



وزارة التعليم
والبحرث العلم
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف



UNIVERSITE CHADLI BENJEDID -EL- Tarf

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي: السنة

الجامعية: 2018/2017

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إشكالية تعثر القروض في البنوك التجارية
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت اشراف:

الأستاذ علوي إسماعيل

من إعداد الطالبة:

عماروش خديجة

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَّقَ ١٤١٧

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ألا وهي مشكلة القروض المتعثرة وقد تم التعرف على مفهومها مع تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة وبنسب متفاوتة، حيث تم التعرف على كيفية معالجة هذه الظاهرة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة والإجراءات التي تقوم بها السلطات من أجل تقليل هذه نسبة تعثر القروض، كما اخترنا بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف كنموذج لمعرفة أهم الإجراءات التي تقوم بها الوكالة لتحصيل ومعالجة مشكلة القروض المتعثرة، ومن ثم التوصل إلى بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في حال تطبيقها في التخفيف من حدة هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية:

القروض، القروض المتعثرة، البنوك التجارية، الجهاز المصرفي الجزائري، قانون النقد والقرض، إعادة الجدولة.

Résumé

Cette étude visait à identifier le phénomène des plus graves phénomènes bancaires expérimentés par les banques commerciales opérant en Algérie, à savoir problème des prêts non performants a été identifié sur le concept d'identifier les raisons les plus importantes qui ont conduit à l'émergence de ce problème et à des degrés divers, il a également été identifié sur la façon de répondre à cette phénomène au niveau du système bancaire algérien en général et les procédures mises en œuvre par les autorités afin de réduire le taux de défaillance des prêts, car nous avons choisi l'agence de prêt de la Banque Crédit Populaire d'Algérie (CPA) de El Kala état Taref comme modèle pour trouver des mesures les plus importantes prises par l'agence pour recueillir et traiter le problème des prêts non performants, et puis d'atteindre quelques-unes des propositions que possible pour aider en cas de leur application pour remédier à ce problème.

Les mots clés:

Prêts, créances douteuses, banques commerciales, système bancaire algérien, droit de l'argent et des prêts, rééchelonnement.

إهداء

إلى بهاء الوجود والداي الكريمان أطال الله في عمرهما وبارك فيهما.
إلى إخوتي حفظهم الله.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل جزاكم الله عني خيرا.
إلى توأم روحي سلمى وسعيدة أدام الله صداقتنا.
إلى كل الزملاء الأعزاء على دعمهم وتشجيعهم.

إلى كل الأهل والأقارب دون استثناء أدام الله بينهم صلة الرحم.
إلى روح الأقارب المتوفيين الذين لم يروثوا هذا العمل رحمة الله عليهم.
إلى كل من أضاء شمعة في دربي دمت للخير أوفياء.

أهدي إليهم جميعا ثمرة هذا العمل

الطالبة: عماروش خديجة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والشكر لله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين.

شكر مفعم بالاحترام والتقدير للأستاذ المشرف **علوي إسماعيل** على ما تفضل به من الإشراف والتوجيه والصبر والرفع من معنوياتي ،فهما قلت لن أوفيه حقه ،فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير والامتنان لأساتذة لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة.

وشكر خاص للسيد **بوريب عبد المجيد** مدير القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف على كل المعلومات التي قدمها في إطار إعداد المذكرة وكل الموظفين بالوكالة.

كذلك أشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد-ولاية الطارف.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من علمني من الطور الابتدائي الى الطور الجامعي.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	تعريف البنوك من وجهتي النظر الحديثة والكلاسيكية.	(10)
1-2	أنواع البنوك حسب الوظائف التي تقوم بها.	(15)
1-3	أنواع البنوك حسب ممارستها لأعمالها.	(21)
1-4	مصادر الأموال في البنوك التجارية.	(24)
1-5	الهيكل التنظيمي لأحد البنوك التجارية.	(27)
1-6	الوظائف التي تقوم البنوك التجارية.	(30)
2-1	تقسيمات القروض البنكية	(39)
2-2	خطوات منح القروض في البنوك التجارية.	(42)
2-3	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.	(45)
2-4	أنواع المخاطر البنكية.	(48)
2-5	أسس تصنيف القروض البنكية المتعثرة.	(54)
2-6	الدائرة الخبيثة لتعثر المشروعات.	(62)
2-7	معالجة القروض البنكية المتعثرة.	(68)
3-1	الإصلاحات البنكية خلال فترة 1962-1967.	(75)
3-2	الإصلاحات البنكية خلال فترة 1971-1985.	(76)
3-3	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي.	(81)
3-4	نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في بعض الدول الأجنبية المتقدمة سنة 2017.	(84)
3-5	نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في بعض الدول العربية النامية لسنة 2017.	(85)
3-6	تطور القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2009-2017.	(87)
3-7	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف.	(89)
3-8	نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي بعض القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة لسنة 2017	(93)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
(78)	الإصلاحات والتعديلات التي أجريت على قانون النقد والقرض.	3-1
(83)	نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في بعض الدول الأجنبية المتقدمة لسنة 2017.	3-2
(85)	نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في بعض الدول العربية النامية لسنة 2017.	3-3
(86)	نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2009-2017.	3-4
(92)	نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة لسنة 2017.	3-5
(94)	الإحصائيات الخاصة بالاستبيان.	3-6
(94)	وضعية العينة الاستبائية حسب الجنس.	3-7
(95)	وضعية العينة الاستبائية حسب السن.	3-8
(95)	وضعية العينة الاستبائية حسب المستوى التعليمي.	3-9
(95)	وضعية العينة الاستبائية حسب الصفة العملية.	3-10
(96)	وضعية العينة الاستبائية حسب الأقدمية.	3-11
(97)	أسباب تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.	3-12
(98)	تأثير القرض العبي الجزائري على أداء القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.	3-13
(103)	جدول استهلاك قرض لأحد العملاء.	3-14
(104)	المرحلة الودية لتجنب تعثر القروض.	3-15
(105)	مرحلة الإنذارات لتحصيل القرض المتعثر.	3-16

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(I)	ملخص
(II)	Résumé
(III)	إهداء
(IV)	شكر وعرفان
(V)	قائمة الأشكال
(VI)	قائمة الجداول
(VIII)	فهرس المحتويات
(01)	المقدمة
(06)	الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية
(07)	تمهيد الفصل
(08)	المبحث الأول: ماهية البنوك
(08)	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك
(11)	المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك
(14)	المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك
(16)	المبحث الثاني: البنوك التجارية
(16)	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية
(18)	المطلب الثاني: أهمية وأهداف البنوك التجارية
(20)	المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك التجارية
(24)	البحث الثالث: آليات عمل البنوك التجارية
(24)	المطلب الأول: مصادر تمويل البنك التجاري
(27)	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري وميزانيته
(30)	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
(35)	خلاصة الفصل الأول

(36)	الفصل الثاني: القروض البنكية المتعثرة
(37)	تمهيد الفصل
(38)	المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية
(38)	المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وتقسيماتها
(41)	المطلب الثاني: سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها
(47)	المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية
(51)	المبحث الثاني: طبيعة القروض البنكية المتعثرة
(51)	المطلب الأول: تعريف القروض البنكية المتعثرة ومراحلها
(54)	المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية المتعثرة وأسبابها
(58)	المطلب الثالث: مؤشرات القروض البنكية المتعثرة وآثارها
(63)	المبحث الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة
(63)	المطلب الأول: فعاليات مقررات لجنة بازل في تجنب تعثر القروض
(66)	المطلب الثاني: طرق معالجة القروض البنكية المتعثرة
(68)	المطلب الثالث: دور السياسة الاقتصادية في معالجة القروض البنكية المتعثرة
(71)	خلاصة الفصل الثاني
(72)	الفصل الثالث: دراسة حالة تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة- الطارف
(73)	تمهيد الفصل
(74)	المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري ومشكلة تعثر القروض
(74)	المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية
(80)	المطلب الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري الحالي
(82)	المطلب الثالث: مشكلة القروض المتعثرة في الجزائر وبعض دول العالم لسنة 2017
(88)	المبحث الثاني: القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة ومشكلة القروض المتعثرة
(88)	المطلب الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة
(91)	المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة
(92)	المطلب الثالث: تشخيص تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة
(99)	المبحث الثالث: دراسة حالة تعثر قرض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة وكيفية معالجته

(99)	المطلب الأول :مراحل تقديم القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة
(101)	المطلب الثاني :مراحل منح قرض متوسط المدى في ظل دعم وتشغيل الشباب ansej
(103)	المطلب الثالث :معالجة مشكلة تعثر القروض في القرض الشعبي لجزائري وكالة القالة
(107)	خلاصة الفصل الثالث
(108)	الخاتمة
(113)	قائمة المراجع
(120)	الملاحق



المقدمة

المقدمة:

تمثل البنوك الشريان الحيوي لحمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته، وذلك من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة النقدية للدولة، وبعناصرها الائتمانية والنقدية وعليه فإنها تساهم بشكل كبير في تصعيد الاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية الخارجية من أجل بناء مركز إستراتيجي متميز وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها من أجل تدعيم قدرتها وتحقيق نموها واستقرارها.

إذا فالبنوك التجارية أداة هامة لتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية سواء من خلال منحها لقروض التي توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية أو قيامها بتأسيس مشروعات مختلفة والمساهمة في رؤوس أموالها، حيث تمثل عمليات منح القروض النشاط الرئيسي والأساسي في أنشطة البنوك التجارية، كما تمثل أيضا مصدرا رئيسا من مصادر إيراداتها، ومن هنا تبدو خطورة تعرض هذه القروض للتعثر أو بمعنى عدم سدادها.

وتعتبر معالجة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري مشكلة رئيسة وهي محل اهتمام البنوك التجارية، في محاولة منهم لإيجاد الحلول اللازمة لها، نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموالها، وربما أيضا تؤدي إلى خسائر في هذه البنوك.

ولقد تعرض الجهاز المصرفي الجزائري خلال السنوات الماضية الى حدوث كم هائل من مشكلة القروض المتعثرة لم يكن يتوقعها سواء من حيث حجمها أو من حيث درجة خطورتها، ويرجع ذلك لعدة أسباب لذا قام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات وتعديلات للتقليل ومعالجة هذه المشكلة، ومن بين هذه التعديلات تلك التي أجريت على قانون النقد والقرض 10/90 والذي من خلاله يفرض البنك المركزي الجزائري سلطته على البنوك التجارية.

1. إشكالية الدراسة

وبناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

التساؤل الرئيسي

ما هي أهم الإجراءات التي تقوم بها البنوك التجارية لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة ؟

التساؤلات الفرعية

من خلال الإشكالية تتفرع لنا الأسئلة الفرعية التالية :

- هل القروض البنكية المتعثرة ظاهرة متنامية أم مؤقتة في البنوك التجارية؟
- هل تتعثر القروض في البنوك التجارية نتيجة لأسباب تتعلق بالمقترض؟
- ما هي أهم الإجراءات التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة؟

2. فرضيات الدراسة

وكإجابة مبدئية عن الأسئلة ارتأينا الى وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تقوم البنوك التجارية بإجراءات مختلفة لمعالجة القروض المتعثرة وذلك حسب حالة العميل.

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الأولى: القروض البنكية المتعثرة ظاهرة مؤقتة في البنوك التجارية الجزائرية.

الفرضية الثانية: تتعثر القروض البنكية لأسباب متعلقة بالمقترض ،متعلقة بالبنك ،متعلقة بالبيئة الخارجية.

الفرضية الثالثة: يقوم القرض الشعبي الجزائري بعدة إجراءات لمعالجة القروض المتعثرة تختلف حسب حالة العميل المتعثر.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- المكانة التي يحظى بها موضوع القروض البنكية المتعثرة لتأثيرها على أداء البنوك التجارية في ظل المنافسة التي تحيط بها
- ضرورة إتباع إجراءات صارمة لمعالجة هذه المشكلة وتطوير البنوك التجارية الجزائرية لأنشطتها الخاصة بإدارة ومعالجة قروضها البنكية المتعثرة.

4. هدف الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة يكمن في ما يلي:

- تحديد الأسباب الرئيسية لتعثر القروض في البنوك التجارية الجزائرية.
- تحديد كيفية معالجة القروض البنكية المتعثرة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية.

5. منهجية الدراسة مصادر المعلومات

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة المفاهيم النظرية حول البنوك التجارية و القروض البنكية المتعثرة، ومنهج تحليلي والمتمثل في دراسة الحالة من خلال الدراسة التطبيقية والتي أجريت في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة الطارف.

أما في ما يخص مصادر المعلومات اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين هما :

- **مصادر أولية:** تم اللجوء إلى القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف بهدف الوصول الى الدلالات اللازمة تدعم موضوع الدراسة مستخدمين في ذلك أداة المقابلة والاستبيان وذلك من أجل إسقاط الجانب التطبيقي على الجانب النظري.
- **مصادر ثانوية:** تم معالجة الجاني النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على المراجع المتاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب، المذكرات، المداخلات، المجلات، المواد القانونية، المحاضرات، وذلك من أجل إثراء الموضوع و إضفاء المصداقية.

6. حدود الدراسة

الحدود المكانية: تشمل الدراسة القروض البنكية المتعثرة في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف.

الحدود الزمنية: تشمل التطبيقية على القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2017 بالإضافة الى القروض المتعثرة في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف لسنة 2017.

7. الدراسات السابقة

- دراسة هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، هدفت الدراسة إلى إزالة إحدى العوائق الأساسية للنمو الاقتصادي والمتمثلة في مشكلة القروض البنكية المتعثرة والناجمة عن تخلف بنية الوساطة المالية، وذلك بجعلها عاملا مساعدا على النمو.
- دراسة محمد إلفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، هدفت الدراسة الى تحليل كل الأساليب المطبقة في الواقع العملي التي من شأنها إدارة مشكلة التعثر المصرفي بفعالية على مستوى المنظومة المصرفية الجزائرية، خاصة وأن هته الأخيرة بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10

الصادر في 14 أبريل 1990 أصبحت معرضة لإمكانية حدوثها وهو ما بينته تجربة المصارف الخاصة الجزائرية لتعثر مصرف الخليفة الجزائري والبنك التجاري والصناعي الجزائري وغيرها.

- دراسة سعاد عوف الله، إستراتيجيات إدارة التعثر المصرفي- تجارب دولية عربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، هدفت الدراسة الى التطرق الى تجارب حول التعثر المصرفي لعينة من الدول العربية المختارة، حيث كانت نسبة التعثر تختلف من دولة إلى أخرى رغم أن أسباب حدوثها تتقارب وتتشابه إلى حد بعيد كما كانت الآثار كبيرة خاصة في ضوء الحجم الكبير للتكاليف المرتبطة لمعالجة هذه المشكلة.

- دراسة بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مكاملة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك ومالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، هدفت الدراسة الى دراسة واقع القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية وتسلط الضوء على جملة من المؤشرات التي تستعمل في تقييم أداء هذه البنوك محاولة الوصول إلى اقتراحات لتخفيض القروض المتعثرة السابقة والمحتملة، وتوجيه أنظار المهتمين والمسؤولين في البنوك التجارية الجزائرية الى ضرورة إجراء بحوث ودراسات ميدانية فيما يخص أسباب تعثر القروض المصرفية لإيجاد الحلول المناسبة.

8. هيكل الدراسة

لمعالجة موضوع الدراسة قمنا بتقسيمها إلى مقدمة وفصلين نظريين وفصل تطبيقي وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول نظرة عامة حول البنوك التجارية من خلال ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنوك بصفة عامة، فيما تطرقنا في المبحث الثاني إلى البنوك التجارية تناولنا فيه جميع المفاهيم المحيطة بهذه الأخيرة، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه آلية عمل البنوك التجارية من مصادر الأموال الى الوظائف التي تقوم بها.

وفي الفصل الثاني تطرقنا الى القروض البنكية المتعثرة من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول القروض البنكية، فيما تناولنا في الفصل الثاني طبيعة القروض البنكية المتعثرة، اما المبحث الثالث فتطرقنا على كيفية معالجة القروض البنكية المتعثرة.

وفي الأخير تناول الفصل الثالث التطبيقي دراسة حالة تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف وذلك من خلال ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى الجهاز المصرفي الجزائري ومشكلة القروض المتعثرة، أما المبحث الثاني فتطرقنا الى القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة ومشكلة القروض المتعثرة، أما في المبحث الأخير فتطرقنا إلى دراسة حالة تعثر قرض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة وكيفية معالجته.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول البنوك التجارية

تمهيد الفصل:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي تلعب دورا هاما في الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، وفي كثير من الدول تعطى لها المكانة الكبرى في عمليات الإقراض والموجهة للقطاعات الإقتصادية المختلفة خاصة الخاصة منها.

وتختلف البنوك حسب الوظائف التي تقوم بها، ومن بين أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي يتركز نشاطها أساسا على قبول الودائع و منح القروض، ولأن جل ما يحدث على مستوى هذه البنوك مهمة وذات أهمية بالغة أوجب إعطاء مفهوم لها يتماشى مع وجودها كمؤسسة قائمة بحد ذاتها.

حيث أن طريقة عمل البنوك التجارية لا يقتصر فقط على منح القروض وقبول الودائع بل لديها عدة مهام تقوم بها وفق نظام معين وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة ولعل أبرزها تحقيق الربح.

وللإحاطة بجميع ما تقوم به البنوك التجارية من عمليات مختلفة قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك.

المبحث الثاني: البنوك التجارية.

المبحث الثالث: آليات عمل البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية البنوك

تلعب البنوك دورا هاما في التنمية الاقتصادية، بل تعتبر رافدا من روافدها نظرا لما تنطوي عليه من قدرات تمويلية هائلة، لذا وجب دراسة ماهية البنوك بداية بنشأتها وتعريفها ومن ثم أهميتها وأهدافها وأخيرا خصائصها وأنواعها.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك

قبل التطرق الى تعريف البنوك سوف نطرق أولا إلى نشأتها

الفرع الأول: نشأة البنوك

تعتبر نشأة الصناعة البنكية بصيغتها الحالية نتاج العصر الحديث إلا أن صورتها الأساسية عرفت منذ القدم، ولقد رافقت في تطورها التطور الحاصل في النقود باعتبارها وسيط للتبادل ولقد ظهر ذلك جليا في العصور القديمة عند كل من السومريين والبابليين والإغريق والرومان، إذ تميز المعبد الأحمر عند السومريين بمباشرة النشاط البنكي كأشر المعابد آنذاك، ولقد أثبتت الكتابات الأثرية عن ممارسة البابليون للنشاط البنكي في عهدهم ومن أمثلة ذلك إكتشاف أحد النصوص التي تشير إلى أن مزارعا اقترض من كاهنة المعبد مقدارا من الفضة ليمول به مشترياته من السمسم، بعد أن تعهد بدفع ما يعادل القيمة بالسمسم حسب السعر الجاري وقت حصاده لمن يحمل الوثيقة المعطاة منه على هيئة سند إذني محرر للحامل، مما يعني أن السند قابل للتداول، أما بالنسبة للإغريق فقد كانت النشاطات المالية تمارس في القرن الرابع قبل الميلاد جنبا إلى جنب من قبل كل المعابد و الهيئات العامة و الشركات الخاصة التي قامت بأعمال قبول الودائع و إعطاء القروض وفحص العملة واستبدالها وإجراء الحوالات بين المدن المختلفة لتجنب نقل النقود، ولقد أخذ الرومان هذا الفن نقلا عن الإغريق، وعن طريقهم انتشرت أصول العمل البنكي الإغريقي في العالم القديم.¹

لقد كان الإزدهار الاقتصادي في القرن الثالث عشر في أوروبا على الوجه العام وإيطاليا على الوجه الخصوص الأثر الكبير في تطور الصناعة البنكية، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصراف لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهذا ما أدى إلى نشأة الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال، ورافق ذلك ظهور الصاغة نتيجة لأن المودع إذا أراد ذهبه يعطي للصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ مما أدى الى ظهور

¹ سفيان بلهادي، التمويل البنكي وأثره على ربحية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الحجم، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم

الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص 19.

الوظيفة التقليدية الثانية للبنوك وهي الإقراض، حيث أن الصائغ انتبه إلى تكديس الذهب لفترة طويلة في الخزائن مما جعله يبتكر فكرة الإقراض مقابل فائدة.

أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلاً من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يريدون.¹

وفي ما يخص البنوك المنظمة فلقد ظهر أول بنك في مدينة البندقية عام 1157 م، ثم أنشئ بعد ذلك بنك الودائع في مدينة برشلونة عام 1401 م، ويذكر أيضاً أن أول بنك أنشئ قبل النهضة بثلاث قرون عام 1170 م ثم أنشئ بنك في البندقية .

والربع الأخير من القرن السادس عشر يعتبر هو البداية الفعلية المعتبرة لنشأة البنوك الحديثة، ففي البندقية أنشئ البنك المسمى Banco Della Pizzdi Riaalro ثم أنشئ بعد ذلك بنك أمستردام الهولندي عام 1609 م، ويعتبر نموذجاً للبنوك الأوروبية، وبعد الثروة الصناعية في القرن التاسع عشر وصلت البنوك إلى المرحلة التي نشاهدها اليوم.²

الفرع الثاني: تعريف البنوك

لم يكن هناك اتفاق عام حول تعريف البنك فقد وردت عدة تعاريف في هذا المجال نورد منها ما يلي :

● **التعريف الأول:** "هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال و تحتاج إلى الحفاظ عليه و تنميته و المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".³

● **التعريف الثاني:** "تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعة من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية".⁴

¹ زين خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 44-45.

² حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود و المصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 104.

³ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 7.

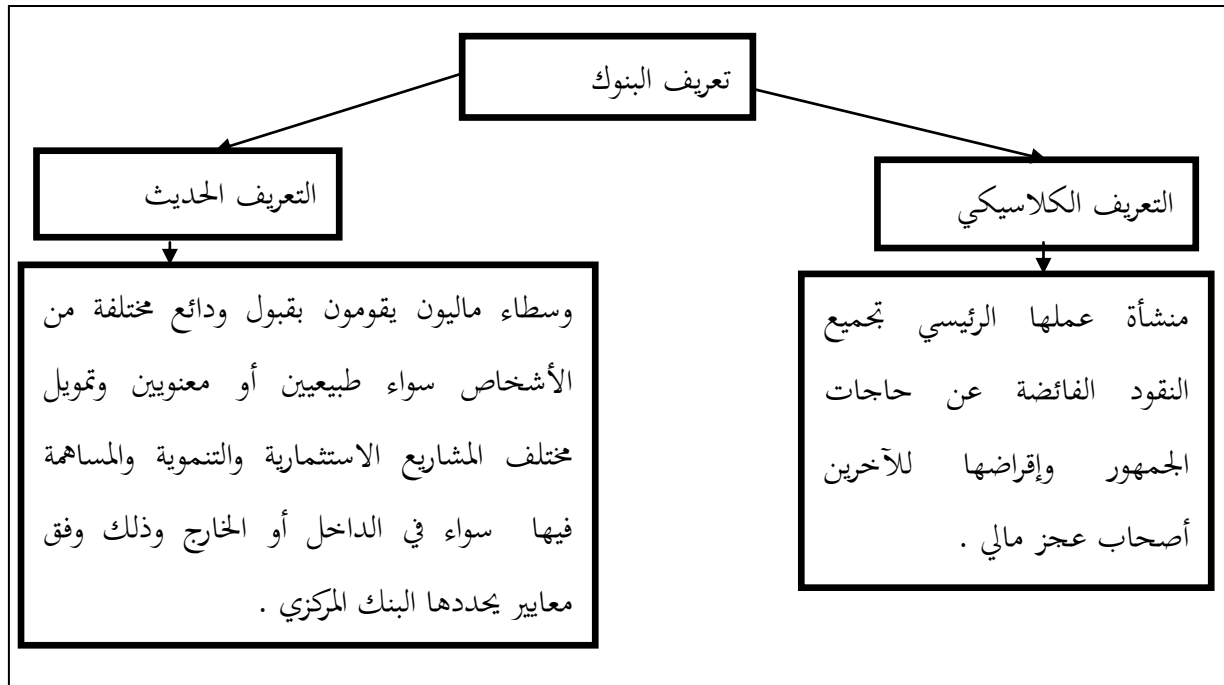
⁴ المرجع نفسه، ص 8.

- **التعريف الثالث:** "البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة".¹

ركزت التعاريف السابقة على تعريف البنك من وجهة نظر كلاسيكية، أما من وجهة النظر الحديثة فيعرف البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشاريع وما يتطلب من عمليات بنكية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".²

والمخطط التالي يوضح الاختلاف بين وجهتي النظر الكلاسيكية والحديثة:

شكل (1-1): تعريف البنوك من وجهتي النظر الحديثة والكلاسيكية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: سفيان بلهاني، مرجع سابق، ص 16-17.

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2011، ص 25.

² سفيان بلهادي، مرجع سابق، ص 16.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نخرج بتعريف موحد بين النظرتين الكلاسيكية والحديثة على النحو التالي: "البنك هو عبارة عن منشأة مالية تتبادل فيها منافع مالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، كل بحسب غرضه ويقوم البنك بعمليات التمويل المختلفة بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، كذلك يستطيع البنك القيام بالاستثمار في أوراق مالية محددة أو بإنشاء مشاريعه الخاصة أو إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية على النطاق الداخلي والخارجي وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.¹

المطلب الثاني: أهمية و أهداف البنوك

قبل التطرق الى أهداف البنوك سنتطرق أولا الى أهميتها حيث :

الفرع الأول: أهمية البنوك

يمكن معالجة أهمية البنوك من وجهة نظر مختلفة وذلك بالتطرق إلى أهمية الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطرافها ونوردها فيما يلي:²

أولا: بالنسبة لأصحاب الفائض المالي

بالنسبة لهذه الفئة من الافراد سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة نذكر منها ما يلي:

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة.
- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت.
- يتجنب أصحاب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر.
- يعني وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين.

ثانيا: بالنسبة لأصحاب العجز المالي

يستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية في الجوانب التالية:

- توفر الوساطة المالية على الاموال اللازمة بشكل كافي و في الوقت المناسب.
- تجنب مشقة البحث عن أصحاب فوائض مالية.
- توفير القروض المالية بتكاليف أقل نسبيا مما لو كانت بصفة مباشرة.

¹ سفيان بلهادي، مرجع سابق، ص 17.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص ص 08-10.

ثالثا: بالنسبة للوسيط المالي ذاته (البنك)

يستفيد الوسيط المالي من عدة مكاسب نذكر منها ما يلي:

- يستفيد أولا من الفائدة على القروض .
- إستعمال موارد مالية في الغالب غير مكلفة.
- يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض.

رابعا: بالنسبة للاقتصاد ككل

يستفيد الاقتصاد بدوره من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب نذكر منها:

- تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي واصحاب العجز المالي.
- يسمح وجود الوساطة المالية بتوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة المدخرات الصغيرة وتحويلها الى قروض ذات مبالغ كبيرة.
- تقليص اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد (ذو الصيغة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة.

الفرع الثاني: أهداف البنوك

من المعروف أن البنوك تسعى دوما الى تحقيق الائتمان على زبائنها وهذا من خلال الوظائف التي تقوم بها فهي تهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولا: الأهداف المالية

وتتمثل الأهداف المالية في ما يلي: ¹

- إستمرارية تحقيق الأرباح.
- تعظيم معدل العائد على الأرباح.
- المحافظة على نسبة معقولة من السيولة.

¹ شرياق رفيق، دور البنوك التجارية في تفعيل سوق رأس المال، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 120.

ثانيا: الأهداف التنافسية

وتتمثل الأهداف التنافسية في ما يلي:¹

- زيادة حصة البنك في سوق الخدمات المصرفية.
- القيادة في مجال الخدمات المصرفية.
- المحافظة على سمعة البنك على المستوى المحلي و الدولي.
- الصعود أمام المنافسة.

ثالثا: الأهداف الإنتاجية

وهي الاهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية المقدمة وتتمثل في:²

- تحسين وتنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات الجمهور العملاء.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة.

رابعا: أهداف أخرى

وهي الأهداف الخاصة بالنمو والإستقرار والمحافظة على الموارد المادية والبشرية وحمايتها، كذلك الأهداف الإجتماعية والبيئة لتحقيق مستويات مرضية من العوائد المالية.³

¹ حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 41.

² شرياق رفيق، مرجع سابق، ص 121.

³ فلاح حسين ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص 73.

المطلب الثالث: خصائص و أنواع البنوك

للبنوك خصائص متنوعة وأنواع مختلفة وذلك لإختلاف العمليات التي تقوم بها وفي ما يلي سوف نتطرق الى خصائص البنوك ومن ثم الى أنواعها .

الفرع الأول: خصائص البنوك

للبنوك خصائص يمكن جمعها في ما يلي:¹

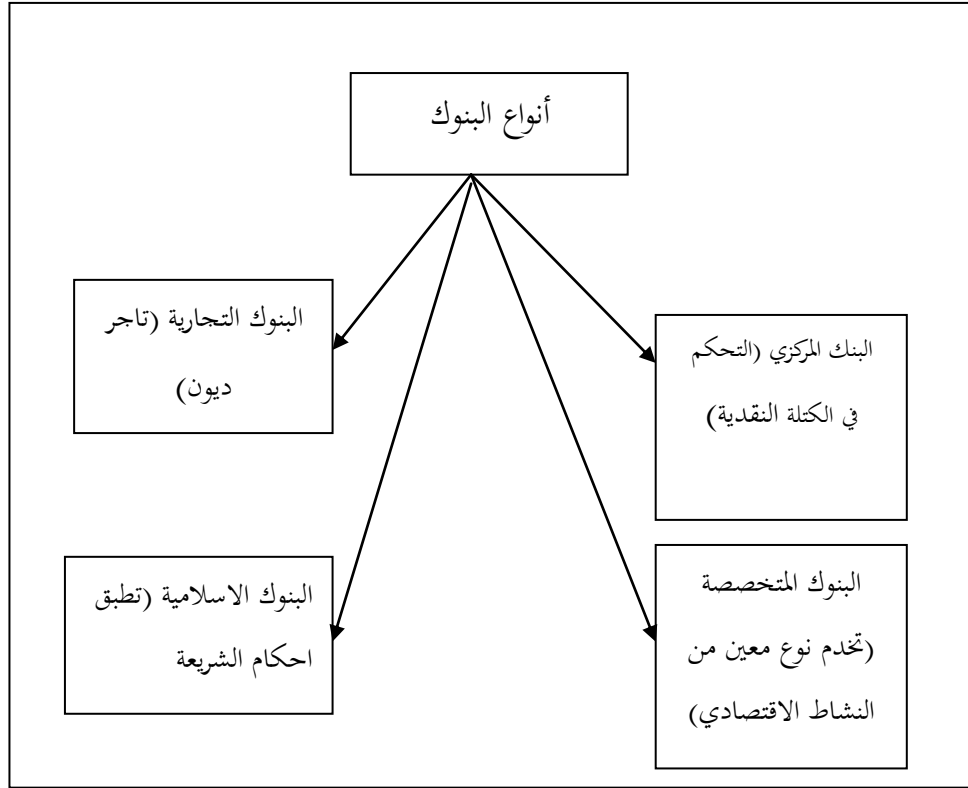
- ذات صفة تجارية: فأغلب إن لم يكن كل دول العالم منحت العمليات البنكية الصفة التجارية بحكم ماهيتها بغض النظر عن القائم بها.
- انها ذات صفة تقنية: تنظم الإجراءات المتبعة وتستخدم مصطلحات استقرت بالعمل البنكي.
- إتباع البنوك من حيث الموضوع اسلوبا واضحا في النماذج البنكية كالعقود وغيرها من حيث الشكل والموضوع بحيث تكون العلاقة واضحة بين أطراف التعامل بعيدة عن اللبس والغموض وتصاغ بطريقة يسهل تفسير شروطها وتوضح ما يصبو اليه أطرافها في تعاملهم بطريقة قانونية مبنية على النظم التجارية والأعراف والعادات.
- أما من حيث الشكل فلها شكل خاص تتبعه كافة البنوك ذات آثار خاصة كالتعامل بالأوراق التجارية وغيرها.
- تعتمد كافة البنوك في نماذجها على أسلوب موحد قد يصفها البعض بأنها عقود إذعان رغم توضيحها لحقوق وواجبات كل من البنك وعملائه.
- تتميز القوانين البنكية بأنظمة موحدة على المستوى الدولي كالإعتمادات والكفالات وبوالص التحصيل والنقل وغيرها مما يتعلق بالتجارة الخارجية بحيث لا تعطي العميل المجال لتغيير أو تعديل نصوصها المطبوعة لأنها تظم عالمية مقننة بواسطة مشرعي غرفة التجارة الدولية و تطبق بين كافة الدول العربية والأجنبية.
- إن العمليات البنكية تقوم دائما على الاعتبار الشخصي أي على ثقة أطرافها (هذا هو المفروض) وهذا ما يسهل هذه العمليات.

¹ شعبان فرج، دروس في مقياس: العمليات المصرفية و إدارة المخاطر، تخصص النقود والمالية واقتصاديات النقود والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014، ص ص 31-32.

الفرع الثاني: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك بشكل عام الى أربع أنواع رئيسية يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): أنواع البنوك بحسب الوظائف التي تقوم بها.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: سفيان بلهاني، مرجع سابق، ص 19.

أ. **البنك المركزي:** هو بنك الحكومة ومستشارها، وهو الجهة المشرفة على حسن سير النظام المصرفي، وتوجيهه نحو تحقيق أهداف أساسية للاقتصاد، وينهض البنك المركزي بوظيفة التحكم في الكتلة النقدية في الاقتصاد بطريقة تمكن من تحقيق الاستقرار في الأسعار، وزيادة معدل العمالة والنمو الاقتصادي، إلا أن أهم وظائفه هي إصدار النقود، والبنك المركزي في أغلب البلدان هو مؤسسة عامة لا تسعى لتحقيق الربح.¹

ب. **البنوك التجارية:** هي تلك المؤسسات المالية النقدية التي يتمثل دورها الأساسي في قبول الودائع وخلق النقود عن طريق التوسع في منح القروض للأفراد والمؤسسات والمشاريع وفق الأطر التي يحددها البنك المركزي.²

¹ أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 181.

² شعبان فرج، مرجع سابق، ص 19.

ج. **البنوك المتخصصة:** يقصد بالبنوك المتخصصة (الغير تجارية) البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية.¹

د. **البنوك الإسلامية:** هي البنوك التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال الوكالة بنوعيتها العامة والخاصة.²

المبحث الثاني: البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحياناً ببنوك الودائع وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية أي بإختصار أن وظيفة البنك التجاري هي تلقي الودائع بكل أنواعها (تعبئة الإدخار) وتوظيف جزء كبير من تلك الودائع في شكل قروض مع الاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك التجارية

قبل التطرق الى تعريف البنوك التجارية يجب علينا التطرق الى نشأتها وعوامل ظهورها.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

لم تنشأ البنوك التجارية في صورتها الراهنة، ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل قام على إنقراض مجموعة من النظم البدائية وهي:

أ. **كبار التجار:** فالبنوك التجارية الحديثة هي وليدة أولئك التجار الذين كان لشهرتهم موضع ثقة الجار والأفراد المحيطين به، ومن هنا ائتمنهم الافراد واستودعهم نقودهم، ويحصل الأفراد في مقابلها على شهادات إيداعها فكان التجار يتعهدون بحراسة النقود نظير عمولة.

ب. **المرابون العاديون:** حيث كان هؤلاء المرابون يقرضون أموالهم الخاصة مقابل عمولة تسمى الربا (يقرضون من أموالهم الخاصة فقط).

¹ سفيان بلهاني، مرجع سابق، ص 21.

² محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 189.

ج. الصاغة: كان الصاغة يشتغلون بتجارة الحلي والمعادن، فكان الافراد في البداية يتجهون اليهم للكشف عن عيار النقود المعدنية، ثم اصبح يبيعون العملات المعدنية، ثم بدؤوا يحصلون على أموال بصفة وديعة لديهم يحرسونها في مقابل شهادات إيداع، وبذلك أصبح للصاغة مهنة أخرى هي أعمال الصرافة والصرف.

وهكذا نشأت البنوك التجارية الحديثة لتقوم بكل هذه العمليات من صرف وصرافة ومن منح القروض وقبول الودائع، بالإضافة الى أنها تمنح القروض لا من أموالها وحدها وإنما من ودائع العملاء، أيضا فهي تقترض لتقرض، أضف الى ذلك أنها قادرة على خلق نقود الودائع، و بذلك إتسعت مقدرتها على الاقراض منح الائتمان الى حد بعيد، وهكذا حلت البنوك التجارية محل كافة الأشكال السابقة.¹

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

تعرف البنوك التجارية بأنها: "تلك المنشآت المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع الدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في انشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي".²

بينما يعرف بعض الفقهاء البنوك التجارية: "تلك المؤسسات التي تقوم باستئجار و تأجير النقود، أو هي التي تعمل في تجارة النقود".³

و أيضا عرفت البنوك التجارية على أنها: "المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء، تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية وهذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد في العالم".⁴

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص 18.

² محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2009، ص 38.

³ محمود حسين الوادي و آخرون، مرجع سابق، ص 10.

⁴ محمد محمود شهاب، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2003، ص 105.

وكذلك هي: "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك إصطلاحا ببنوك الودائع"¹. ومن هذه التعاريف يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر وبصفة أساسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وأداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى وكذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بالائتمان (المباشر والغير مباشر) وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف البنوك التجارية

قبل التطرق الى أهداف البنوك التجارية سوف نتطرق أولا الى أهميتها.

الفرع الأول: أهمية البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية أهمية بالغة للاقتصاد الوطني لأي بلد و يمكن حصرها ثلاث محاور أساسية وهم:

- أ. دورها النشاط والفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.
- ب. خروجها عن النشاط التقليدي وقيامها بأدوار ومهام مختلفة .
- ج. دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها ومراسليها المنتشرة عبر القارات.

ونلاحظ مما سبق أن نشاط البنوك التجارية إزداد على مستوى عالمي وأصبح للبنك التجاري الدور الأهم في الدول النامية بعد المهام الجديدة التي أصبح يقدمها للعملاء ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- جذب وتجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الانتاج المحلي.
- قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الحكومات والبنوك التجارية فإن الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة وظل يحصر نفسه فقط في المشاريع التي تعود بفائدة و ربح بسيط ومضمون، لهذا اخذت البنوك التجارية تستثمر أموالها في مشاريع تمتلكها وتملك معظم أسهمها وهذا العمل قد أدى بدوره الى ظهور البنوك المتخصصة.

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص 19.

- قيامها بدور بارز في الأسواق المالية حيث بدأت البنوك التجارية تنشئ أقساما متخصصة للأوراق المالية ولوحظ أنها توسعت بشكل واضح في هذا المجال من حيث:
- قيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالي في شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأرباح الناتجة مقابل عمولة معينة.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها في سوق الأوراق المالية.
- تقديم خدمات جديدة للعملاء: أهمها بيع وشراء الشيكات السياحية، بطاقات الاعتماد، تأجير الصناديق الحديدية، و قيامه بدور البنك الآلي من خلال تقديم خدمات الكمبيوتر.
- إتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية وهذا النشاط يكمن في الإعتمادات المستندية وبوالص التحصيل والحوالات وأسعار العملات وغيرها.¹

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

لم تهدف البنوك التجارية بصفة عامة عند إنشائها الى تحقيق التنمية الاقتصادية أو الى تطبيق برامج وخطط الدولة على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي وإنما كان هدفها متمثلا في ثلاث عناصر أساسية وهم كالتالي:²

أولا: هدف الربحية

يقوم هدف الربحية على مبدأ تحقيق الأرباح، أي العمل على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف (التدفقات)، وهذا لن يتم الوصول اليه إلا عن طريق توسيع حجم المعاملات، زيادة النشاط المصرفي، التنوع في المحفظة الاستثمارية، التوسيع في مجالات الاستثمارات الممولة وإستقطاب مدخرات الأفراد.

ثانيا: هدف السيولة

تعرف السيولة بشكل عام على أنها: "مجموعة التدفقات أو الارصدة النقدية الدورية المتاحة للصرف والتي تتطلب أموالا إضافية فورية".

يتضح من هذا أن احتفاظ البنك برصيد مناسب من السيولة يجعله قادرا على الوفاء بالتزاماته الفورية والإستجابة لطلبات السحب المختلفة، إذ تمثل السيولة جدار الأمان والضمان للبنوك التجارية، مما يجعلها عنصرا مهما في جلب

¹ رياض الحلبي ورشاد العصار، النقود و البنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 72-73.

² أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود و المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثالثة، 2010، ص ص 147-148.

مدخرات الأفراد والمشروعات والموارد المالية بصفة عامة وهذا نظرا لما تحدثه من ثقة في نفوس العملاء وقد يؤدي إغفال هذه السيولة والتركيز على هدف الربحية إلى عواقب وخيمة، ولعل أسوأها هو الإفلاس الذي يؤدي إلى إنحيار الجهاز المصرفي وما يتبعه من أزمات على مستوى الاقتصاد ككل.

ثالثا: هدف الأمان

يتسم رأس المال في البنوك التجارية بضالة نسبته مقارنة بإجمالي الأصول إذ يمثل ما نسبته 10% من الأصول، وهذا معناه صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين، والتي يعتمد عليها البنك التجاري كمصدر أساسي للاستثمار، فالبنك التجاري لا يستطيع تحمل خسائر تفوق قيمة رأس المال، فإذا زادت قيمة الخسائر عن ذلك فهي إعلان عن إفلاس البنك.

المطلب الثالث: خصائص وأنواع البنوك التجارية

قبل التطرق الى أنواع البنوك التجارية سنتطرق أولا الى خصائصها.

الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية

إن من أهم الخصائص التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك هي:¹

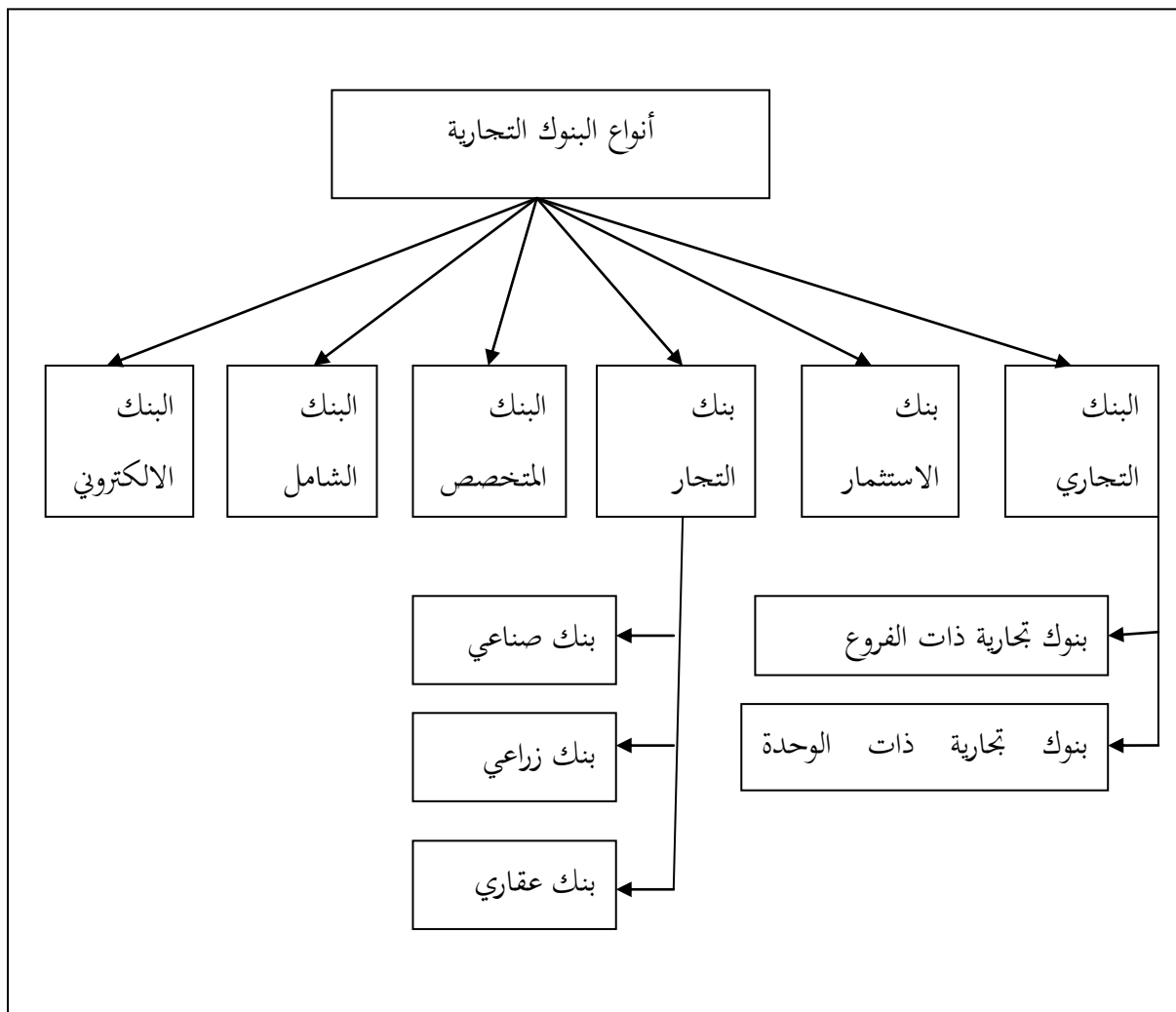
- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث يفرض البنك المركزي رقابته باستعمال أدوات ووسائل يستطيع بفضلها أن يؤثر ويراقب قدرة هذه البنوك على خلق نقود الودائع بهدف التحكم في نشاطها بما يتناسب مع الوضعية الاقتصادية.
- تعدد البنوك التجارية وتنوعها تبعا لحاجة السوق النقدية، وتركزها عن طريق الاندماج مع بعضها البعض لمواجهة العمليات الكبيرة والسيطرة الشبه الاحتكارية على الأسواق.
- إصدار نوع آخر من النقود هي نقود الودائع، والتي تختلف عن النقود القانونية، فالأولى متباينة تخضع لأسعار الفائدة وتختلف باختلاف الزمان والمكان أما الثانية فهي مطلقة وثابتة.
- هدفها الأساسي تحقيق الربح بعكس البنوك المركزية، فهي تسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة.

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص 19.

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

يمكن تلخيص أنواع البنوك التجارية حسب الأعمال التي تقوم بها في الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): أنواع البنوك التجارية حسب ممارستها لأعمالها.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 107-109.

أولاً: البنوك التجارية

هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الايداعات ويمنح القروض لكافة الافراد والمؤسسات، مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل.¹

ويمكن تقسيم هذا النوع الى قسمين:²

- أ. بنوك تجارية ذات الفروع: تتم فيها العمليات البنكية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات البنكية.
- ب. البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة: تتم الخدمات البنكية في مثل هذه البنوك من خلال بنوك موجودة في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعاً في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.

ثانياً: بنوك الاستثمار

عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تحديد رأس المال الثابت، لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى، وعلى الودائع لأجل أي الغير مستحقة الاداء عن مجرد الطلب وعلى الاقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ وهي تشبه تماماً الودائع لأجل من حيث النتيجة إلا ان الفرق هو أن البنك هنا هو الذي يسعى للاقتراض وجلب الوديعة تحت إغراء منح الفائدة، في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة والرغبة منه في توظيف ماله، حيث تعتمد هذه البنوك أيضا على المنح الحكومية، وتلك الموارد التي تقدم ذكرها يجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلا بعد تواريخ معروفة مقدما.³

¹ شعبان فرج، مرجع سابق، ص 19.

² حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص 105.

³ المرجع نفسه، ص 105.

ثالثاً: بنوك التجار

وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات ،و إصدار الاوراق المالية ، وإدارة محافظ الأوراق المالية، وتقديم الاستشارات للمشروعات والبنوك المختلفة في المجال النقدي و الاقتصادي و الاندماج.¹

رابعاً: البنوك المتخصصة

مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية في أنواع محددة من المقرضين والمقترضين.² و تندرج ضمن هذا النوع من البنوك ثلاث أنواع مختلفة وهم:³

- أ. **البنوك الصناعية:** وهي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال منح القروض لإقامة المشاريع الصناعية الجديدة والتي تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية.
- ب. **البنوك الزراعية:** هي البنوك التي تتعامل في القطاع الزراعي، حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة مكونات هذا القطاع في القيام بالأعمال التي تساعد في أداء دورها في مشروعات التنمية الزراعية سواء كان هذا القطاع مكوناً من الافراد أو جمعيات تعاونية زراعية .
- ج. **البنوك العقارية:** وهي البنوك التي تقدم التسهيلات والخدمات البنكية للأفراد والهيئات أو الجمعيات التعاونية للإسكان وذلك لمساعدتهم في إنشاء العقارات أو المجتمعات العمرانية الجديدة.

خامساً: البنوك الشاملة

نشأت فكرة البنوك الشاملة في المانيا في القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن وما ساعد على انتشارها عدة عوامل منها: الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك و تراجع ما يعرف بالتخصص الوظيفي و القطاعي، انتشار موجة التحرر من القيود في كافة الأنشطة المالية والاقتصادية واشتداد المنافسة العالمية بين البنوك، ويعتمد البنك الشامل على سياسة التنوع في الأنشطة والمناطق الجغرافية وفي القطاعات الاقتصادية بهدف التقليل من معدلات المخاطرة المحتملة.⁴

¹ شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 31.

² محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 108.

³ محمد الهاللي وعبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 23.

⁴ شعبان فرج، مرجع سابق، ص 23.

سادسا: البنوك الالكترونية

يمكن أن نعرفها على أنها ذلك النظام الذي يستخدم آليات إلكترونية، أو تقنيات على الخطوط المباشرة في القطاع البنكي من أجل تقديم وتوفير الخدمات المصرفية للزبائن.¹

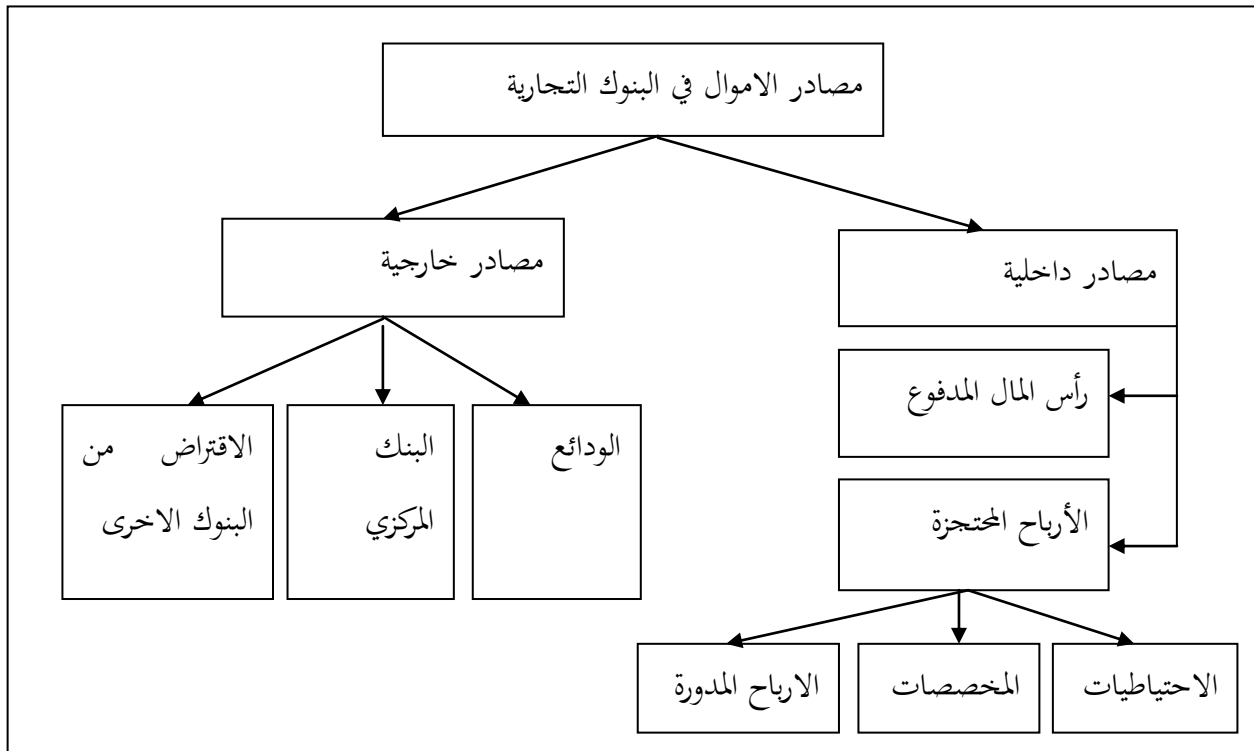
المبحث الثالث: آليات عمل البنوك التجارية

تعتبر مصادر الأموال في البنك التجاري التزاما تجاه الغير، أما استخداماته فتشير الى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري، بهدف تحقيق الربحية مما يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه توظيفها في مختلف الاستخدامات الممكنة، ووفق ميزانية محددة، تسير عن طريق هيكل تنظيمي معين، كل هذه العمليات يطلق عليها بوظائف البنك التجاري.

المطلب الأول: مصادر تمويل البنك التجاري

تنقسم المصادر التي يتحصل عليها البنك التجاري على أمواله الى مصدرين أساسيين وهما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية، والشكل التالي يلخص مصادر الأموال في البنوك التجارية.

شكل رقم (4-1): مصادر الأموال في البنوك التجارية .



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: رياض الحلبي ورشاد العصار، مرجع سابق، ص ص74-76.

¹ المرجع نفسه، ص 27.

الفرع الأول: المصادر الداخلية (أموال البنك الخاصة)

وتتكون المصادر الداخلية للبنك التجاري من العناصر التالية :

أولاً: رأس المال المدفوع

ويتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها البنك التجاري من اصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل و يتمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال البنك وذلك لأن البنك التجاري لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يعتمد على الودائع التي لديه، أيضا صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل للبنك ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين خاصة أصحاب الودائع الكبيرة منهم وفي المقابل أيضا يجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع و ذلك للأسباب المذكورة سابقا.¹

ثانياً: الأرباح المحتجزة

تعتبر الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق المساهمين وتتخذ أشكالاً عدة تشتمل الأموال السنوية المقتطعة من أرباح البنك التجاري والتي يحتفظ فيها إما على شكل احتياطي إجباري (قانوني) أو على شكل إحتياطيات اختيارية ومخصصات (إحتياطيات عامة) وأرباح مدورة.²

وتخدم كل من البنود السابقة اهداف معينة للبنك التجاري، فالاحتياطيات الاجبارية تحول الى رأس المال اذا ما أصبحت تساوي رأس المال (الرسملة)، ويجبر القانون البنوك التجارية على اقتطاع نسبة 10% من أرباح البنك على شكل احتياطيات، أما الاحتياطيات الاختيارية فتقررها إدارة البنك بعد موافقة الهيئة العامة وذلك لمواجهة التوسعات المستقبلية للبنك (الإدارة الإيجابية) وعلى النقيض من الاحتياطيات الاختيارية فإن الاحتياطيات العامة تكون لمواجهة ظروف غير متوقعة او خسائر معينة قد تصيب البنك التجاري (الإدارة السلبية)، أما الأرباح المدورة فهي أرباح غير موزعة على المساهمين، قد يستثمرها البنك لفترة محدودة ثم يوزعها.³

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

تشتمل المصادر الخارجية في الأموال التي يتحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الخاصة وتتمثل في الودائع والاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى.

¹ رشاد العصار ورياض الحلي، مرجع سابق، ص 74.

² أكرم حداد ومشهور هذلول، مرجع سابق، ص 162.

³ هوارى معراج، إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية، مطبعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 42.

أولاً: الودائع

تمثل الودائع أحد المصادر المهمة من مصادر البنوك التجارية وتتميز هذه الودائع بإمكانية السحب عليها وبدون إشعار مسبق في حين أن الجزء الأكبر من مصادر أموال المؤسسات المالية الأخرى لا تأخذ شكل ودائع تستحق حين الطلب، بل هي أموال تمكث فترة أطول في هذه المؤسسات، وهذا يعني أن المطلوبات على البنوك التجارية هي قصيرة الأجل، مما يفرض على البنوك التجارية أن تحقق الإنسجام المطلوب بين السيولة والربحية والأمان عند استثمار أموالها.¹

ثالثاً: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي مصدر خارجي من مصادر تمويل البنوك التجارية فهو الممول الأول والأخير لها وإحدى وظائفه الأساسية هي عمله كبنك البنوك الأخرى، حيث يقدم البنك المركزي الأموال للبنوك التجارية إذا ما احتاجته بالإضافة إلى قيامه بالأعمال التالية:

- أ. تقديم القروض و السلف: يقدم البنك المركزي قروضا وسلف للبنك التجاري وذلك لمساعدته على تلبية حاجاته من السيولة النقدية وكذلك يدعم ويساهم البنوك التجارية التي ترغب في تمويل المشاريع الانمائية في الدولة.
- ب. إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية مقابل فائدة معينة، تقل نوعاً ما عن نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية من العملاء.²

ثالثاً: القروض من البنوك الأخرى

تلجأ بعض البنوك التجارية للاقتراض من البنوك الأخرى لأسباب متعددة، فعندما تمر البنوك بأزمة سيولة لأي سبب من الأسباب فيكون الملجأ الأخير لها هو الاقتراض من البنوك الأخرى، إما إذا كانت ترغب بزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع عند وجود فرص استثمارية جيدة فإنها تقوم عادة بإصدار سندات دين تكون الفائدة عليها أقل من العوائد التي ستجنيها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه السندات.³

¹ هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 111.

² رشاد العصار، ورياض الحلبي، مرجع سابق، ص 78.

³ محمود حسين الوادي و آخرون، مرجع سابق، ص 162.

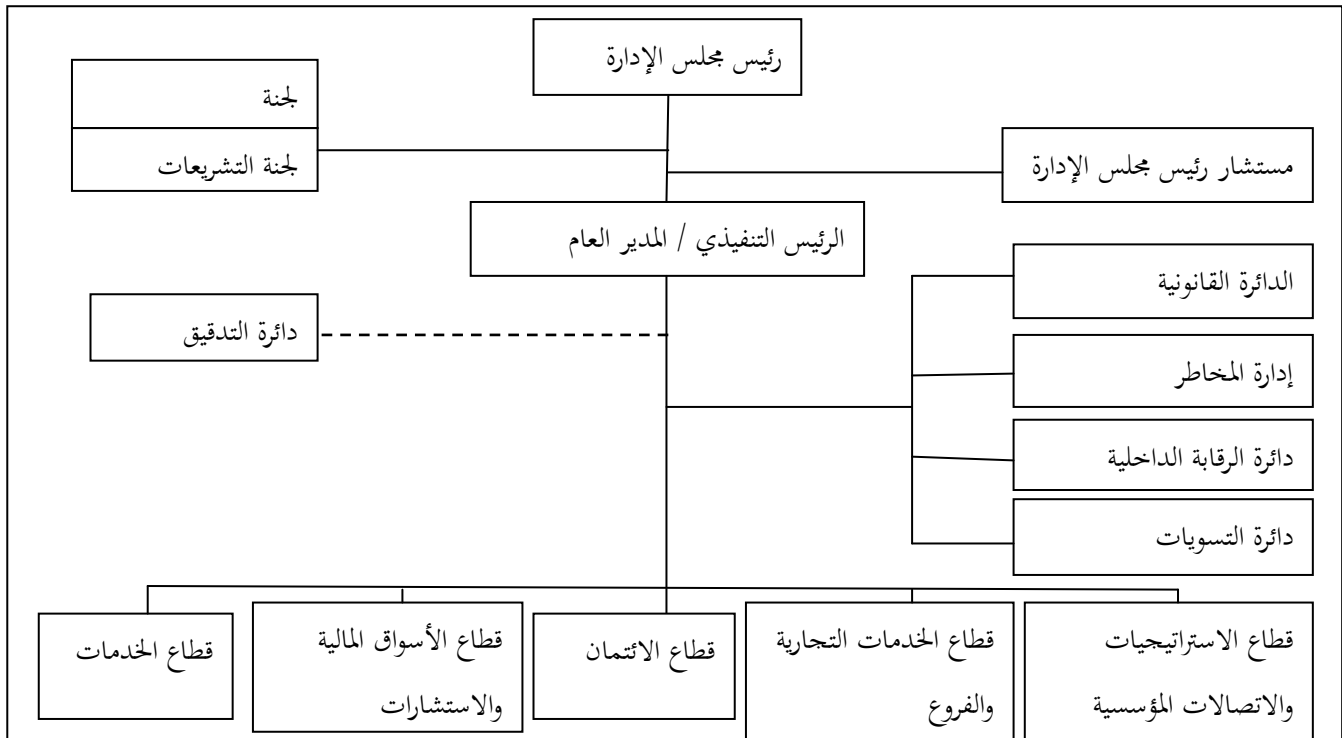
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري وميزانيته

يعتمد النظام المحاسبي عند تعميمه بالبنوك التجارية على الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، والذي يتمثل في خطوط السلطة والمسؤولية لكل قسم من أقسام البنك وكذا بين هذه الأقسام وبعضها البعض، كما يركز تصميم النظام المحاسبي ليعكس طبيعة وأنشطة عمليات هذه البنوك، ويتكون النظام المحاسبي من وثائق محاسبية مصممة وفق معايير وقوانين محددة، ومن أهم هذه الوثائق هي الميزانية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

يختلف الهيكل التنظيمي من بنك لآخر، ومن فرع لآخر وتبعاً لنوع النشاط واختلاف الحجم وعدد العاملين وطريقة العمل من حيث كونها آلية أو يدوية، من هنا تأتي صعوبة وضع نظام إداري ثابت وموحد تطبقه كافة البنوك التجارية، ومهما اختلفت هذه النظم والأقسام فإنها تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف البنك، والشكل الموالي يوضح نموذج عن هيكل تنظيمي لأحد البنوك التجارية:¹

شكل رقم (5-1): الهيكل التنظيمي العامل لأحد البنوك التجارية.



المصدر: المرجع نفسه، ص 159.

¹ محمود حسين الوادي و آخرون، مرجع سابق، ص 157.

يتضح من الشكل ان التنظيم السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الاداء المتميز والرقابة الفعالة والتخطيط السليم والتنفيذ الدقيق، ويلزم هنا التنسيق بين النظام الاداري والنظام الفني، ومن اجل هذا يتم تحديد الخدمات البنكية الرئيسية ويخصص لكل منها قسم أو إدارة أو قطاع كالاتمان، والعمليات المصرفية الداخلية والخارجية والمالية والتسويق والخزينة... وغيرها وكلما قلت هذه العمليات فقد يتم دمج نوعين أو أكثر من الخدمات في قسم واحد، ومن المهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية الى خدمات فرعية بحيث تنشأ وحدات ادارية فرعية تختص بهذه الخدمات.¹

وبعد تحديد القطاعات والوحدات الإدارية يتم تحديد الاختصاصات والواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الاقسام والوحدات، مع تفويض قدر من السلطة يتناسب مع المسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم.²

الفرع الثاني: ميزانية البنك التجاري

الميزانية هي سجل يبين أصول وخصوم البنك في فترة زمنية محددة بغرض بيان المركز المالي للبنك، حيث يوضح جانب الأصول موارد البنك المختلفة بينما الخصوم فهي توضح الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد وفي ما يلي سيتم شرح كل ما يتعلق بأصول وخصوم البنك التجاري.

أولاً: الأصول

تتمثل الأصول في ما يمتلكه البنك لحقوقه من قبل الآخرين وما هو دائن به في مدة زمنية محددة وتشتمل أصول البنك على ما يلي:

1. **النقود القانونية:** وتشمل النقود التي بالخزينة (أوراق نقدية قانونية، نقود مساعدة، عملات أجنبية) بالإضافة الى الأرصدة النقدية في البنوك الأخرى والرصيد النقدي في البنك المركزي.
2. **الأوراق المالية قصيرة الأجل:** وتشمل الأوراق المالية الحكومية (السندات الحكومية، أذونات الخزينة) بالإضافة إلى الأوراق التجارية المخصوصة (السند الأذني، الكمبيالات) ويتم استخدامهم كأصل من أصول البنك عن طريق الخصم في البنك المركزي.

3. **الأوراق المالية طويلة الأجل:** وتتمثل في الأسهم والسندات حيث أن الأسهم تمثل حصة في ملكية المشروع الذي أصدره، وصاحب السهم يحصل على جزء من أرباح المشروع، كما يتحمل جزء من الخسارة التي يتعرض لها بنسبة

¹ هوارى معراج، مرجع سابق، ص 58.

² محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 158.

تمثيله في رأس المال، أما السندات فهي نوع من الاوراق المالية التي تصدرها الحكومات والمشروعات فهي تمثل ديناً عليها ويتقاضى صاحب السند فائدة نقدية محددة سلفاً تستمر طول الفترة الزمنية المحددة للسند ويحصل صاحب السند على قيمته بعد انتهاء المدة الزمنية له.

ثانياً: الخصوم

تتكون الخصوم من ديون أو التزامات البنك للغير في مدة زمنية معينة وتنقسم الى الموارد الذاتية والموارد الغير ذاتية:

1. الموارد الذاتية: وتتكون من رأس المال و الإحتياطيات:¹

- رأس المال: وينقسم الى رأس المال الاسمي (المصرح به) ورأس المال المدفوع (المصدر)، رأس المال الاسمي هو مجموع راس المال الكلي الذي صدر به قانون انشاء البنك، أما رأس المال المدفوع فهو ما طالب به البنك ودفعه المساهمين فعلاً وهو الذي يظهر في الميزانية ولا يرد ثانية الى المساهمين في حالة فشل البنك أو تصفيته إلا بعد الوفاء بجميع ديون البنك، وينقسم بدوره الى قسمين، قسم يستطيع مدير البنك أن يطلبه في أي وقت وقسم يسمى رأس مال إحتياطي يستطيع المدير ان يطلبه في حالة فشل البنك فقط و هذا ما يقوي مركز البنك لدى المودعين.

- الإحتياطيات: وهي مبالغ تكونت على مر الزمن وتكون تحت تصرف البنك في أي وقت وتنقسم أيضاً الى إحتياطي قانوني وإحتياطي عام (إختياري)، فالإحتياطي القانوني هو ما يفرضه القانون ويقتطع بنسبة معينة حتى يصبح مساوياً لرأس المال المدفوع، أما الإحتياطي العام فيكونه البنك من تلقاء نفسه بهدف تقوية مركزه دون أي الزام قانوني.

2. الموارد الغير ذاتية: ويمثل هذا المورد أكبر مبلغ في خصوم البنك وينقسم الى:²

- الودائع الجارية: وتعرف بإسم ودائع تحت الطلب، إشارة الى ان العميل يستطيع أن يسحبها في أي وقت، بدون أن يخبر البنك مسبقاً، والبنوك لا تدفع فائدة على مثل هذه الودائع.

- الودائع الآجلة (الاستثمارية): وتتكون من خمسة أنواع تتمثل في:

- الودائع لأجل: وتتكون لأجل محدد ولا يمكن سحبها قبل أنتهاء المدة ويدفع البنك فائدة على هذه الودائع.
- الودائع بإخطار: يتعين أخبار البنك قبل سحبها بزمان معين حتى تتاح الفرصة الممكنة للبنك، والفائدة هنا تكون أقل من الفائدة على الودائع لأجل.

¹ هيل العجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سابق، ص 126.

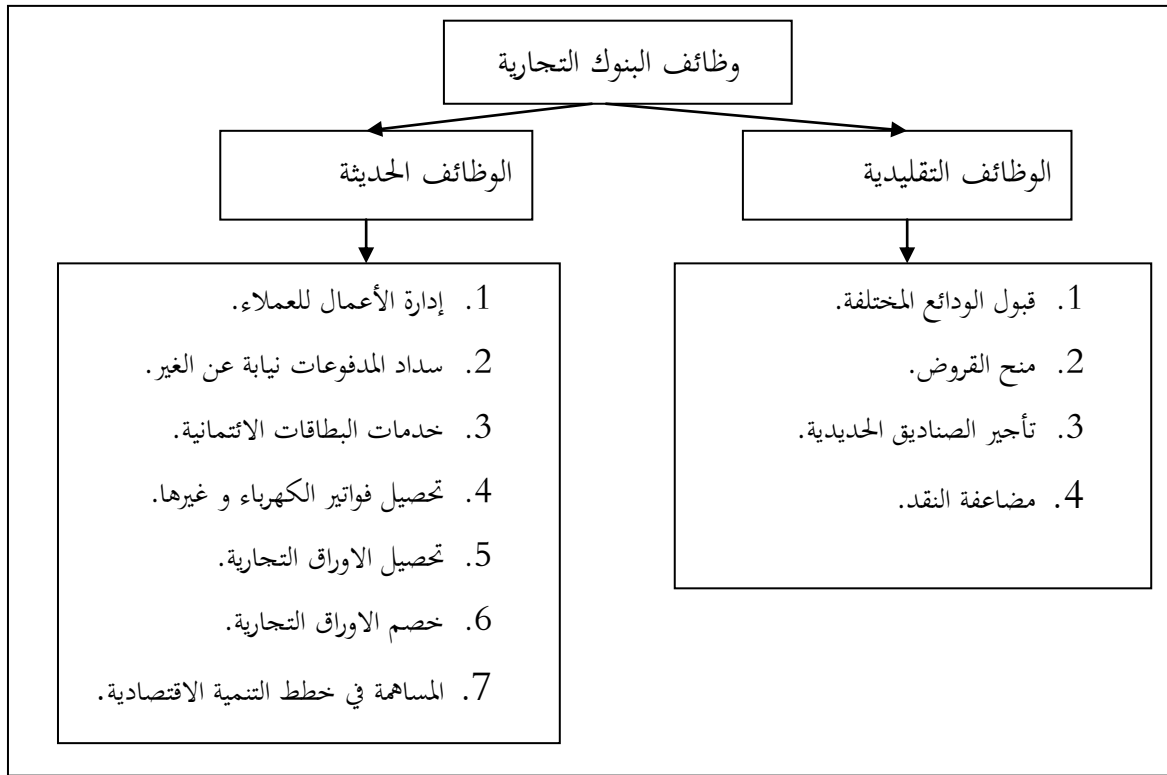
² سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود الجلوني، النقود والبنوك و المصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة العربية، 2010، ص 86.

- **ودائع التوفير:** وهي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الإدخار، وفي نفس الوقت تكون مصدراً لموارد البنك ومعدل الفائدة عليها أقل من الودائع الأخرى.
- **الحسابات المدينة للبنوك الأخرى والمراسلين:** وتشمل التزامات البنك قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية وقد تكون هذه الالتزامات في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار.
- **قروض من البنك المركزي:** عندما يزيد الاقتراض من البنوك التجارية، وتصبح هذه البنوك في حاجة إلى السيولة فتلجأ هي للاقتراض من البنك المركزي.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة وظائف يمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (6-1): الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 110.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية

للبنك التجاري وظائف تقليدية عرفت به منذ القدم وهي كما يلي:

أولاً: قبول الودائع من الجمهور

سبق القول أن قبول الودائع هو الوظيفة الأساسية للبنك التجاري، ولكي تزداد أعمال أي بنك فلا بد له من إجتذاب أكبر قدر ممكن من الودائع، ولكن الحصول عليها ليست غاية للبنك في حد ذاتها، إذ أن الغاية هي تسليف هذه الودائع لعملاء البنك المضمونين.

1. أساليب البنوك التجارية في جذب الودائع¹

- أ. تقديم عائد منافس حتى يشعر المودع أن أمواله لدى هذا البنك تدر عائداً أفضل.
- ب. التميز في تقديم خدمة الأيداع والسحب من الحسابات عن غيره من البنوك.
- ج. زيادة القوة المالية والإدارية للبنك من خلال تدعيم رأس مال البنك وموارده الذاتية بالشكل الذي يشعر عملائه بأمان وثقة بالقدرة على استعادة أموالهم المودعة وفوائدها، وزيادة كفاءة الإدارة في البنك من خلال توظيف الخبرات العلمية، كذلك الممارسات السليمة في توظيف الودائع، وعرض أرقام الأرباح التي تكون خبر إعلان عن الجهود والممارسات.
- د. تطبيق سياسة تسويقية ناجحة تجذب للبنك عملاء جدد أو تزيد حصة المعاملات البنكية التي يؤديها البنك لعملائه القدامى، ومن خلال ذلك تزيد حصة الودائع لدى البنك.
- هـ. تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ومتنوعة تتماشى مع التطورات التقنية الحديثة في أداء الخدمة البنكية.

2. أنواع الحسابات المفتوحة في البنوك

يمكن تصنيف الودائع الى عدة تصنيفات سيتم تبيانها في ما يلي:

أ. تصنيف الودائع حسب طبيعة التعامل:

- **الحسابات الجارية:** هي نوع من أنواع حسابات الودائع التي يتم السحب منها أساساً بشيكات يسحبها العميل على البنك، ولا تدفع البنوك عادة أية عمولة على الأرصد الدائنة في هذه الحسابات إلا في

¹ زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2010، ص 97.

حالات إستثنائية، وتسمى الحسابات الجارية ولعل أهمها حساب وديعة بالإطلاع، حساب وديعة تحت الطلب، حساب الشيكات.¹

- **حسابات التوفير:** تعتبر هذه الحسابات ودائع تحت الطلب يستطيع صاحبه أن يسحب نقوده في أي وقت دون اخطار مسبق للبنك، ولا يفتح إلا للأفراد أو النوادي والجمعيات بواسطة قسائم سحب فقط، ويدفع البنك عمولة على الرصيد لصاحب الحساب يحددها البنك، ولا يجوز منح صاحبه أية قروض أو تسهيلات السحب على المكشوف، ولا يتطلب إجراءات فتحه وجود معرضين، ويعطي صاحبه دفتر توفير أو بطاقة توفير توضح حركة حسابهم يتطلب تقديمها للبنك في حالة السحب والإيداع.²

- **حساب الوديعة لأجل:** هو مبلغ من النقود يوافق العميل على تركه لدى البنك لفترة محدودة وهو عقد يوقع بين البنك والعميل ويخضع لكل أركان التراضي بين الأطراف الذين يتمتعون بالأهلية التعاقدية الكاملة، لذا يتطلب أن يتحقق البنك من هوية العميل وأهليته، ويطلب منه نموذج توقيعه حتى يتمكن من مقارنته عن السحب وينقسم هذا النوع الى قسمين تم شرحهما سابقا وهما ودائع بإخطار وودائع لأجل محدد.³

- **شهادات الإيداع:** تستند الفكرة الأساسية لهذه الأداة الإستثمارية على تمكين المستثمر من إيداع أمواله بعائد محدد ولأجل محدد مع ضمان سرعة السيولة وقابلية التداول في نفس الوقت، وهذا ما لا توفره الودائع الأجلة، ويمكن تعريف شهادات الغيداع بأنها شهادات حاملها قابلة للتحويل والتبادل يصدرها البنك تثبت إيداع مبلغ معين من المال لديه لأجل معين ويسعر عمولة سنوي معين.⁴

ب. تصنيف الودائع حسب الجهة المودعة:⁵

- ودائع القطاع العام: ودائع الحكومة، المؤسسات الحكومية والشبه الحكومية.
- ودائع القطاع الخاص: ودائع الأفراد (أشخاص طبيعيين)، شركات وهيئات (أشخاص معنويين).

¹ محمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، الطبعة الثالثة، 2008، ص 73.

² زياد سليم رمضان، مرجع سابق، ص 101.

³ حسين بن هاني، اقتصاديات البنوك والنقود، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 117.

⁴ مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2010، ص 127.

⁵ محمد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 96.

ج. تصنيف الودائع حسب نوع العملة:

وهي ودائع تكون إما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.¹

ثانيا: منح القروض

سوف يتم تلخيص هذه الوظيفة بالعناصر الأساسية لأنه سيتم التطرق لها في الفصل الموالي بالتفصيل.

1. معايير منح القروض

أ. **معايير متعلقة بالمشروع:** لا بد أن يعود ما يمنحه البنك من تسهيلات ائتمانية بالربح بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كذلك يجب ان يضمن البنك وجود السيولة اللازمة والتعرف على مدى قدرة العميل من الوفاء بالتزاماته في حالات منح القروض.²

ب. **معايير تتعلق بالمقترض:** من الأمور الهامة التي وجب على البنك مراعاتها هي الالتزام المادي والسمعة التجارية لطالب القرض والسمعة الأدبية كذلك أن يتحلى بقدرات وكفاءات إدارية تمكنه من النجاح في إدارة المشروع.³

ج. **معايير تتعلق بالبنك:** هناك أسس يجب أن تتوفر في البنك حتى يكون قادرا على منح القروض وهي السيولة الكافية للتمويل أيضا، أيضا مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة والمتطلبات القانونية التي تخضع لها البنك من طرف الدولة عن طريق رقابة البنك المركزي.⁴

3. أنواع التسهيلات (القروض) البنكية⁵

- تسهيلات بنكية حسب عرضها ونجد فيها القروض الإنتاجية، قروض إستهلاكية، قروض تجارية.
- تسهيلات بنكية حسب المدة ونجد فيها قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل.
- تسهيلات بنكية من حيث الضمان ونجد فيها ضمانات عينية، ضمانات شخصية وبدون ضمان.
- تسهيلات بنكية من حيث الجهة المستفيدة ونجد فيها الموجهة للقطاع العام أو القطاع الخاص.
- تسهيلات بنكية من حيث العملة المستعملة (عملة محلية او عملة أجنبية).
- تسهيلات بنكية من حيث الغرض (القطاع الذي ينتمي اليه صناعي، زراعي ...).

¹ المرجع نفسه، ص 97.

² زياد سليم رمضان، مرجع سابق، ص 104.

³ المرجع نفسه، ص 104.

⁴ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود الجلوني، مرجع سابق، ص 141.

⁵ حسين بن هاني، مرجع سابق، ص 122.

- تسهيلات بنكية من حيث المشتركين في تقديم القروض.

ثالثاً: تأجير الصناديق الحديدية

تتمثل هذه الخدمة بقيام البنوك التجارية بقبول حفظ المجودات الثمينة أو المستندات الهامة للعملاء في خزائن حديدية محصنة ضد الحريق والسرقه مقابل أجرة سنوية محددة، تتميز هذه الخدمة بالأمان الكبير حيث تكون الخزائن الحديدية موجودة في غرفة محصنة في البنك التجاري تخضع للرقابة الثلاثية من قبل ثلاث مسؤولين، بينما لا يستطيع أحد فتح الصندوق إلا بوجود صاحبه الذي يستلم عند الاستئجار أحد المفاتيح و المفتاح الآخر يحتفظ به أحد المسؤولين، كما يجب أن تتم زيارة الصندوق وفتحه من قبل العميل ضمن إجراءات خاصة تتضمن تسجيل الزيارة وتوقيعها.¹

رابعاً: مضاعفة النقد

تتعامل البنوك التجارية بصورة رئيسية مع الائتمان أي قبول الودائع من الأفراد ومنحها في شكل قروض يتم إستخدامها في تمويل نشاطات استثمارية واقتصادية مختلفة، بعبارة أخرى فإن البنوك التجارية تقوم بعمليات الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات...) ذات الفوائض النقدية تسمى وحدات الفائض وبين الوحدات الاقتصادية التي تحتاج لهذه الأموال لتمويل أنشطتها وتسمى وحدات العجز، فإن قيام البنوك بهذه الوظيفة المهمة ساعدها على أن تكون وجهة ثانية مع البنك المركزي تؤثر على كمية النقود الموجودة في الاقتصاد بواسطة مضاعفتها لذلك النوع من النقود الذي يطلق عليه نقود الودائع.²

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة

نظراً لإتساع أعمال البنوك التجارية وزيادة نشاطها تغيرت النظرة له من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها حيث ظهرت وظائف أخرى حديثة سنجمعها فيما يلي:³

- تقديم خدمات استئجارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالبنك.
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع السكنية.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- إصدار خطاب الضمان والشيكات السياحية وتحويل العملة للخارج.

¹ سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2007، ص 26.

² مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 130.

³ رشاد العصار ورياض الحلبي، مرجع سابق، ص 71.

خلاصة الفصل:

نظرا للتطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية التي أدت إلى تزايد الحاجة للبنوك التجارية وذلك راجع للوظائف العديدة والمتنوعة التي تقوم بها هذه المؤسسات، ويعتبر توفير مصادر التمويل من أهم هذه الوظائف والتي تساهم بشكل كبير في تنمية الاستثمار الوطني، وعملية الاستثمار تتعدد وتنوع حسب المشاريع الاستثمارية المخططة والتي يجب أن تكون محققة لأهداف الاقتصاد الوطني.

وعليه فالقروض البنكية من أهم اساليب التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية والتي تمر عملية منحها بمراحل ووفقا لمعايير معينة، كما ان عملية التمويل هذه قد تواجه مجموعة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك التجاري من جراء منحه للقروض والتعامل مع فئات مختلفة من الأعوان الاقتصاديون.

ورغم كل الجهود المبذولة إلا أن البنوك لا تستطيع تفادي المخاطر بنسبة 100%، لهذا يجب أن تكون المخاطر محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل البنكي، وهذا ما يمكن للبنك من اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر، وسنحاول قدر الامكان دراسة أهم خطر يتعرض له القرض ألا وهو التعثر والذي سنتطرق له بالتفصيل في الفصل التالي.

الفصل الثاني:

القروض البنكية المتعشرة

تمهيد الفصل:

يعتبر التمويل عن طريق القروض البنكية عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة إقتصادية، لذا فالبنوك التجارية هي المحرك لأي دولة فهذا التمويل تحكمه سياسة تسمى بسياسة الاقراض التي تقوم بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالقرض، وهذه القروض بدورها معرضة لعدة مخاطر تشوبها بدرجات متفاوتة، لهذا على البنك التجاري أخذ الضمانات اللازمة، ولعل أبرز هذه المخاطر خطر عم السداد أو بما يعرف بتعثر القروض، فهذه المشكلة كثيرة الحدوث في العمل البنكي والتي يكون من ورائها كل من الزبون والعاملين بغدارة الائتمان، وبعض المتغيرات الاقتصادية التي لا يمكن للبنك تجنبها.

ولهذا ان التعامل مع القروض البنكية المتعثرة ليس بالأمر السهل بل عمل يحتويه الكثير من الصعاب ويحتاج الكثير من الخبرة والدراية والتحليل والمتابعة للفرقة بين الحالة والاخرى وبين الاجراءات التي يتعين إتخاذها، وأن يكون متخذ القرار على قناعة وإحاطة كاملة بأن هدف هذا القرار هو تفادي ضياع أموال وحدات الجهاز المصرفي، لذلك وجبت تعديلات في مقررات لجنة بازل.

وللإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بالقروض البنكية المتعثرة قسم هذا الفصل إلى:

البحث الأول: عموميات حول القروض البنكية.

المبحث الثاني: طبيعة القروض البنكية المتعثرة.

المبحث الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة.

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية

تعد القروض البنكية الإستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية وعمليات الإقراض هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها و في نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها لذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية و تقسيماتها

نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها القرض البنكي في الميادين الإقتصادية المختلفة فقد ظهرت له عدة تعاريف ومفاهيم وتم تقسيمها الى عدة أنواع.

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية

القروض هي مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة، ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يبادل له قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد قيمة مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه.¹

أن القروض هي من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما وهو الدائن بمنح الأموال إلى شخص آخر وهو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة.²

القرض هو أساس نشاط البنوك، والمؤسسات المالية فهو فعل الثقة بين الطرفين المقرض والمقترض، ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة والمخاطر وبالتالي فكل قرض يتضمن عنصرين هما الثقة والزمن.³

تعرف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها للبنوك دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتلك العملية تقدم بمجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.⁴

¹ عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1999، ص 31.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 55.

³ المرجع نفسه، ص 56.

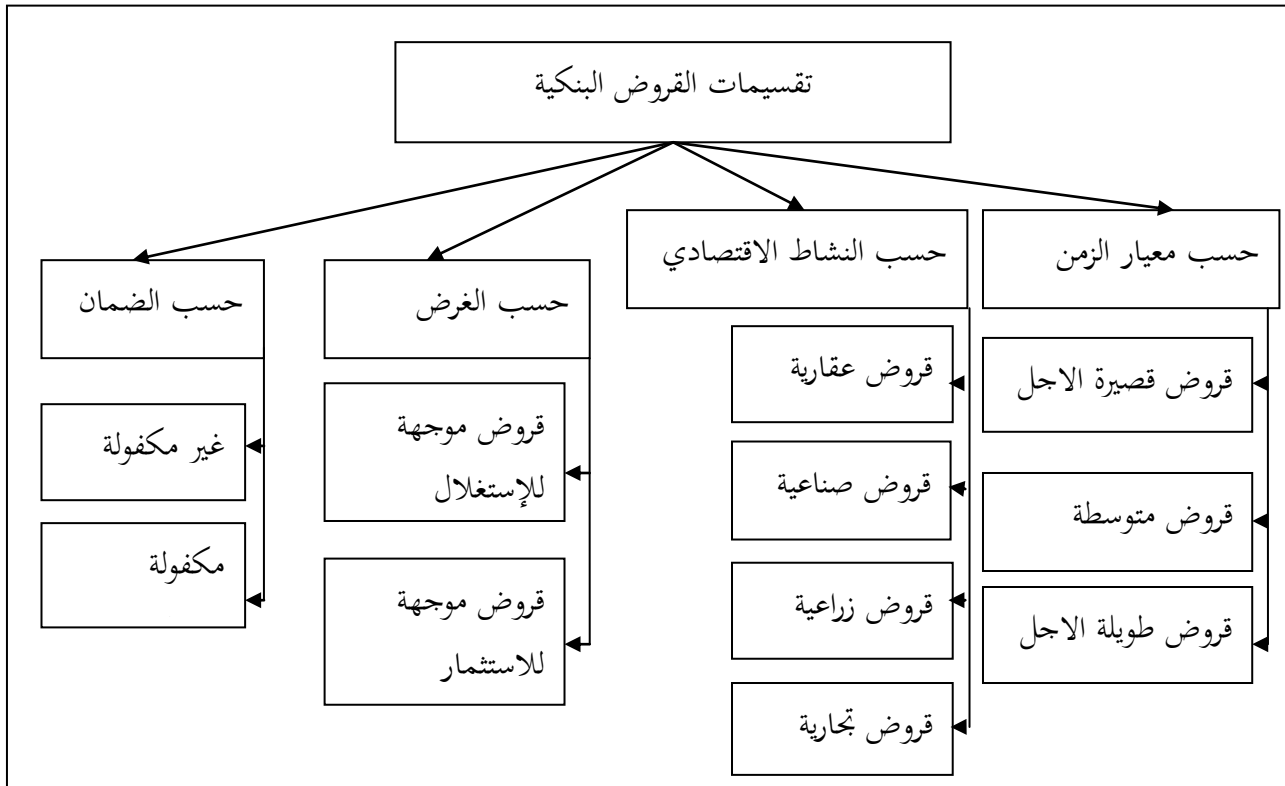
⁴ عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

- ومن خلال التعاريف السابقة تظهر لنا أن للقروض البنكية أهمية بالغة يمكن تلخيصها فيما يلي:¹
- تمثل القروض الجانب الأكبر من إستخداما البنوك التجارية، لذلك تولي هذه البنوك القروض عناية خاصة ويضاف الى ذلك ارتفاع نسبة القروض في ميزانية البنوك تشير الى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات.
 - تعد القروض البنكية من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
 - للقروض دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فله تأثير متشابك و متعدد الابعاد.
 - كذلك للقروض دور هام في تمويل حاجات الاقتصاد الوطني من صناعة و تجارة وزراعة .. الخ، فمثلا الأموال المقرضة تساعد على عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك، وتعمل ايضا على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية.

الفرع الثاني: تقسيمات القروض البنكية

تنقسم القروض البنكية وفقا لعدة معايير يلخصها الشكل التالي:

شكل رقم (1-2): تقسيمات القروض البنكية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 61-64.

¹ عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحاف، ادارة المصارف وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 165.

أولاً: تصنيف القروض حسب معيار الزمن

تصنف القروض حسب معيار الزمن كما يلي:¹

- **قروض قصيرة الأجل:** تكون مدتها عادة أقل من سنة، تستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتتميز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية، وتمنح هذه القروض غالباً من ودائع العملاء، ونظراً لقصر أجل أستهاققها فإن أسعار الفائدة تكون منخفضة.

- **قروض متوسطة الأجل:** وهي التي تمتد آجالها الى خمس سنوات فهي تمنح بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية.

- **قروض طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن خمسة سنوات فإنها تمنح بغرض تمويل مشاريع الاسكان والمشاريع العقارية واستصلاح الاراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

ثانياً: تصنيف القروض من حيث الغرض

تصنف القروض حسب الغرض كما يلي:²

- **قروض موجهة لنشاطات الاستغلال:** نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في فترة قصيرة والتي لا تتعدى في الغالب السنة، وذلك خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار وتأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية.

- **قروض موجهة لنشاطات الاستثمار:** هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول إما على وسائل الانتاج وإما على عقارات، لينتظر منه عائد أكبر في المستقبل، نشاطات الاستثمار تختلف عن نشاطات الاستغلال من حيث الموضوع و الطبيعة والمدة.

ثالثاً: من حيث القطاع الاقتصادي

تصنف القروض من حيث القطاع الإقتصادي إلى:³

- **قروض عقارية:** تقدم هذه القروض للعملاء المقترضين بهدف شراء ارض أو بناء وتكون مدة هذه القروض عادة طويلة الأجل وغالباً ما تكون مضمونة بالعقار نفسه.

- **قروض تجارية:** هي قروض قصيرة الأجل وتستخدم بهدف تمويل النشاط التجاري لشراء سلع للتجار بها.

¹ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 259.

² سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص 63.

³ أسامة محمد القولي ومجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 147.

- قروض صناعية: وهذا النوع من القروض يمنح لآجال متوسطة أو طويلة وذلك حسب الدورة الصناعية للحرفي أو المصنع.

- قروض زراعية: هي القروض المقدمة للمزارعين لشراء البذور والسماد والمعدات الزراعية وتكون لآجال قصيرة ومتوسطة.

رابعاً: من حيث الضمان

تعتبر من أهم أنواع القروض البنكية التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها لتمويل عملياتهم التجارية القصيرة الأجل، وهي القروض الغير مكفولة بضمان والقروض المكفولة بضمان:¹

- القروض الغير مكفولة بضمان: ويكتفي فيها المقترضين بالدفع ويمنح البنك هذه القروض للمنشأة كلما احتاجت المال هناك شرطان يعتمد البنك التجاري إلى وضعهما:

- الإبقاء على جزء من القرض في حساب المقترض لدى البنك.
- وجوب قيام المقترض بسداد قيمة قروضه مرة واحدة خلال السنة.

- القروض المكفولة بضمان: وهو أن يقوم المقترض بتقديم ضمانات للبنك التجاري سواء كان الضمان شخصي أو عيني.

المطلب الثاني: سياسة الاقراض و العوامل المؤثرة فيها

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالاقراض وكذا الإستعلام، حيث اقرار هذه السياسة وإعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس ادارة البنك، كما تعتبر سياسة الاقراض للبنك التجاري عن كفاءة وفعالية لإدارة الائتمان من خلال قرارها.

الفرع الأول: تعريف سياسة الاقراض و إجراءاتها

أولاً: تعريف سياسة الاقراض

يمكن تعريف سياسة الاقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها، وبناء على ذلك فإن سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومتابعة

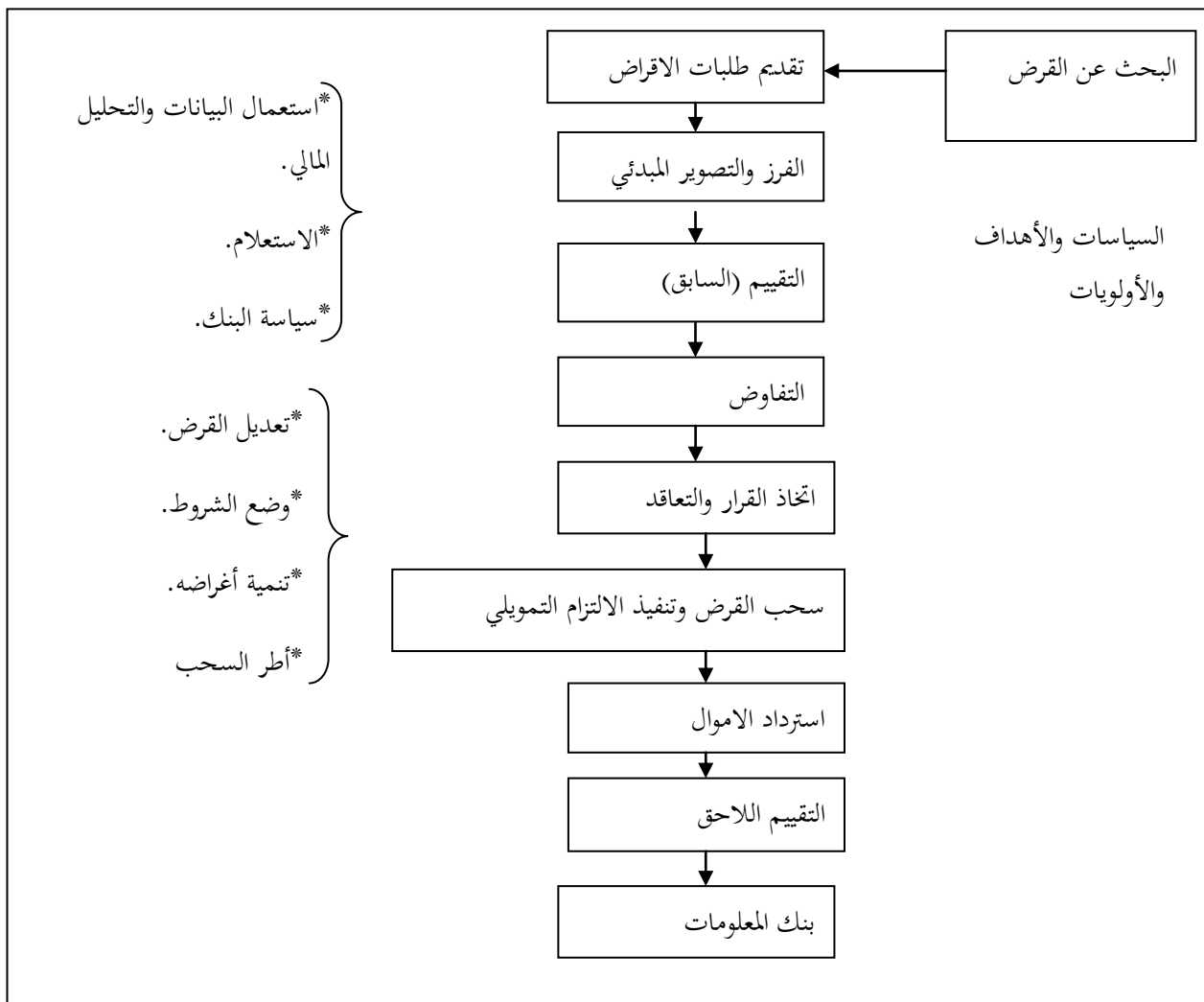
¹ عادل أحمد رشيد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2004، ص 143.

لجميع المستويات الادارية المعنية بنشاط الاقراض، إذ يكون الهدف من سياسة الإقراض هو سلامة القروض التي يمنحها البنك وتنمية أنشطته وتحقيق عائد مرضي بالإضافة الى تأمين الرقابة المستمرة على عمليات الإقراض في كافة مراحلها.¹

ثانياً: إجراءات منح القروض

يمر القرض قبل منحه بعدة مراحل بداية من دراسة ملف الطلب وإنهاء بإبلاغ العميل بالقرار والتعاقد والشكل التالي يوضح خطوات منح القروض في البنوك التجارية:

شكل رقم (2-2): خطوات منح القروض في البنوك التجارية.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وإدارتها، مرجع سابق، ص 134.

¹ مصطفى النشري، السياسات النقدية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، الطبعة الاولى، 2003، ص 177.

1. الفحص الأولي لطلب القرض: تبدأ حيات القروض البنكية بالطلب الذي يقدمه العميل أو الزبون للبنك، وفيه يطلب الموافقة على منحه القرض حيث يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى الصلاحية المبدئية وفقا للسياسة الاقراض وخاصة من حيث الغرض الذي يوجد من أجله القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد، وكما أن السداد يتم مناقشته مع العميل حسب الدين ونؤكد هنا على أهمية سداد العميل كلما أمكن كل فترة زمنية حتى لا يقع البنك في مشاكل تحصيل القرض، ويساعد في عملية الفحص الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك من خلال شخصيته وقدراته بوجه عام، والنتائج التي يترتب عليها زيارة المنشأة، خاصة من حيث أصولها وظروف تشغيلها، وكل هذه الامور تساعد على قرار مبدئي، إما بإكمال دراسة الطلب أو رفضه مع تبيان الأسباب.¹

2. التحليل الائتماني للقرض البنكي: تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملاءة المالية للعميل وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان ام لا، كما أن هذه العملية تمثل الامام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية (السمعة، القدرة على السداد، رأس المال، الظروف الاقتصادية المحيطة والضمانات المقدمة).²

3. التفاوض مع طالب القرض: بعد الدراسة السابقة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الائتمان تقوم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه، وطريقة سداد والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.³

4. اتخاذ القرار: في ضوء ما سافر عنه الدراسات المالية والإقتصادية والبيئية لطلب العميل المقترض يتم تحديد النتيجة التي يقترحها البنك، فإذا القبول بالشروط أو عدم القبول، ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة البنكية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني، فتلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض، ومن بين هذه المعلومات، مديونية المقترض لدى البنك ووضعه الضريبي، وقيمة القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاث السابقة... الخ، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة.⁴

¹ محمد صالح الخناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص 213.

² عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وإدارتها، مرجع سابق، ص 135.

³ محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2003، ص 234.

⁴ مصطفى النشري، مرجع سابق، ص 208.

5. **صرف القرض:** بصدر القرار النهائي بالموافقة على منح القرض من السلطة الادارية المختصة، يبدأ وضع القرار حيز التنفيذ أي صرف القرض، حيث يشترط لبدأ استخدام القرض توقيع كل من العميل والضامن على العقد واتفاقية القرض وذلك بعد استيفاء ما يتضمنه القرار لمنح القرض من ملاحظات وتقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات، بعد التوقيع على العقد يحق للمقرض البدء في استخدام القرض ومنه وضع قيمة القرض تحت تصرف العميل المقرض.¹

6. **متابعة القرض:** إن الهدف من متابعة القرض الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل طالب القرض، وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالالتزامات المحددة في عقد القرض، وتجدر الإشارة الى ان هذه المتابعة تمر بثلاث مراحل وهي متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف ومتابعة بعد الصرف.²

7. **تحصيل القرض:** من أهم الاجراءات التي تقوم بها ادارة الاقراض لتحصيل القرض، وفقا لجداول السداد المتفق عليه في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.³

8. **التقييم اللاحق:** وهذه الخطوة مهمة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة او الموضوعة قد تحققت.⁴

9. **بنك المعلومات:** من الضروري المرور بهذا الاجراء المتمثل في ادخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات اى وضعها في الحساب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية.⁵

الفرع الثاني: العناصر المؤثرة في سياسة الاقراض

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في القرار الائتماني في أي بنك من البنوك بعضها يرتبط بالعمل طالب القرض والبعض الآخر يرتبط بالبنك، والبعض مرتبط بالتسهيل الممنوح، والشكل التالي يبين اهم العوامل التي تؤثر القرار الائتماني.

¹ منير ابراهيم هندي، ادارة المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2000، ص 196.

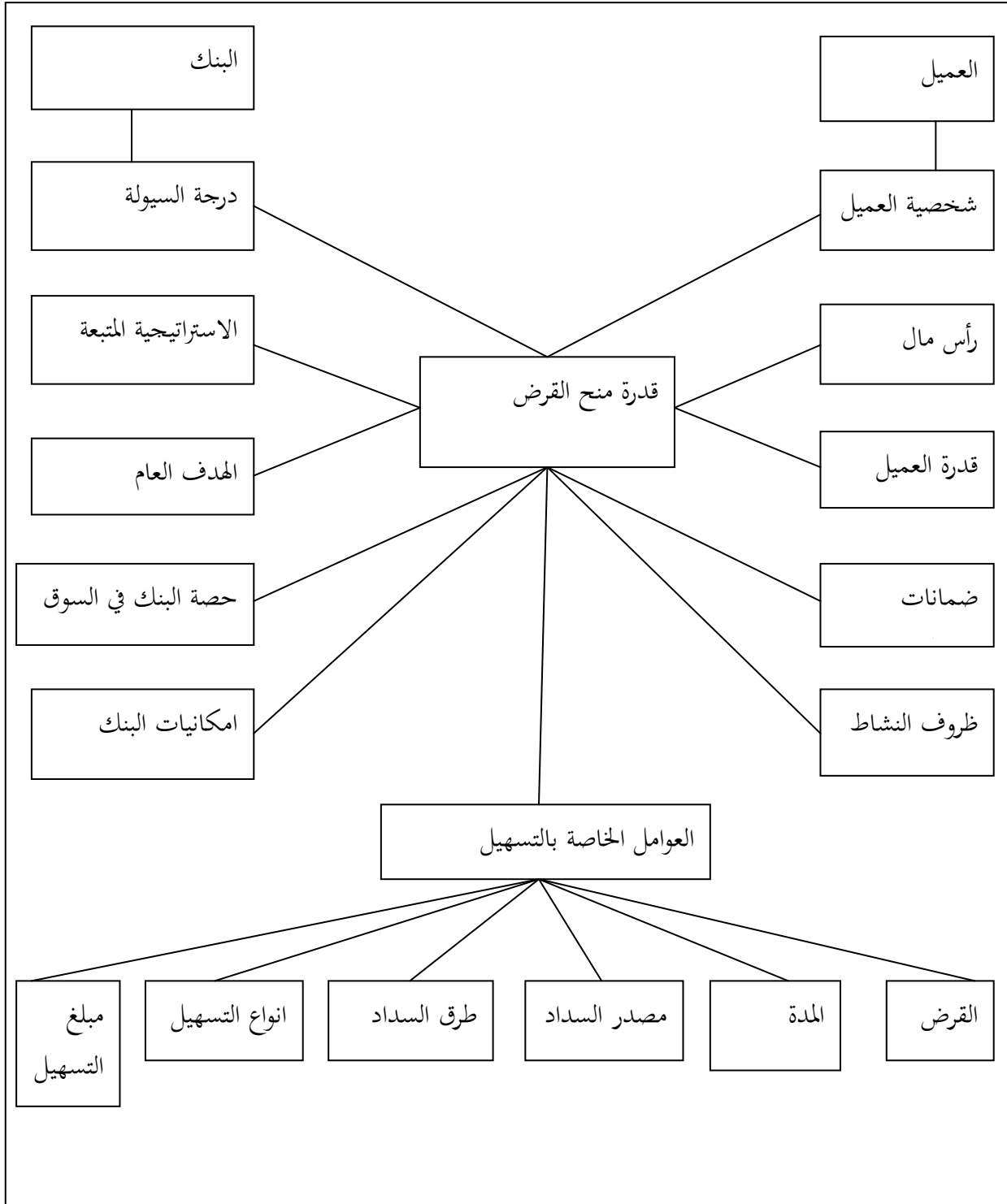
² أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1997، ص 219.

³ محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 215.

⁴ المرجع نفسه، ص 215.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة وادارتها، مرجع سابق، ص 137.

شكل رقم (3-2): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.



المصدر: منير إبراهيم هنيدي، مرجع سابق، ص 224.

أولاً: العوامل الخاصة بالعميل

ترتبط هذه العوامل جميعها بهدف واحد وهو قياس مدى المخاطر الائتمانية التي تكشفها عملية استمرار منح القروض لهذا العميل، وهل يمكن للبنك تحملها وإلى أي مدى يمكن التعاون مع هذا العميل للتغلب على هذه المخاطر، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:¹

1. **شخصية:** يتعلق هذا العنصر برغبة المقترض القوية في سداد الدين حتى في حالة الأزمات أو في أوقات الكساد، وتعتمد هذه الرغبة على البيئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاق وصفات الامانة والشرف والعدالة.
2. **المقدرة:** يجب أن يتمتع العميل سواء كان فرد عادي أو شخصية معنوية بالكفاية والقدرة الفنية والإدارية اللازمة لإدارة نشاطه بنجاح.
3. **رأس المال:** ويقصد به رأس المال المقدم من قبل الملاك بالإضافة إلى الإحتياجات والأرباح المحتجزة، وحجمه يعد مقياساً لمثانة المركز المالي والمحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك.
4. **الضمانات:** حيث يرى البنك ضرورة الحصول على ضمان ليريح نفسه من القلق الذي قد ينجم عنه تغيير القرض.

5. **الظروف الاقتصادية:** وهي الظروف البيئية التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة وهو يمثل كل ما يتعلق بالقطاع الإقتصادي والتغيرات التي تطرأ عليه في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب عن السلع وظروف التوزيع.

ثانياً: العوامل الخاصة بالبنك

- يمكن حصر العوامل الخاصة بالبنك التي تؤثر في قرار منح الائتمان في ما يلي:²
- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً متمثلة في حجم الأموال النقدية الغير الموظفة والتي تفيض عن حاجاته.
 - الإستراتيجية البنكية التي يتبعها البنك في إدارة عملياته البنكية والغير بنكية ومدى توافقها مع إستراتيجية البنوك الأخرى المنافسة أو عدم توافقها.
 - حصة البنك ومكانته في السوق المصرفي.
 - إمكانية البنك المادية والبشرية والإدارية والتكنولوجية الحالية وما يستهدف البنك الوصول اليه في المستقبل وإحتياجاته المالية.

¹ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 217.

² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2002، ص 73.

- توازن أهداف البنك حيث أن كل بنك يحاول دائما إيجاد الموازنة والموازنة بين كل من السيولة والربحية والأمان تطبيقا لتعليمات البنك المركزي.

ثالثا: عوامل خاصة بالتسهيل نفسه

ويمكن حصر هذه العوامل فيما يلي ¹:

1. مبلغ القرض: يجب ان يتناسب حجم القرض المطلوب مع حجم نشاط العميل.
2. الغرض من القرض: يجب معرفة الغرض من التسهيل بشكل تفصيلي وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه.
3. مدة القرض: كلما طالت المدة الممنوح لها القرض كلما زادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة.
4. نوع القرض المطلوب: يجب تحديد نوع القرض وأن يتوافق مع السياسة العامة للإقراض.
5. طريقة السداد: أي هل سيتم سداد القرض دفعة واحدة نهاية المدة أو عن طريق أقساط دورية.
6. مصادر السداد: يجب على البنك دراسة مصدر الوفاء الاساسي لدى العميل مدى كفايته لسداد التزاماته.

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية

إن من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية هي قبول الودائع واستثمارها في شكل قروض لذا فهي معرضة لعدة مخاطر تهدد كيانها.

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية

يمكن تعريف المخاطر البنكية على أنها ²:

- عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها الى رأس المال المستثمر وهو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عدم انتظام العوائد الى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.
 - احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار.
 - احتمال عدم التزام المقرض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه وإحتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك.
 - تذبذب عوائد المستثمر أو المقرض والتي يتوقع أن يحصل عليها لاحقا.
- وبالرغم من إهتمام البنك بنسبة المردود من حقوق الملكية، فإنه لا بد من من الإهتمام بنوعية المردود والمخاطرة، أي بدرجة تقبله، وإمكانية التنبؤ بذلك التقلب كما أن التغيرات هي نسبة المردود من الموجودات وهي دالة من العوامل القابلة للسيطرة وتلك الغير قابلة للسيطرة.

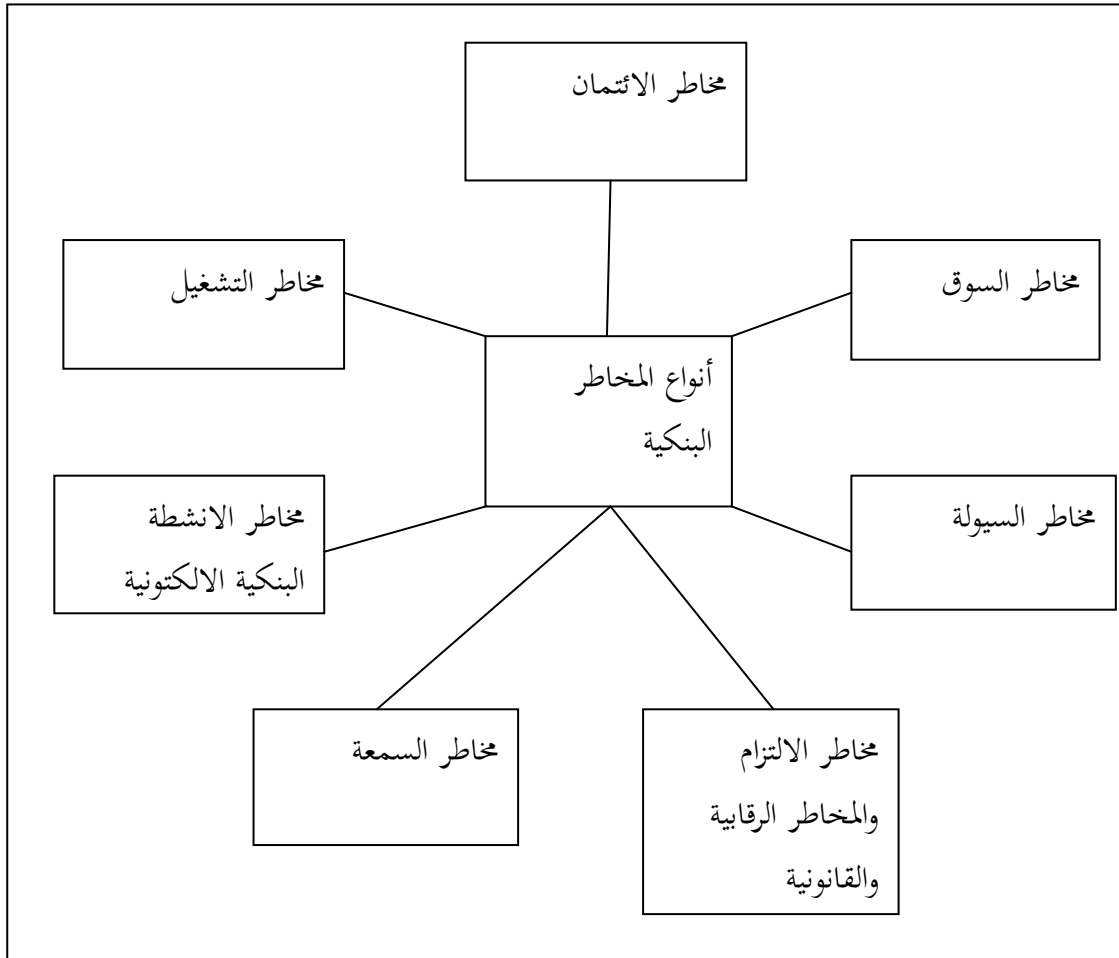
¹ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 137.

² فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمن النوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 129.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

يتعرض البنك التجاري الى العديد من المخاطر البنكية يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

شكل رقم (4-2): أنواع المخاطر البنكية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمن النوري، مرجع سابق، ص 130.

أولاً: مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتعرض لها البنوك التجارية وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة في الديون المعدومة، أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي الى خسائر اقتصادية للبنك تمتد الى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف المتعلقة بالقروض المتعثرة، فهناك عوامل عديدة تؤدي الى مخاطر الائتمان وتعرض القروض، منها عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالبنك مثل عدم الدراسة الجيدة للعميل

وغيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتا أحيانا، وعدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الائتمان أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي الى التعثر.¹

ثانيا: مخاطر السوق

تختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، حيث ان مخاطر السوق التي يواجهها البنك لا تتبع بالضرورة عن اداء ضعيف للمصدر أو بيع ادوات مالية أو أصول بل أنها تنتج عن تغيرات معاكسة أو ليست في صالح البنك وذلك بالنسبة لأسعار السوق وتصنف هذه المخاطر عادة ضمن فئة المضاربة حيث أن تحركات الاسعار ممكن ان تنتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للبنك.²

ثالثا: مخاطر التشغيل

تعتبر مخاطر التشغيل في البنوك التجارية من المواضيع الحديثة نسبيا، وعملية قياسها له أهمية بالغة لأنها قد تسبب خسائر كبيرة للبنك مباشرة وغير مباشرة، وينتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات إتصال مختلفة ومنها شبكة الأنترنت، إضافة لإحتمال التعرض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الإطلاع على البيانات ونظام الحاسب الآلي الخاص بالبنك.³

رابعا: مخاطر السيولة

إن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة، إذ أن للبنك التجاري مصدران للسيولة وهما الموجودات والمطلوبات، وتنخفض تلك المخاطرة في حال كان البنك يمتلك إستثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة، غير أن إمتلاك هذه الإستثمارات السائلة يؤدي الى تخفيض المردود، لان البنك يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والإستثمارات الأطول أجلا، أما المصدر الثاني للسيولة هو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله البنوك الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة، وبالتالي فهي توظف نسبا أعلى من موجوداتها في القروض ذات الربحية الأعلى لذلك تهتم البنوك التجارية بإدارة السيولة لتجنب عدم قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق دون تحمله لخسائر غير متوقعة.⁴

¹ علي بدران، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة محاسب الجاز، الفصل الثالث، العدد 23، 2005، ص 11 .

² ميرفق على ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق للمعايير الدولية بازل 2، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 73.

³ بعداش الطاهر، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2009، ص 70.

⁴ السيد البدوي عبد الحافظ، ادارة الاسواق والمؤسسات المالية :نظرة معاصرة، دار الفكر العربي للتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 321.

خامسا: مخاطر الأنشطة البنكية الإلكترونية

رغم العوائد العائدة من الأنشطة الإلكترونية فإنها تحمل الكثير من المخاطر، لذا يجب أن يكون هناك توازن بين المخاطر والفوائد عن طريق التركيز على السلطات الرقابية في البنك التجاري حيث تقوم بتحديد و تقييم وإدارة ورقابة المخاطر التي تلازم الأنشطة الإلكترونية عن طريق أمان المعلومات وتجهيز إمكانية متابعة العمل اليومي البنكي في الحالات الطارئة بمختلف أنواعها.¹

سادسا: مخاطر الالتزام والمخاطر الرقابية والقانونية

ينشأ هذا الخطر عن احتمال مخالفة أو عدم تطبيق القوانين الرقابية من السلطات الرقابية كفرض الغرامات الكبيرة بسبب المخالفات وعدم الالتزام بتطبيق القوانين.²

سابعا: مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة من عدم قدرة البنك على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه البنك ونقص الثقة في قدرته على القيام بالوظائف العامة للعمليات الخاصة به.³

¹ علي بدران، مرجع سابق، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 13.

³ ميرفق علي أبو كمال، مرجع سابق، ص 74.

المبحث الثاني: طبيعة القروض البنكية المتعثرة

التعثر عموما هو حادث مفاجئ نتيجة ظهور عائق غريب في مجرى الطريق المسيرة يخل بالتوازن ويفقد القدرة على الحركة، وهو بالتالي يختلف عن السقوط والتحطم والإختيار ونفس المفهوم ينطبق على القروض المتعثرة التي تعتبر حالة خاصة تظهر من خلال عدة مؤشرات تؤدي الى جملة من الآثار.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية المتعثرة ومراحلها

قبل التطرق الى مراحل تعثر القروض البنكية سنتطرق أولا الى تعريفها.

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية المتعثرة

تختلف تسمية القروض البنكية المتعثرة من بنك لآخر فهي تسمى الديون المجددة، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة، الديون الحرجة، الديون المشكوك في تحصيلها، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليها فيمكن تقسيم ديون البنوك كما يلي:¹

1. **ديون عادية:** لا يواجه البنك اية مشاكل في استردادها وهذه الديون يطلق عليها عادة التوظيفات (ديون جيدة) أو منتظمة.

2. **ديون معدومة:** وهي الديون التي إستنفد البنك بشأها كافة الوسائل لمطالبته فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه إستردادها، ولكنه يضل يتابع المدينين فيها لإستردادها في حالة ظهور أية أموال.

3. **الدون المتعثرة:** وهي تقف في منطقة الوسط بين ديون البنك العادية وديونه المعدومة.

وقبل أن نسأل عن مفهوم القرض المتعثر، لابد أن نشير الى أن التعثر المالي له آثار سلبية على كافة الأطراف سواء كان المدين أو المشروع المقترض أو الدائن المقرض الذي منح القرض، هذا فضلا عن الجهات الحكومية التي سوف تتأثر إيراداتها نتيجة الخسائر التي يتعرض لها المشروع مثل الضرائب والتأمينات الإجتماعية، هذا بالإضافة الى الأطراف الأخرى الغير المباشرة والتي لها علاقة بالمشروع مثل الموردين والموزعين وغيرهم.²

¹ عبد الطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 20.

² هبال عادل، إشكالية الديون المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012، ص 45.

ويمكن الآن تعريف القرض المتعثر أو الدين المشكوك في تحصيله بأنه الدين الذي يقدر البنك إستنادا الى المركز المالي للعميل وضمانات الدين إمكانية سداده أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى للبنك تحصيله خلال فترة معقولة، مع احتمال إستهلاكه كله أو بعضه.¹

وتعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الإستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضين الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو إختلالات أحاطت به.² وأيضا يعرف القرض المتعثر أو الغير العامل بأنه القرض الذي تتعرض إتفاقية دفعه بين البنك والمقترض الى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض ما يمكن القول أن هناك احتمالات لخسارة البنك.³ وكذلك تعرف القروض الغير العاملة بأنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من فوائد أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض.⁴

ومما سبق نستطيع أن نخرج بمفهوم عام لتعثر القروض حيث يوجد ثلاث تعاريف وهي كالتالي:⁵

1. المفهوم المصرفي للتعثر: وهو مواجهة المشروع لملازمات ذاتية وخارجية تؤدي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته وبصفة خاصة الالتزام القصير الأجل، وعدم قدرتها على تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية أو من مصادر خارجية أيضا.

2. المفهوم القانوني للتعثر: هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء.

3. المفهوم الاقتصادي للتعثر: هو عدم القدرة على الوفاء بالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن

الخصوم.

¹ سعاد عوف الله، إستراتيجيات إدارة التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013، ص 61.

² دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 46.

³ محسن أحمد الخضير، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 31.

⁴ أحمد غنيم، الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص 21-22.

الفرع الثاني: مراحل التعثر المالي للمشروع المقترض

لا بد أن التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ لكنه يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور الى أن تصبح فشل مالي كامل وتكون هذه المراحل كالتالي:¹

المرحلة الأولى: ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظاهر السلبية أهمها كالتقص في الطلب على منتجات المشروع، ضعف كفاءة وطرق وأساليب الإنتاج، ضعف الموقف التنافسي للمشروع، بالإضافة الى الزيادة في تكاليف التشغيل وإنخفاض معدل دوران المخزون، كذلك إنعدام التسهيلات البنكية الكافية.

المرحلة الثانية: تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي، ويكون ذلك عادة عندما تصبح المنشأة غير قادرة على مواجهة الاحتياجات النقدية الفورية، وفي هذه المرحلة تكون أصول المنشأة أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول الى سيولة نقدية لتغطية القروض المستحقة.

المرحلة الثالثة: تعكس هذه المرحلة عدم قدرة المنشأة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية قروضها المستحقة، وهذه المرحلة كالمرحلة السابقة يمكن معالجتها، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن، كإجراء تعديل في السياسات المالية في المنشأة أو تغيير الادارة أو العمل على إصدار أسهم إضافية أو إصدار سندات.

المرحلة الرابعة: تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المنشآت، حيث يصبح هذا الفشل محققاً وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة، وهناك مجموعة من المؤشرات أهمها تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية، وعدم القدرة على المنافسة، تدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة وضعف الإفصاح.

¹ علي شاهين وجهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح والأبحاث، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 860-861.

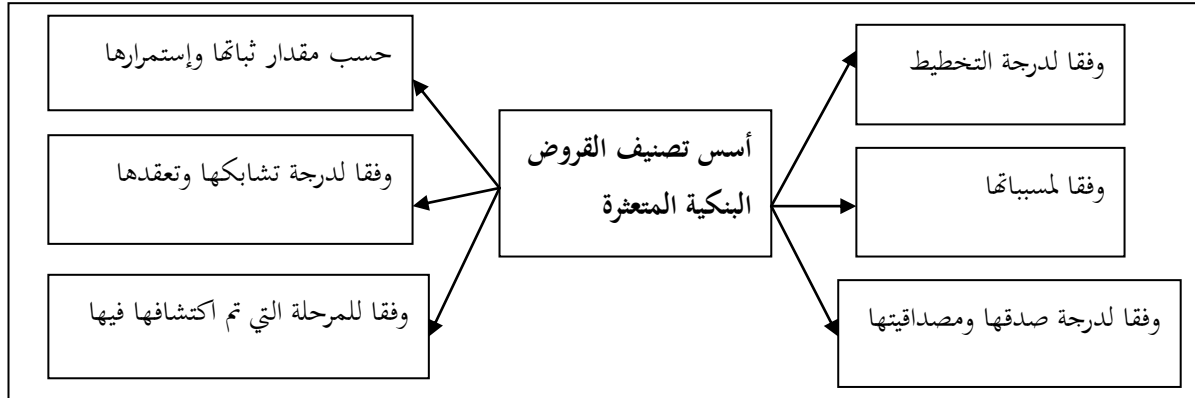
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية المتعثرة وأسبابها

قبل التطرق لأسباب تعثر القروض البنكية سنتطرق أولاً إلى أنواعها.

الفرع الأول: أنواع القروض البنكية المتعثرة

للقروض المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقاً لعدة أسس على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

شكل رقم (5-2): أسس تصنيف القروض البنكية المتعثرة.



المصدر: محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص 60.

أولاً: تصنيف القروض البنكية المتعثرة وفقاً لدرجة التخلف

وتنقسم القروض البنكية المتعثرة وفقاً لهذا التصنيف إلى نوعين هما:¹

1. **قروض متعثرة مخططة مرحلية:** هي قروض متعثرة ذات طابع خاص معروفة مقدماً ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمن يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

2. **قروض متعثرة عشوائية الحدوث:** وهي تلك القروض المتعثرة التي تحدث في شكل عارض حيث يفاجئ المشروع بحدوث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده إلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

ثانياً: تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لمسبباتها

ووفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى قسمين هما:²

¹ محسن أحمد الخضير، مرجع سابق، ص 62.

² هبال عادل، مرجع سابق، ص 52-53.

1. قروض متعثرة أوجدتها عوامل ذاتية: وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها سواء كان ذلك بعمد أو بغير عمد، ومن أهمها المشاكل الإدارية والفساد الإداري داخل المشروع، وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

2. قروض متعثرة أوجدتها عوامل خارجية: وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته ومن أهمها وجود قصور في الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول، وسيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك، ودخول النشاط الإقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش والتوقف الإضطراري للعمل بسبب فقدان مصادر المواد الخام.

ثالثا: تصنيف القروض المتعثرة وفقا لصدقتها ومصداقيتها

وعلى هذا الأساس يتم تقسيم هذا النوع إلى قسمين أساسيين هما:¹

1. قروض متعثرة وهمية خداعة: وهي ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات المتعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بإنتهاز فرص إحتياج الدول النامية الى عدد من المشروعات وذلك للغستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات بإستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح الى الخارج، وبعد إنتهاء فترة الدعم يقوم المستثمرين بإعلان التعثر أو الإفلاس.

2. قروض متعثرة فعلية حقيقية: وهي تلك القروض المتعثرة التي تحدث فعلا نتيجة ليست عن عمد وتخطيط بل ترجع لأسباب فعلية وكعارض للنشاط الإقتصادي الذي يمارسه العميل ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

رابعا: تصنيف القروض المتعثرة حسب معيار ثباتها وإستمرارها

وفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما:²

1. القروض المتعثرة العارضة: أي تلك القروض المتعثرة التي تحدث في شكل عارض نتيجة لممارسة نشاط المشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن الأسباب عارضة وبسيطة.

2. قروض متعثرة دائمة: وهي تلك القروض المتعثرة التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا هيكليا يحتاج الى جهد كبير.

¹ درسي صالح، التعثر المصرفي الظاهرة والأسباب، مجلة المصارف، العدد 32، يناير 2000، ص 19.

² عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 78.

خامسا: تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة تعقدتها وتشابكها

ووفقا لهذا الأساس يمكن تقسيم هذا النوع الى قسمين هما:¹

1. قروض متعثرة بسيطة سهلة التعامل معها: وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة، لكن نتيجة لظروف عرضية حدث له التعثر، ونظرا لبساطة أسبابه وأثارها يسهل علاجها والقضاء عليها.

2. قروض متعثرة معقدة: هذا النوع من القروض المتعثرة يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقترضين، أي أن الغالب عليها أنها قروض بنكية مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض ولكل منهم آراءه واتجاهاته وما بينهم مصالح مشتركة ومتعارضة ومبلغه ضخيم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج الى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة وإقتراح العلاج لها.

سادسا: قروض متعثرة وفقا للمرحلة التي تم اكتشافها فيها

ويتم تصنيف القروض المتعثرة وفقا لهذا الأساس الى الأنواع التالية:²

1. قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين: لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير إنتباه المقرضين حيث أن مخاطرها لا زالت أولية.

2. قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو: حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع.

3. قرض متعثر مكتمل في مرحلة النضج: حيث بلغ شدة أزمته أقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتندر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع وإستمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الإهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

4. قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

وأي ما كان فإن القرض المتعثر يقتضي مزيدا من اليقظة ومزيدا من الحيلة والحذر لحماية البنك التجاري من حدوث مشكلة تعثر القروض.

¹ محسن أحد الخضير، مرجع سابق، ص 74.

² سعد عوف الله، مرجع سابق، ص 73.

الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض البنكية

من الطبيعي ظهور بعض حالات تعثر العملاء في تسديد القروض الممنوحة لهم، لأنه وكما سبق الإشارة له تعتبر المخاطر فطرة الائتمان، لكن المشكل يكمن في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض، وهنا يمكن القول بأن البحث في أسباب تزايد الظاهرة أمر أساسي للتوصل إلى حلول لها ويمكن تقسيم الأسباب إلى ما يلي:¹

أولاً: أسباب مرتبطة بالعميل

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل.
- استخدام القروض الممنوحة لهم في غير الغرض الممنوح من أجلها.
- التوسع الغير مدروس لعمليات العميل الاستثمارية.
- ضع الإدارة وعدم علميتها.

ثانياً: أسباب متعلقة بالبنك

- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم.
- أن يغلب عند إتخاذ قرار منح الائتمان جانب الربح على جانب المخاطرة، وينبغي أن تحقق التوازن في الربح والمخاطرة.
- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل القروض.
- عدم إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- السماح للعميل بإستعمال القروض الممنوحة له قبل إستكمال المستندات المطلوبة عنه.
- السماح للعميل بإستعمال أموال القرض دفعة واحدة.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.
- إتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل الطويل أو القصير وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

¹ بلال أبيش، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، مذكرة ماستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص 6.

المطلب الثالث: مؤشرات القروض البنكية المتعثرة وآثارها

قبل التطرق الى آثار القروض البنكية متعثرة سنتطرق أولاً إلى مؤشرات

الفرع الأول: مؤشرات القروض البنكية المتعثرة

يظهر تعثر القروض البنكية من خلال مؤشرات تشير الى أن مشروع ما يمكن أن يواجه العديد من المشاكل المالية قد يؤدي الى عدم استرداد القرض الممنوح ونوجزها في ما يلي:

أولاً: مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات الى :

1. مؤشرات متعلقة بحساب العميل لدى البنك: ونذكر أهمها:¹

- إصدار شيكات حلى حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة وإحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، بطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على إطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.
- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.
- إرجاع الشيكات المسحوبة على حساب العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إقاف صرف بعض الشيكات.

2. مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض: ونذكر أهمها:²

- تقديم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك، أو تكرار التقدم بطلبات لزيادة سقف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان.
- طلب العميل إستبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الامر الذي يشير الى أن العميل يريد التصرف في الضمانات العينية كالبيع مثلاً أو تقديمها كضمان لدائنين آخرين.

¹ جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، محاضرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2010، ص 12.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 359.

- تكرار طلب العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفيد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

3. المؤشرات المتعلقة بالضمانات: ونذكر أهمها:¹

- تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين.
- تراجع القيمة السوقية للضمانات.
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح.
- إضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

ثانيا: مؤشرات تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات الى :

1. مؤشرات يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها: ومن أهمها:²

- تقلبات حادة في السيولة.
- زيادة حادة في المخزون السلعي وتراجع معدل دوران المخزون.
- انخفاض نسبة الاصول المتداولة الى إجمالي الأصول.
- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين).
- عدم إنتظام اعداد البيانات المالية وإرسالها للبنك ضمن فترة زمنية معقولة.
- تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة.
- إجراء تغييرات غير مبررة في السياسات المحاسبية.
- كثرة التغيير في مدققي الحسابات.
- وجود خلل في هيكل مصادر الأموال واستخداماتها وارتفاع مديونية الشركة.

2. مؤشرات تستدل من جدول حسابات النتائج: ونذكر أهمها:³

- انخفاض في حجم المبيعات.
- إزدياد المبيعات وإنخفاض الأرباح.

¹ محمد الفاتح المغربي، إدارة القروض المصرفية الغير العاملة، محاضرة، الاكاديمية المغربية للعلوم المالية والمصرفية، المغرب، 2012، ص 14.

² كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 03، يناير 2013، ص 86.

³ جمال أبو عبيد، مرجع سابق، ص 14.

- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.
- إرتفاع غير مبرر في أو بعض بنود النفقات.
- الإنخفاض أو الإرتفاع الغير مبرر في أحد بنود الإيرادات .
- عدم وجود أرباح للتشغيل.

ثالثا: مؤشرات أخرى لتعثر القروض البنكية

- هناك مؤشرات أخرى تنذر بحدوث مشكلة في سداد القرض من بينها:¹
- قيام شركة التأمين بإلغاء تغطية تأمينية بسبب عدم سداد قسط التأمين، أو وجود نزاع بين العميل وعدد من شركات التأمين.
- الإشعارات القانونية والقضائية المقدمة ضد المقترض مثل إشعارات الاحكام أو اشعارات حجز ما للمدين لدى الغير وما الى ذلك.
- تأخر المقترض في الدفع للموردين أو طلبه منهم لمنحه شروطا أيسر أو مهلة أطول مما قد يؤدي برفض التوريد له.
- التغييرات في إدارة المؤسسة أو ملكيتها أو العاملين بها.
- سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض، مما يؤدي الى تراجع التقييم الائتماني لدى المؤسسة.
- تغيير طبيعة عمل المقترض.
- التأخير في سداد الضرائب وغيرها من الالتزامات تجاه الدولة.
- ظهور دائنين لم يفصح عنهم المقترض من قبل.

الفرع الثاني: آثار القروض البنكية المتعثرة

- تعرض وحدات الجهاز المصرفي لعدة آثار نتيجة لوقف المدين المقترض عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار:²
- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على البنوك إستردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى، الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان فيضعف أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة والمرجوة من أعماله.

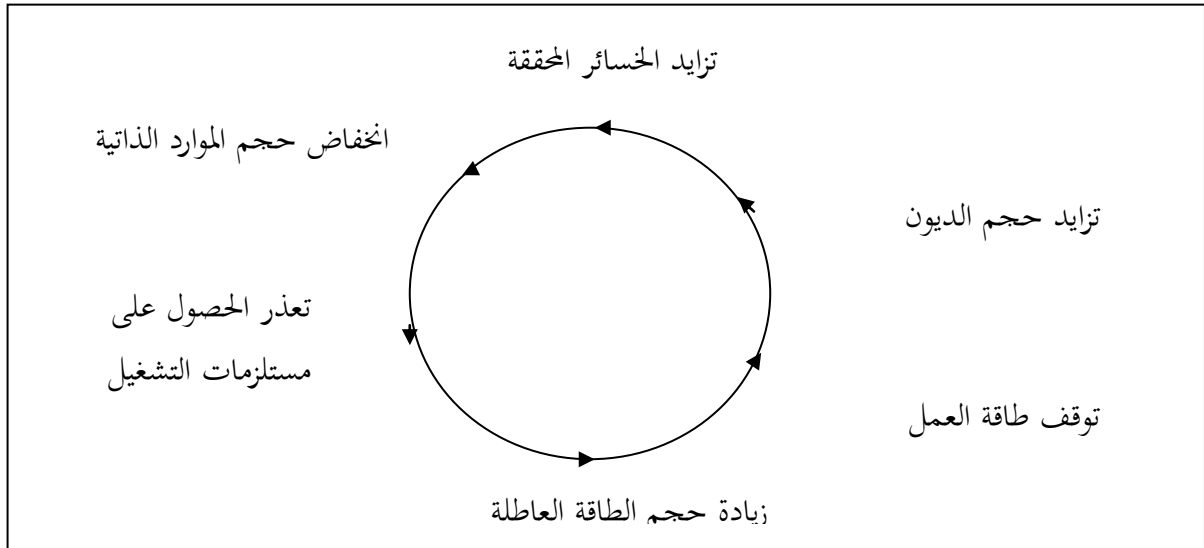
¹ هبال عادل، مرجع سابق، ص 83.

² رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 112.

- زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفياً، ومن ثم حرمان البنوك من إستخدام قدر هام من مواردها المالية نومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع.
- توافر قرائن تشير الى إحتمال فقدان البنك لجزء أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد.
- ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي وإدارة الائتمان بالبنوك في محاولة دراسة المشروعات المتعثرة مالياً، ومحاولات تصحيح هياكلها المالية، وهذا الوقت والجهد كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى.
- فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية مثل النيابة العامة، النيابة الإدارية، المدعي العام، حيث يستغرق التحقيق والفصل في المنازعات المالية البنكية فترات طويلة مما قد تضيق معه فرص إعادة التأهيل الإقتصادي للمشروع المتعثر في التوقيت المناسب.
- ويلقي ذلك مزيداً من الابعاء المالية على هذه المشروعات نتيجة لتزايد مستحققاتها المتبادلة فيما بينها وتدني كفاءتها واقتصادياتها التخصيصية التشغيلية أو التسويقية والمعلوماتية ومن ثم تكون النتيجة وقوعها في براثن أزمة سيولة متزايدة الحدة على نحو ما سبق الإشارة اليه.
- ويؤدي كذلك تعثر القروض الممنوحة الى ظهور آثار تتعدى البنك المانح لها الى الاقتصاد ككل ونوجزها فيما يلي:¹
- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك المانح مما يترتب عليها انخفاض في حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في براثن أزمة السيولة مما يؤدي الى مواجهة المشروعات صعاب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولا العمل.
- كذلك تزداد الطاقة العاطلة عن في المشروع المتعثر من الناحيتين النسبية والمطلقة، وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر عن العمل، ويصاحب ذلك الإستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف الى إشكالية البطالة على المستوى القومي.
- والشكل التالي يوضح الدائرة الخبيثة لتعثر المشروعات:

¹ هبال عادل، مرجع سابق، ص56.

شكل رقم (6-2): الدائرة الخبيثة لتعثر المشروعات.



المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص 362.

- لا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على النحو التدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي الى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يساهم في تبديد جانب من الثروة القومية.¹
- تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالإستقرار النقدي في المجتمع، حيث انها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية، فما تم تقديمه لهذه المشروعات لم يساهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي إلا في مرحلة إستخدام هذا الائتمان الأولي، فإن زيادة الطلب الكلي لا سيما على منتجات هذه المشروعات والمنتجات المماثلة لها لا بد أن تدفع أسعار أعلى.²
- تؤثر على القدرات الإدارية، ناهيك عن تأثيرها الغير مواتي على بيئة ومناخ الاستثمار ومن ثمة على إمكانية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.³

¹ عبد الحميد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 56.

² سوسن مرسى، الادارة المالية، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، مصر، 2006، ص 24.

³ سامي السيد وباهر العتلم، المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، مصر، 2004، ص 63.

- إختفاء المشروعات المتعثرة من ناحية الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادرا لإيراداتها العامة السيادية، مثل مستحققاتها من الضرائب الحالية، والحصول المتوقعة مستقبلا من إستمرار تلك المشروعات سواء من الضرائب المباشرة أو الغير مباشرة، ناهيك عن التأمينات الخاصة لهذا المشروع.¹

- للتعثر الإنتاجي آثاره على كل من جانبي الميزان التجاري، ففيما يتصل بالصادرات يعني الحد من الزيادة في الإنتاج، الحد من حجم الصادرات، أما الواردات فتتجه الى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الانتاج المحلي من تلك السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقعة كليا أو جزئيا، حيث تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري، وإستيراد التضخم من الخارج، زيادة المديونية الخارجية للدولة.²

المبحث الثالث: معالجة القروض البنكية المتعثرة

إن ظاهرة تعثر القروض التي واجهت العديد من الدول خاصة بداية التسعينات تعد القاسم المشترك والنتيجة المباشرة لضعف البنوك لهذا وقعت تغييرات في مقررات لجنة بازل 1.

كذلك تختلف طرق علاج القروض البنكية المتعثرة باختلاف الأسباب التي أدت لاعتبار القرض متعثرا، ولا شك أن قضية التعثر الذي مس الكثير من البنوك أدى إلى خوف كبير لدى العاملين بالبنوك من منح القروض الامر الذي أدى الى تدخل الدولة من خلال السياسات الإقتصادية لعلاج التعثر.

المطلب الأول: فعالية مقررات لجنة بازل لتجنب تعثر القروض

تلعب مقررات لجنة بازل دورا هاما في تجنب وعلاج التعثر البنكي وذلك من خلال عدة إجراءات سيتم التطرق لها لاحقا لكن سيتم أولا التطرق للدعائم الأساسية للجنة بازل.

الفرع الأول: الدعائم الأساسية لمقررات لجنة بازل 2

تعرضت لجنة بازل لمظاهر تعثر القروض في البنوك، وعلاج ضعفها من خلال مقررات للجنة بازل 2 والتي تركز على ثلاث دعائم أساسية وهي كالتالي:

¹عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02، المجلد 21، مصر، 2003، ص 21.

²هبال عادل، مرجع سابق، ص 58.

أولاً: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

يتم قياس قياسي كفاية رأس المال وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{المخاطر التشغيلية}} \leq 8\%$$

رغم أن الإطار الجديد للإتفاقية لم يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستويات السابقة 8% إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يؤدي إلى زيادة متطلبات رأس المال، وبذلك تصل البنوك إلى ذات المعدل أو المحافظة عليه فمن المطلوب العمل باستمرار على زيادة رأس المال البسيط في ظل التزايد المستمر للمخاطر التي تتعرض لها البنوك.¹

ثانياً: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تعد أحد الركائز الثلاثة التي تقوم عليها إطار لجنة بازل 2 لكفاية رأس المال نظراً لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال وتناسبه وحجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها البنوك وتعتمد هي بدورها على أربعة معايير:²

- 1. المعايير الدنيا:** وفقاً لهذا المبدأ يتم إعطاء صلاحية للمراقبين لحث البنوك على الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار رأس المال في ضوء أوضاع البنوك وأدائها ونتائج أعمالها وكذا الأزمات المحتملة وإنعكاس التقلبات الاقتصادية على نشاط البنك.
- 2. التقييم الداخلي:** يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقويم ملاءة رأس المال والإحتياجات في ضوء المخاطر التي يتعرض لها.
- 3. الإشراف والتقييم:** حيث يخول ذلك للسلطة الإشرافية حق مراجعة وتقييم كفاية رأس المال باستخدام عدة معايير مثل مدى تحقيق أرباح مناسبة وتحديد الإتجاهات الإستراتيجية للإدارة العليا فيما يتعلق بهيكل رأس المال وكيفية تطوره.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية والمصرفية العالمية، مرجع سابق، ص 172.

² مهبال عادل، مرجع سابق، ص 86-87.

4. تدخل السوق: عملا على توفير آلية للتنبؤ بالأزمات التي قد يتعرض لها البنوك، يقع على عاتق السلطة الرقابية الوطنية، وتبني الاساليب اللازمة للتدخل في السوق المصرفي عندما تقتضي الضرورة من خلال إجراءات وقائية من الأزمات المتوقعة.

ثالثا: إنضباط السوق

لحفاظ على سلامة وقوة الجهاز المصرفي، فقد سعت الإتفاقية الى تحقيق الانضباط في الأسواق من خلال الإفصاح بمعلومات دقيقة عن كل من هيكل رأس المال، المخاطر وملاءة رأس المال.

الفرع الثاني: أثر التعديلات الجديدة للجنة بازل 3 على معالجة تعثر القروض

بعد الأزمة المالية المخيفة التي عاشها العالم خلال الأعوام الماضية التي تسببت فيها البنوك، كان لابد من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك حيث إجبارها على بعض التعديلات التي ألصق عليها زيادة الأموال التي تخصصها كبند احتياطي لسد الثغرات المالية، في حال حدوث أزمة او شح في النقد، مثلما حدث في أزمة الائتمان الأخيرة، وعادة ما يحدث هذا الشح بسبب الديون الهالكة أو الديون المعدومة، وهي الديون التي يفشل أصحابها في سدادها للبنوك، ومن ثم يتحمل البنك خسائرها.¹

ونظرا لتشعب الموضوع سوف نتناول في نقاط محددة على ضوء ما تفرضه حدود الدراسة فعالية مقررات لجنة بازل في تجنب التعثر المصرفي نوجزها في النقاط التالية:²

- إشراف أكثر دقة على البنوك المحلية والدولية.
- تنظيم وتوحيد مركزية سوق المشتقات المالية.
- الحصول على تصديق لإنشاء صناديق إستثمارية تحوطية التي تتعدى رؤوس أموالها مبالغ معينة، كما ستكون هذه الصناديق ملزمة بكشف حساباتها لسلطات الإشراف بشكل دوري.
- وضع مسودة قانون أوروبي لتنظيم عمل الصناديق الإستثمارية الخاصة، التي تأتي من خارج دول الإتحاد الأوروبي، وتسعى للحصول على المستثمرين من داخل دول الإتحاد.
- توحيد القوانين والحسابات والمحاسبة على المستوى الدولي.
- سن تشريعات في البنوك توفق منح حوافز للعاملين والمديرين الذين ينجزون صفقات وقروضا تنطوي على مخاطر كبيرة، خصوصا إذا كانت قصيرة الأجل.

¹Eric Lamarque, **Gestion Bancaire**, Pearson Education, France, Paris, 2002, p 89.

²هبال عادل، مرجع سابق، ص 93.

- تسجيل وتنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني.

المطلب الثاني: طرق علاج القروض البنكية المتعثرة

يتطلب علاج القروض البنكية المتعثرة دراسة عميقة ومفصلة لكافة الجوانب البنكية والإدارية والمالية والتسويقية والقانونية للمشاريع المتعثرة وقد يستلزم ذلك تدخل بعض الخبراء المتخصصين وذلك للحصول على الحلول المناسبة.

الفرع الأول: أسلوب تعويم العميل وانتشاله و إنعاشه

تعتمد معالجة القروض البنكية المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على ثلاث مراحل كما يلي:

أولاً: أسلوب تعويم العميل أو النشاط المتعثر

تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة القروض البنكية المتعثرة وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم فيها تأجيل السداد لدينه وفوائده من سنة الى ثلاث سنوات، كما قد تتضمن عملية التعويم إما إعادة جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف حسب ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة نشاطه واستعادة قدرته على سداد القرض المتعثر.¹

ثانياً: أسلوب انتشال العميل

في هذه المرحلة يقوم بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر والغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبعاً لخطّة عمل يتم الإتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للشركة، مما يؤدي الى زيادة الإيرادات عن التكاليف، وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الإستشارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول الجوانب التالية:²

- ترشيد تكلفة إنتاج المشروع من خلال التخفيف من نسب التالف والراكد، و الإنتاج المعيب لديه ومن المخزون من السلع التامة الصنع وخلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة.
- زيادة الإيرادات الغير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي تمتلكها ولا يحتاج اليها خاصة الوحدات الانتاجية التي لا تحقق أرباحاً، بل تحقق خسائر وإستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل أو كمخازن، أو أدوات نقل ومواصلات... الخ.

¹ صادق راشد، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009، ص 20.

² جمال أبو عبيد، مرجع سابق، ص 35.

- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحتهم المؤسسة المقرضة ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة.
- وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع وبين نفقاته أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

ثالثاً: أسلوب إنعاش العمل

- ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط ونذكر أهمها:¹
- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعمل قد قاربت على الإنتهاء إن لم تكن قد إنتهت فعلاً، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعمل قد تم علاجه.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضاً تشير الى توافر سوق مناسب للعمل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.
- أن يكون العائد أو المردودية الإستثمارية أعلى من معدل الفائدة التي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعمل حتى يكون هناك فائض كافٍ للعمل لسداد التزاماته القائمة.

الفرع الثاني: أسلوب إعادة الجدولة

- بمقتضى هذا الأسلوب يقوم البنك بإعطاء فرصة للمنظمة لإلتقاط أنفاسها عن طريق منحها فترة سماح يؤجل خلالها عبأ سداد الدين وفوائده، وقد يقوم البنك بالتفاوض مع الدائنين على تأجيل إستحقاق جزء من القروض، ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الطرق لتسوية القروض المتعثرة وإن كان يلزم ليؤتي ثماره أن تكون الجدولة على أقساط تتماشى مع دورة نشاط المنظمة وإمكاناتها بحيث يتناسب حجم القسط وموعد سداذه ومدة الجدولة مع التدفقات النقدية للمنظمة، ويمكن أن تتم إعادة الجدولة عن طريق منح المنظمة فترة سماح مناسبة لا تلتزم خلالها بسداد أقساط القرض وفوائده كما يمكن تحويل القروض قصيرة الأجل الى قروض طويلة الأجل تسدد على فترات تتماشى مع توقعات السيولة.²

الفرع الثالث: أسلوب دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى

- وهي من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر وتتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر منها:³
- إبتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.

¹ محمد الفاتح المغربي، مرجع سابق، ص 32.

² سعد عوف الله، مرجع سابق، ص 126.

³ جمال ابو عبيد، مرجع سابق، ص 37.

- الامتناع للعمليات والعملاء والأنشطة.

- الدمج التدريجي بين الكيانات.

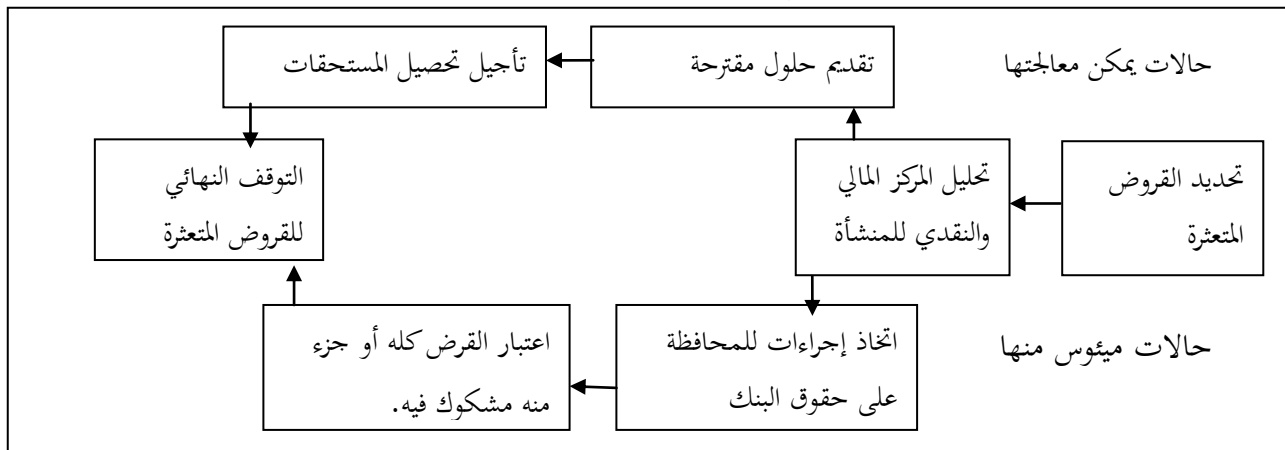
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

الفرع الرابع: أسلوب تصفية العميل

هذا الأسلوب يقتضي إقناع الطرفين بأن هذا الأسلوب هو الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات، ولعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط الذي قد يؤدي الى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة.¹

والشكل التالي يلخص طرق معالجة القروض البنكية المتعثرة :

شكل رقم (7-2): معالجة القروض البنكية المتعثرة.



المصدر: منير إبراهيم هنيدي، مرجع سابق، ص 105.

المطلب الثالث: دور السياسة الاقتصادية في علاج القروض البنكية المتعثرة

أمام هذا الوضع ولعلاج التعثر البنكي والأزمات الناتجة عنه مثل الأزمة المالية المصرفية الحالية يتعين على الحكومات أن تتخذ الإجراءات التي تكفل إنعاش الطلب في الأسواق والقضاء على حالة الركود والكساد التي تلقي بثقلها على النشاط الإقتصادي بشكل خاص والنشاط البنكي بشكل عام.

¹ هبال عادل، مرجع سابق، ص 78.

الفرع الأول: أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة بعض أسباب التعثر

حيث يتعين أن تتبنى الحكومات سياسة استثمارية واتفافية تبعث على زيادة الضخ النقدي، وذلك من خلال:

أولاً: تنشيط السوق¹

1. **سياسة نقدية توسعية:** تقوم على تشجيع البنوك على التوسع في الاقراض المصرفي وزيادة إستعدادها لمنح الائتمان، وقبول درجات عليا من المخاطر، ويتم ذلك عن طريق، تخفيض هيكل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفي نفس الوقت حث الأفراد والمؤسسات على الدخول في مجالات الإستثمار المختلفة غير البنكية، الأمر الذي شأنه ينشط السوق وينشط الطلب على المنتجات المختلفة، مما يشجع المشروعات القائمة على التوسع في إنتاجها مما يؤدي الى توظيف المزيد من الأيدي العاملة العاطلة، مما يؤدي الى زيادة الاجور ومنه إرتفاع الدخل القومي، بالتالي زيادة المجتمع على الإستهلاك والإنتاج والإستثمار.

2. **سياسة مالية مشجعة على الإستثمار:** بمعنى تخفيف العبء الضريبي على عمليات الإستثمار والإستهلاك، حتى يتم تشجيع المنتجين على الدخول في عمليات الإستثمار وقبول المخاطر التي تكيفه، وتهدف هذه السياسة أيضا على إقالة المشروعات المتعثرة عن طريق:

- تقديم الدعم المادي المباشر لهذه المشروعات لإقالتها من التعثر.
- السماح لهذه المشروعات بإستهلاك خسائرها على عدة سنوات.
- إعفائها من تحمل الضرائب لفترة معينة عند إعادة هيكلتها.
- إقراضها مبالغ من المال بموجب مستندات تستهلك على عدة سنوات بأسعار فائدة منخفضة أو بدونها.
- الزام جميع الهيئات الحكومية وشركات القطاع الأعمال العام بشراء السلع والخدمات المحلية بدلا من إستيرادها من الخارج، وذلك للنهوض بالصناعة المحلية وتصريف فائض إنتاج المصانع.

3. **سياسة سعر الصرف مستقرة:** يتم من خلالها قدرة المستثمرين والمشروعات الإستثمارية على تحديد مقدار التزاماتها وسدادها.

4. **سياسة فعالة لإدارة الدين العام:** يتم ذلك من خلال إعادة ضخ الأموال التي إقتترضتها الدولة الدولة من الجمهور ومن المؤسسات المختلفة، وإعادة ضخها بما يسهم بفاعلية في تطوير المجتمع.

¹ المرجع نفسه، ص 105.

5. سياسة كفئة للاستثمار: ويعني ذلك دخول الدولة في الإستثمار المباشر لإنشاء مشاريع معينة ليس إستثمارا دائما وإنما بغرض بيعها للخوادم مستقبلا بهدف إنعاش الإقتصاد الوطني.

ثانيا :رفع كفاءة الجهاز المصرفي :وذلك من خلال:¹

- خصخصة بنوك قطاع الأعمال العام.
- تشجيع الإندماج بين المصارف.
- رفع كفاءة العاملين بالبنوك وخاصة في مجال الائتمان.
- دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك.

ثالثا :تطوير وإعادة هيكلة الشركات :وذلك من خلال :²

- زيادة المنافسة في السوق المحلية من خلال تحرير التجارة.
- تبسيط الاجراءات الحكومية لإنشاء مشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية.
- تقليل الدور النتاجي للدولة.
- أن تعمل الدولة على توفير الأطر التشريعية والقانونية والقضائية اللازمة التي تكفل حرية التعامل في السوق.

الفرع الثاني: دور البنك المركزي في علاج تعثر القروض في البنوك التجارية

عند دراستنا لوظائف البنوك التجارية، نجد أن قدرتها على خلق الائتمان إنما تتوقف على حجم الرصيد النقدي وبالتالي على عرض النقود والوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة على الائتمان هي بدورها تعمل على معالجة تعثر القروض و نذكر منها:³

- تخفيض أو زيادة أسعار الخصم ومعدل الفائدة الخاصة بالبنك المركزي.
- بيع أو شراء السندات والأوراق المالية المتداولة في السوق المفتوحة بهدف وضع موارد مالية إضافية في السوق أو سحب موارد منها وبالتالي التوسع.
- أخذ التصرف المباشر في شكل معايير الزامية تجاه أي بنك أو أي مؤسسة مالية أخرى.
- القيام بالعمليات البنكية العادية لدفع البنوك التجارية لأخذ موقف معين.

¹محسن أحمد الحضيري، مرجع سابق، ص 213.

²عبد المحمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، العدد 20، 2002، ص 63.

³سعاد عوف الله، مرجع سابق، ص 131

- تغيير نسبة الإحتياطي القانوني الواجب الإحتفاظ به لدى البنك المركزي.
- تقوية الدور الرقابي لمجالس إدارات البنوك التجارية وتطويرها.
- مراقبة حسابات العملاء والضمانات المقدمة.
- سلامة قرار الائتمان.
- متابعة الأحوال الاقتصادية العامة المحلية كالضرائب، الجمارك، الدعم، الأسعار وهوامش الربح ... الخ.
- عدم تجاوز الحدود المقررة للقروض الممنوحة للمقترضين.
- الرقابة على الإستخدامات سواء عند الصرف أو بعده حسب الظروف والمقتضيات.

خلاصة الفصل:

إن القروض المتعثرة هي قضية حرجة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة، فهي تحتاج الى مجهود فكري وعملي كبير لإنجاز مهمة يتعين إنهاؤها والمتمثل في مواجهة هذه المشكلة.

وكما أنه توجد العديد من الأسباب التي تؤدي الى تعثر القروض، فمنها ما هو متعلق بالعمل ومنه ما هو متعلق بالبنك، والواقع أن هناك العديد من الإعتبارات التي تزيد المسؤولية الملقاة على البنك.

وعند حدوث التعثر للقرض البنكي هناك إجراءات علاجية تلجأ إليها البنوك التجارية تختلف من حالة إلى أخرى، لهذا وجب قبل اتخاذ الإجراءات العلاجية، القيام بدراسة وافية وشاملة للقرض، قبل وبعد المنح تشمل هذه الدراسة على التحليل المفصل لأسباب التعثر ومدى إمكانية مساعدة العميل المتعثر على تجاوز مشاكله وصولاً في النهاية الى الإجراءات القانونية لتحصيل القرض، أو التسليم بضرورة إعدامها بعد استنفاد كافة الطرق والإجراءات الممكنة .

وبناء على كل هذا فإنه يمكن إعتبار أفضل الطرق لتجنب خطر تعثر القروض في البنوك التجارية هو الوقاية منها، ويتحقق ذلك بالدراسات الائتمانية السليمة، والمتابعة المستمرة للقروض، وفي حال تعثرها، فإنه وجب وضع الخطط المعقولة لمحاولة تحصيلها، تستند الى قواعد ثابتة وموضوعية، ومع اتخاذ إجراءات رشيدة لا تحول القرض الى قرض متعثر.

الفصل الثالث :

دراسة حالة عشر القروض في القرض الشعبي الجزائري

وكالة القالة – الطارف

تمهيد الفصل:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول كل المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية من نشأة وتعريف وأهمية وخصائص بالإضافة الى الوظائف التي تقوم بها، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بالقروض البنكية المتعثرة من تعريف ومراحل حدوثها وأسبابها ومؤثراتها وأثارها وأنواعها وصولاً إلى طرق علاجها.

سوف نحاول في هذا الفصل إختبار مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي من خلال التطرق الى الجهاز المصرفي الجزائري ومشكلة القروض المتعثرة، بالإضافة الى تشخيص حالة تعثر القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة-ولاية الطارف وصولاً الى طريقة معالجة حالات التعثر.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي كالتالي :

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري ومشكلة تعثر القروض.

المبحث الثاني: القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة-الطارف ومشكلة تعثر القروض.

المبحث الثالث: دراسة حالة تعثر قرض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة وكيفية معالجته.

المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري ومشكلة القروض المتعثرة

واجه النظام المصرفي الجزائري غداة الاستقلال عدة مشاكل لذا باشرت السلطات الجزائرية بعدة إصلاحات لمواكبة التطور الحاصل في العالم، ومن بين هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 الذي يمثل قفزة نوعية لتطور النظام المصرفي الجزائري، لكن رغم هذا التطور إلا أنه يعاني من عدة مشاكل ولعل أبرزها إشكالية القروض المتعثرة.

المطلب الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية

بذلت السلطات الجزائرية بعد الإستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة سيادتها، وما في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية وإنشاء نظام مصرفي جزائري توالى عليه عدة إصلاحات من أجل الوصول الى الأهداف السياسية والمالية المخططة.

الفرع الأول: الإصلاحات البنكية قبل صدور قانون النقد والقرض

أولا: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1967)

قامت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة بعدة إجراءات من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى وهي كالتالي:

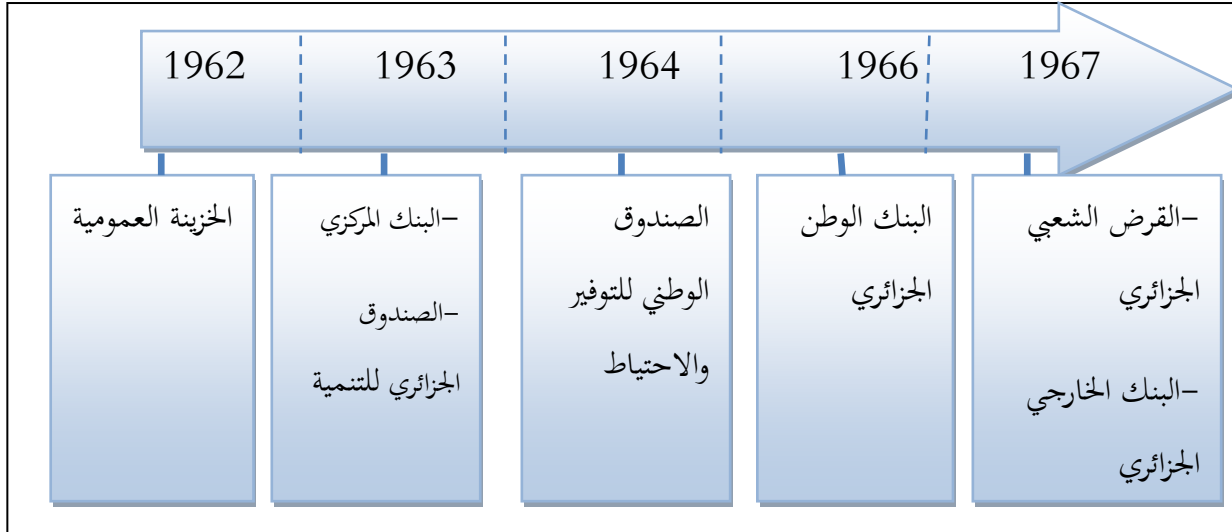
1. **الخزينة العمومية:** تأسست في 8 أوت 1962 وأسندت لها المهام التقليدية مع منحها إمتيازات هامة تتمثل في منح قروض الإستثمار للقطاع الاقتصادي، كذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.¹
2. **البنك المركزي:** تأسس في 1 جانفي 1963 وفقا للقانون 149/62 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي.²
3. **الصندوق الجزائري للتنمية:** تأسس بموجب قانون 165/63 في 7 ماي 1963، ومنحت له صلاحية تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل، وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.³

¹ شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 49.

² المرجع نفسه، ص 182.

³ إلهام طراد ومروى مذهبوري، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص 8.

4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: تأسس بموجب قانون 227/64 في 10 أوت 1964، مهمته جمع مدخرات الأفراد والعائلات، وتمويل عمليات البناء والجماعات المحلية والعمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.¹
 5. البنك الوطني الجزائري: تأسس بموجب قانون 178/66 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية وتنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط الأجل، وإقراض المؤسسات الصناعية العامة.²
 6. القرض الشعبي الجزائري: تأسس في 14 ماي 1967، وهو بنك الودائع عملت على إعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض الفروع الأجنبية كالصناعات التقليدية الحرفية والنشاطات السياحية والفنادق، قروض المجاهدين والبيع بالتقسيط.³
 7. البنك الخارجي الجزائري: تأسس في 1 أكتوبر 1967 أسندت له مهمة منح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، ومنح القروض القصيرة الأجل لقطاع الصناعة.⁴
- والشكل التالي يلخص الإصلاحات البنكية التي قامت بها السلطات بعد الاستقلال مباشرة:
- شكل رقم (1-3): الإصلاحات البنكية خلال فترة 1962-1967.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الهام طراد ومروى مذهبوري، مرجع سابق، ص ص 8-9.

¹ الهام طراد ومروى المذهبوري، مرجع سابق، ص 9.

² عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص 87.

³ الهام طراد ومروى المذهبوري، مرجع سابق، ص 10.

⁴ المرجع نفسه، ص 10.

ثانيا: الإصلاح المصرفي والمالي (1971-1985)

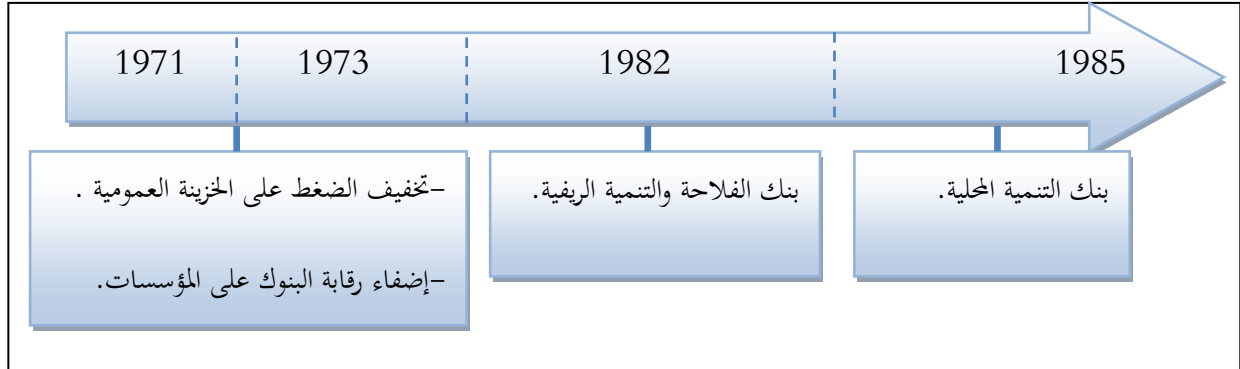
جاء هذا الإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول (1973-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات، وإجبار المؤسسات العمومية على مركزية حساباتها الجارية في بنك واحد بالإضافة الى تأسيس كل من:¹

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية: تأسس في 13 مارس 1982 يتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويقوم بمنح القروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الأنشطة المختلفة في الريف.

2. بنك التنمية المحلية: تأسس في 30 أبريل 1985 يتولى مهمة تجميع الودائع وتقديم قروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية.

والشكل التالي يلخص أهم الاجراءات خلال هذه الفترة:

شكل رقم (2-3): الإصلاحات البنكية خلال فترة 1971-1985.



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 190-191.

ثالثا: الاصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك

بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وبموجب هذا القانون إستعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك وتم فصله عن نشاط البنوك التجارية كملجأ للإقراض وإنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي.²

¹ شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 63.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 192.

رابعا: الإصلاح المصرفي لسنة 1988

لقد جاء القانون 06/88 الصادر في 12 جانفي 1988 ليعطي الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات ودعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي، بالإضافة الى إعطاء الصفة التجارية للبنوك التي تخضع لفوائد التجارة أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية.¹

الفرع الثاني: الإصلاحات البنكية في ظل قانون النقد والقرض

أولا: تعريف قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 بموجب مرسوم 10/90 نصا تشريعا ليكرس انمطا جديدة على البنوك لكي يتماشى والتطورات العالمية، وجاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له في تمويل الاقتصاد وليحرر الخزينة العمومية من عبء منح القروض ويرجع دورها كصندوق للدولة بالإضافة الى إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد، كذلك جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه بإجراءات مسهلة وتمهيد الأرضية القانونية للاستثمار وإنشاء سوق مالية، والاستقلالية التجارية والتعاقدية في ظل جو تنافسي بين الجهاز المصرفي والمؤسسات العمومية.²

ثانيا: الإجراءات والتعديلات لقانون النقد والقرض

يمثل قانون النقد والقرض قفزة نوعية للنهوض بالنظام المصرفي الجزائري والذي من خلاله يتحكم في السياسة النقدية في الجزائري، وهذا القانون أجريت عليه عدة تعديلات لمواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في العالم سوف نلخصها في الجدول التالي:

¹ شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 56.

² كمال زيتوني، مطبوعات في مقياس: النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 6.

جدول رقم (1-3): الإصلاحات والتعديلات التي أجريت على قانون النقد والقرض.

السنة	التعديل
2001	يتعلق التعديل بالجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي.
2003	تم إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة.
2004	التعديل خاص بالحد الأدنى لرأس المال في البنوك والمؤسسات المالية.
2008	جاء التعديل لمواجهة عمليات إصدار الشيكات دون رصيد.
2009	التعديل خاص بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين الغير مقيمين والقواعد العامة للأوضاع المصرفية.
2010	جاء التعديل لتعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية للاستعانة بجهاز الوقاية.
2011	الزام البنوك من أجل إرساء تطبيق أحسن سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك.
2016	التعديل خاص بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملة الأجنبية.
2017	خاص بقانون إعادة الجدولة للقروض المتعثرة في البنوك لأصحاب المؤسسات الصغيرة المدعمة من طرف الدولة ANSEJ.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: إلهام طراد ومروى مذهبوري، مرجع سابق، ص ص 15-16.

1. **تعديلات 2001:** جاء كأول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي رقم 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده وذلك من خلال:¹

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته من خلال ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان ومنعهم من ممارسة أي نشاط أو مهمة مهما تكن أثناء ممارستهم لوظائفهم عدا تمثيل الدولة.
- وتم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين مجلس الإدارة يتولى إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض وهو المكلف بأداء دور السلطة النقدية.

2. **تعديل 2003:** جاء بموجب مرسوم رقم 11/03 في 02 أوت 2003 تم من خلاله إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من طرف رئيس الجمهورية وتابعين لوزارة المالية ويهدف التعديل إلى

¹ كمال زيتوني، مرجع سابق، ص 8.

تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيته بشكل أفضل، وتعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، وتهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وتقوية شروط منح الائتمان وتوضيح سير مركزية المخاطر.¹

3. **تعديل 2004:** جاء بموجب مرسوم رقم 04/01 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، حيث حدد رأس مال البنوك بـ 2.5 مليار دينار كحد أدنى فيما حدد رأس مال المؤسسات المالية بـ 500 مليون دينار، وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا ما يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.²

4. **تعديل 2008:** صدر القانون في 01 جانفي 2008، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد ومكافحتها بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين، والتركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.³

5. **تعديل 2009:** الأمر رقم 01/09 الصادر في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين الغير المقيمين حيث يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.⁴

6. **تعديلات 2010:** عن طريق الأمر رقم 04/10 الصادر في 26 أوت 2010 جاء لتعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات ومتابعة أفضل للبنوك بإضافة مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.⁵

7. **تعديل 2011:** صدر هذا القانون في ماي 2011 يلزم فيه مجلس النقد والقرض البنوك بمعامل سيولة أدنى يجب احترامه من أجل تحديد وقياس وتسيير خطر السيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الإحترازية.⁶

8. **تعديل 2016:** جاء هذا القانون المؤرخ في 16 مارس 2016 الخاص بعمليات الصرف بحيث تجرى عمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى الوسطاء المعتمدين أو لدى

¹ كمال زيتوني، مرجع سابق، ص 9.

² زكية مخلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 81.

³ إلهام طراد ومروى مذهبوري، مرجع سابق، ص 17.

⁴ المرجع نفسه، ص 17.

⁵ الأمر 04/10 المؤرخ في 26-08-2010، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 27-08-2010.

⁶ زكية مخلوس، مرجع سابق، ص 60.

بنك الجزائر، ورخص هذا الأخير لمكاتب الصرف للقيام القيام ببيع مقابل العملة الوطنية الأوراق النقدية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة للأشخاص الطبيعيين الغير مقيمين في حدود ما تبقى في حوزتهم من دنانير في نهاية إقامتهم في الجزائر متأتية من تحويل سابق للعملة الأجنبية.¹

9. تعديل 2017: جاء هذا القانون المؤرخ في 01 سبتمبر 2017 والخاص بإعادة جدولة القروض المتعثرة لأصحاب المشاريع الصغيرة في إطار دعم وتشغيل الشباب ANSEJ والحاصلين على القروض سنة 2011 ومسح غرامات التأخير.²

المطلب الثاني: واقع النظام المصرفي الجزائري الحالي

تطرقنا في المطلب السابق الى تطور الجهاز المصرفي الجزائري و أهم الإصلاحات والتعديلات التي طرأت عليه، لكن رغم هذا التطور الحاصل إلا انه لا يزال يعاني من عدة مشاكل وإختلالات.

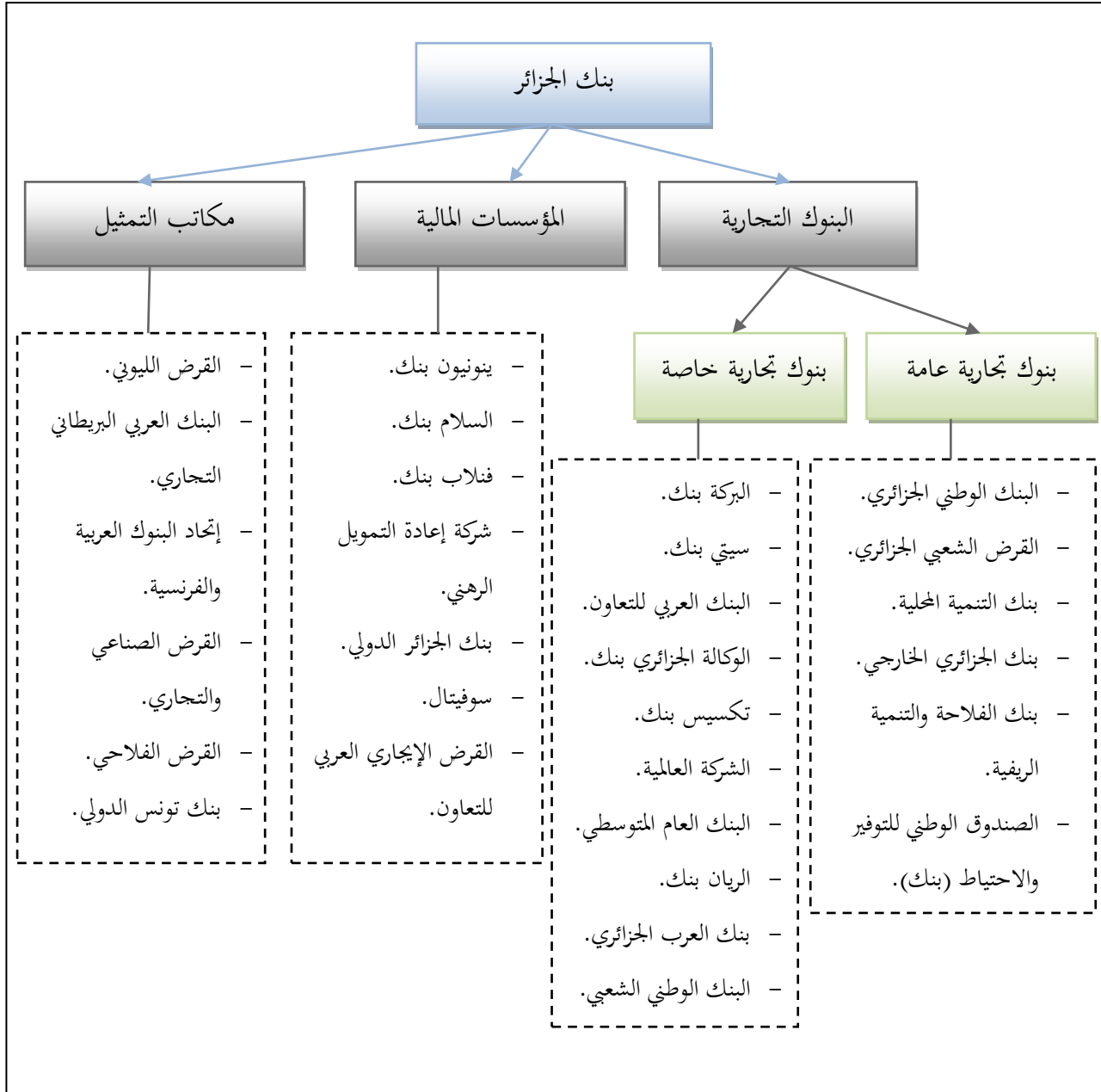
الفرع الأول: هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعين رئيسيين وهما البنوك بشقيها العمومية والخاصة، بالإضافة الى مكاتب التمثيل. والشكل التالي يوضح لنا الجهاز المصرفي الجزائري الحالي:

¹الأمر 02/16 المؤرخ في 06 مارس 2016، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادر في 06 مارس 2016.

²معرض الصحافة، مجلة منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر العاصمة، الصادرة في 10 سبتمبر 2017، ص 17.

شكل رقم (3-3): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري الحالي.



المصدر: [https:// www.bank-d'algerie.dz](https://www.bank-d'algerie.dz), Consulté le 20-04-2018,13:07

من الشكل يتضح لنا ان المنظومة البنكية الجزائرية شهدت توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة فإلى جانب البنوك العمومية الستة وصل عدد البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الى 26 وهذا ما يعكس التطور الذي شهده النظام المصرفي.

الفرع الثاني: المشاكل التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري

رغم الإصلاحات المتعددة التي اعتمدتها الجزائر في مجالها المصرفي إلا أنها هذا الأخير لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب نظرا للمشاكل التي يواجهها ويمكن حصرها في ما يلي:¹

- يتسم التشريع المصرفي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا، ووجود ثغرات قانونية ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك.
- إصدار الخزينة العمومية سندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية آثار مشاكل على مستوى ميزانية البنوك وسيولتها وتحميد أصولها بالنظر إلى آجال السندات ومكونات محافظها.
- ضعف التسيير في البنوك من خلال ضعف المناهج في تحليل درجة الخطر.
- نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة المصرفية في المجتمع.
- غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي بإمكانها إحلال و تعويض الائتمان المصرفي.
- صغر حجم البنوك من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها مقارنة بالبنوك العربية.
- ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة رغم تطور الأنظمة المصرفية الحديثة والبرامج العصرية.
- القروض المتعثرة والناجحة عن توجيه التمويل إلى المؤسسات العمومية، رغم إدراك البنوك العمومية صعوبة إسترجاع أموالها، وهذه الوضعية جعلت الدولة تلجأ باستمرار إلى تطهير محافظ البنوك العمومية، أو ما يسمى بإعادة الرسملة أي التدعيم المالي لها بشراء تلك الديون، حيث كلفت هذه العملية خزينة الدولة خلال الفترة 1991-2017 حوالي 32.5 مليار دولار، وهو مبلغ يكفي حاليا لإنشاء 373 بنك جديد على أساس أن الحد الأدنى لرأس المال في البنوك هو 10 مليار دج أي ما يعادل 87 مليون دولار.²

المطالب الثالث: مشكلة القروض المتعثرة في الجزائر وبعض دول العالم

تعتبر القروض المتعثرة مشكلة تهدد أي نظام مصرفي في العالم، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى نسبة القروض المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي القروض الممنوحة في بعض الدول العربية والأجنبية لسنة 2017 من أجل معرفة موقع الجزائر من بين هذه الدول.

¹ بعداش الطاهر، مرجع سابق، ص 145.

² <https://www.eco-algeria.com>, consulté le :28-04-2018.

الفرع الأول: القروض المتعثرة في بعض دول العالم سنة 2017

رغم التطور الحاصل في المجال المصرفي العالمي إلا أن مشكلة تعثر القروض ظاهرة ملازمة له، لذا سوف نتطرق الى تعثر القروض في بعض الدول الأجنبية والعربية من خلال دراستنا لنسبة القروض المتعثرة بالنسبة الى إجمالي القروض لسنة 2017.

أولاً: نسبة القروض المتعثرة في بعض الدول المتقدمة لسنة 2017

من خلال الجدول التالي سوف نتعرف على الدول المتقدمة الأقل نسبة من حيث القروض المتعثرة في جهازها المصرفي.

جدول رقم (2-3): نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في بعض الدول المتقدمة لسنة 2017.

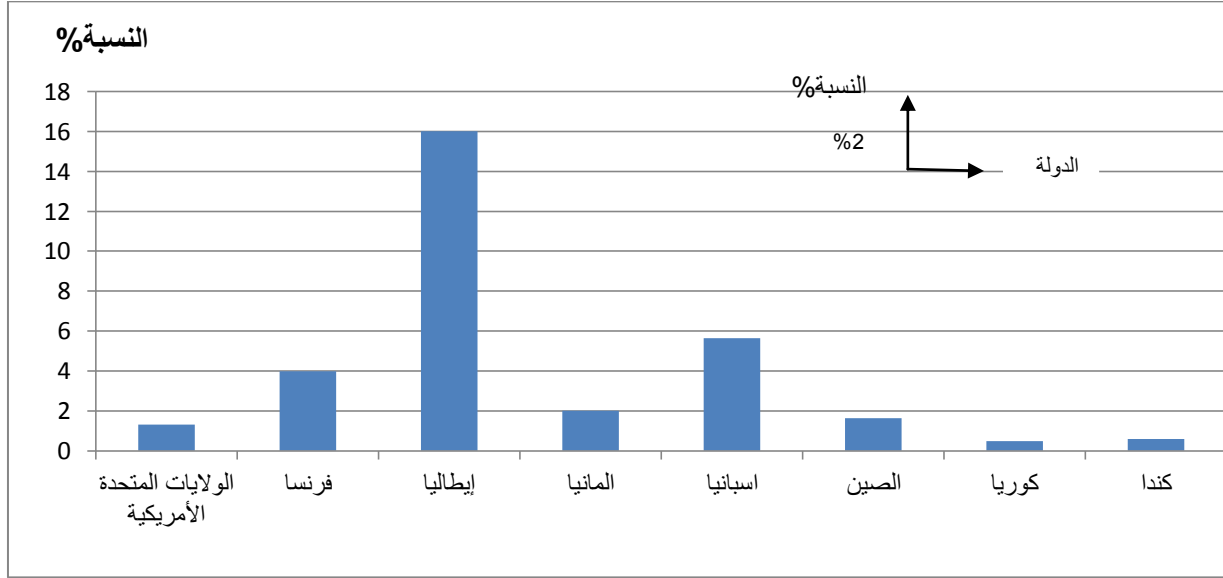
الوحدة: مليار دولار.

الدولة	إجمالي القروض	القروض المتعثرة	النسبة %
الولايات المتحدة الأمريكية	14286	188.6	1.32
فرنسا	4246	196	3.98
إيطاليا	2006	321	16
المانيا	4200	84	2
إسبانيا	3014	170	5.64
الصين	10179	155.42	1.64
كوريا	3632	17.8	0.49
كندا	3733.3	22.4	0.60

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: صندوق النقد الدولي، المنافسة الاقتصادية العالمية، تقرير سنوي 2017، العدد 2.

والشكل التالي يوضح لنا نسبة القروض المتعثرة في بعض الدول المتقدمة :

شكل رقم (4-3): نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض في بعض الدول المتقدمة لسنة 2017.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجدول السابق.

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن على الرغم من تطور هذه الدول إلا أنها تعاني من مشكلة القروض المتعثرة، ولأن هذه الأخيرة ظاهرة ملازمة لأي جهاز مصرفي في العالم يكمن نجاح هذه الدول في التقليل من نسبة القروض المتعثرة، حيث نجد كوريا تحقق أقل نسبة 0.46% تليها كندا بنسبة 0.60% أما الولايات المتحدة الأمريكية كانت النسبة 1.32% تليها الصين بنسبة 1.67% وألمانيا وفرنسا بنسبة 2% و3.98% على التوالي وعلى الرغم من أن الدول السابقة الذكر تعاني من ظاهرة تعثر القروض إلا أنها لم تتجاوز المعدل المسموح به عالميا والمقدر بـ 5% وهذا يعكس قوة الأجهزة المصرفية في هذه الدول والإجراءات الصارمة التي تقوم بها خلال منحها للقروض، على عكس إسبانيا الذي وصلت نسبة القروض المتعثرة الى 5.64% وإيطاليا الذي تجاوزت النسبة المسموح بها لأكثر من ثلاثة أضعاف وهذا ما يؤكد أن هذه الأخيرة تعاني من مشكلة سيولة في جهازها المصرفي بسبب هذه الظاهرة.

ثانيا: نسبة القروض المتعثرة في بعض الدول العربية لسنة 2017

من خلال الجدول التالي سوف نتعرف على الدول العربية الأقل نسبة من حيث القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض لسنة 2017 ومكانة الجزائر بين هذه الدول العربية.

جدول رقم (3-3): نسبة القروض المتعثرة في بعض الدول العربية لسنة 2017.

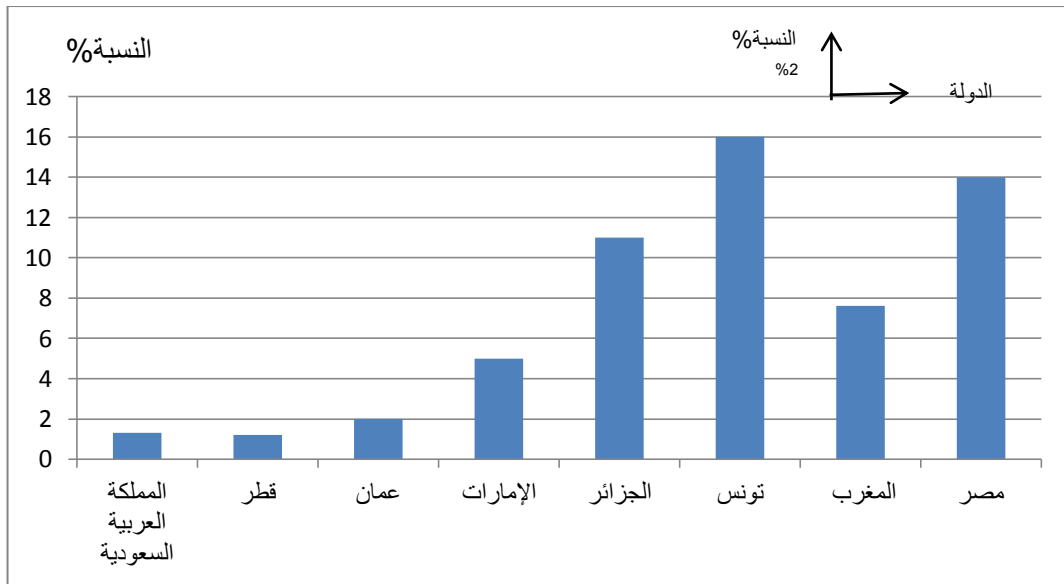
الوحدة: مليار دولار.

الدولة	إجمالي القروض	القروض المتعثرة	النسبة %
المملكة العربية السعودية	369.2	4.86	1.3
قطر	263.1	4.58	1.2
عمان	46.1	1	2
الإمارات	40	2	5
الجزائر	65	7.1	11
تونس	31.1	5	16
المغرب	80	6.1	7.61
مصر	43	6.02	14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، المنافسة الاقتصادية العربية، تقرير سنوي 2017، العدد 4.

والشكل التالي يوضح نسبة القروض المتعثرة في بعض الدول العربية لسنة 2017:

شكل رقم (3-5): نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في بعض الدول العربية لسنة 2017.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل أن كل دول الخليج السعودية، قطر، عمان، والإمارات تضاوي الدول المتقدمة من حيث قلة نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض حيث أنها لم تتجاوز النسبة المسموح بها عالميا و هي 5% وهذا ما يعكس قوة الأجهزة المصرفية في تلك المنطقة، أما بالنسبة لكل من الجزائر، تونس، المغرب، ومصر لا زالت تعاني من مشكلة القروض المتعثرة بتجاوزها أضعاف النسبة المسموح بها حيث توجد في تونس النسبة الأكبر 16% و مصر 14% فيما كانت النسبة في الجزائر 11% أما المغرب فكانت النسبة 7.61% وهذا يبين لنا أن الأجهزة المصرفية للدول الأربعة الأخيرة لا تزال تعاني من عدة نقائص وجب تداركها.

الفرع الثاني: القروض المتعثرة في الجزائر خلال فترة 2009-2017

من خلال الجدول التالي يمكن لنا أن نشخص تطور القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2017 .

جدوا رقم (3-4): نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض في البنوك الجزائرية (2009-2017)

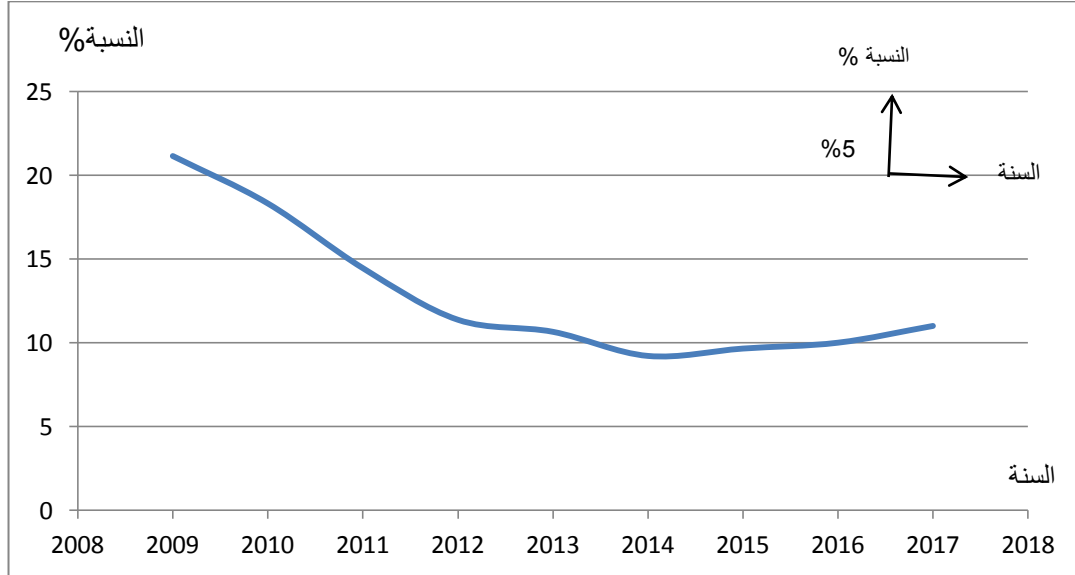
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي القروض	3085.16	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	65025	7600	8400	8467
القروض المتعثرة	652.2	598.13	538.22	502.7	544.31	598.26	699.96	840	931.37
النسبة %	21.14	18.31	14.45	11.73	10.65	9.21	9.65	10	11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات من 2009 الى 2017

والشكل التالي يوضح تطور القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2009-2017 :

شكل رقم (6-3): تطور القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2009-2017.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل أن نسبة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية بالنسبة الى إجمالي القروض قد اتخذت اتجاهها تنازليا خلال السنوات من 2009 الى 2014 أي من أكثر 21% واصلت الإنخفاض طيلة السنوات اللاحقة إلى أن وصلت نسبة 11.73% نهاية 2012 وبعد عمليات التطهير التي قامت بها الدولة واصلت نسبة القروض المتعثرة في الإنخفاض سنة 2013 بنسبة 10.65% و 2014 بنسبة 9.21% لتعود بالارتفاع تدريجيا خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 بنسبة 9.65% و 10% و 11% على التوالي وهذا بسبب المشاريع الممولة من أجل التنمية الاقتصادية، والتمويل الموجه للقطاع الخاص خاصة وكالات دعم تشغيل الشباب (ANSEJ, ANGEM, CNAC) مما جعل الدولة تعديل قانون النقد والقرض في سبتمبر 2017 الذي يقضي بإعادة جدولة القروض المتعثرة الممنوحة للمشاريع الصغيرة (ANSEJ) والمدعمة من طرف الدولة لسنة 2011.

المبحث الثاني: القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة ومشكلة تعثر القروض

وكما تم الإشارة اليه سابقا تحتل البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى مكانة هامة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وأمام استحالة إجراء هذه الدراسة على كافة البنوك التجارية العاملة في الجزائر اخترنا القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف لتشخيص ظاهرة القروض المتعثرة ومعرفة أهم أسبابها وآثارها على الوكالة.

المطلب الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف

قبل التطرق الى تعريف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة سوف نتطرق أولا الى نشأته.

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري¹

تأسس بمرسوم رقم 36-966 الصادر في 29-12-1966 والمتمم والمعدل بمرسوم رقم 67-75 الصادر في 14-05-1967 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، حيث ورث أعمال المصرف الشعبي التجاري والصناعي ومجموعة الفعاليات الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر، وهران، عنابة وكذلك الصندوق الجزائري للقرض الشعبي، وقد اندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية أخرى وهم شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وأخيرا البنك المختلط الجزائر ومصر، وفي أبريل 1985 انبثق عنه بنك التنمية المحلية حيث تنازل القرض الشعبي الجزائري عن 40 وكالة من أصل 114 وكالة وتم تحويل 550 عامل وإطار بالإضافة الى 89000 حساب جاري بنكي لحساب بنك التنمية المحلية، كذلك يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية وشركة مساهمة وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، وحسب قانون تسيير المؤسسات لسنة 1988 فإن القرض الشعبي الجزائري أصبح مؤسسة ذات أسهم يعتبر رأس مالها ملك عام بحيث تطور رأس مال البنك كالتالي:

- سنة 1966: 15 مليون دينار جزائري.
- سنة 1996: 13 مليار دينار جزائري.
- سنة 2006: 25.3 مليار دينار جزائري.
- سنة 2017: 48 مليار دينار جزائري.

ويقوم القرض الشعبي الجزائري بمجموعة من الوظائف أسندت اليه عند تأسيسه منها:

¹ وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.

- القيام بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية.
- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات الغير زراعية في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيا كان نوعها، وإقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري.
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد.

الفرع الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة وهيكلها التنظيمي

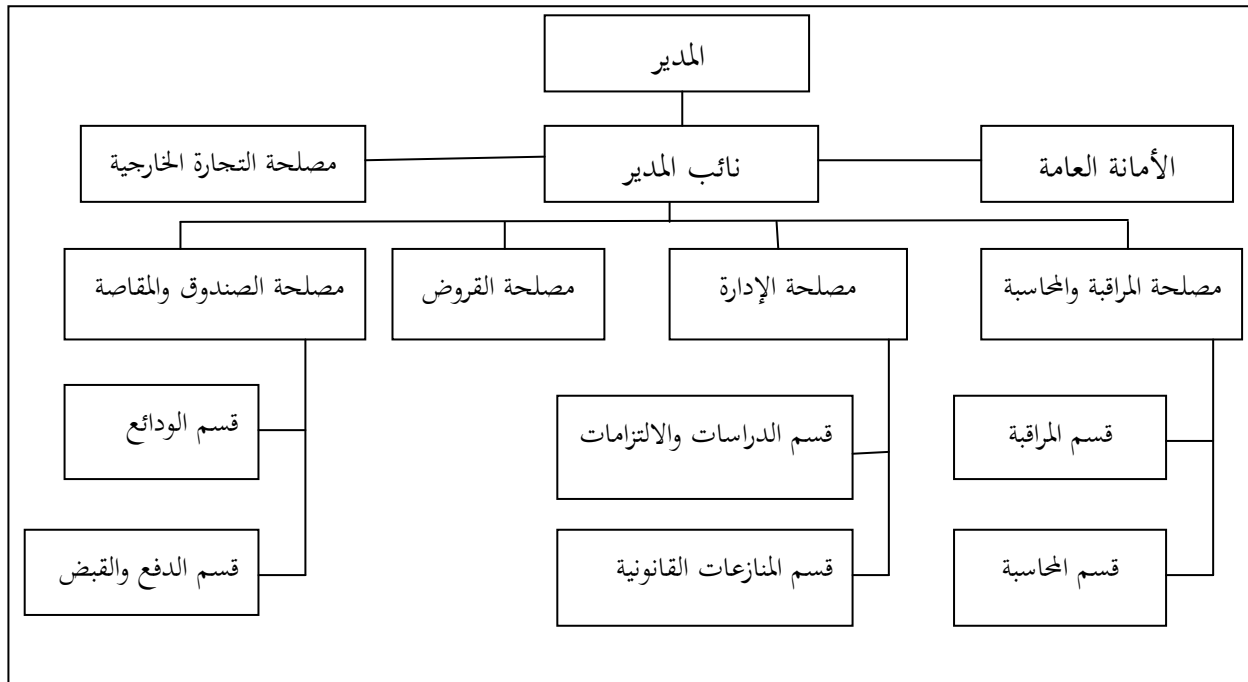
أولا: تعريف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري بالقالة ولاية الطارف سنة 1983 تحت رقم 206 كواحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بعنابة، حيث تحتل الوكالة موقعا إستراتيجيا شرق المدينة والكائن مقرها في نهج الصحراء، وتقوم الوكالة بنفس مهام القرض الشعبي الجزائري بالمنطقة.¹

ثانيا: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف

كأي بنك تجاري وأي وكالة لقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له كما يوضحه الشكل التالي: الملحق رقم (1)

شكل رقم (7-3): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.

¹ معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.

ويتكون الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف مما يلي :¹

1. **مدير الوكالة:** يعتبر الممثل الرئيسي للوكالة حيث من خلاله يتم التصريح بقبول أو رفض القروض المطلوبة، والتوقيع وإبرام الاتفاقيات والعقود ومختلف الوثائق، وأيضا متابعة جميع المصالح التابعة للوكالة وله السلطة عليهم وهو المشرف على تنظيم أعمالهم.
2. **الأمانة العامة:** لها صلة مباشرة مع مدير الوكالة، من مهامه تسهيل أعمال المدير، واستقبال الزبائن الطالبين للقروض أو الحصول على الخدمات البنكية بالإضافة الى الرد على المكالمات الهاتفية الخاصة بالوكالة.
3. **قسم التجارة الخارجية:** تقوم بتسيير خدمات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير وكل العمليات المتعلقة بالعملة الصعبة.
4. **قسم الصندوق:** يقوم هذا القسم الاشراف على قسم الودائع و قسم الدفع والقبض، بحيث يقوم قسم الودائع بخدمات فتح الحسابات ومتابعة حركتها من عمليات السحب و الإيداع ،أما قسم الدفع والقبض يقوم بتحصيل الشيكات واستلام الأموال من الزبائن وتسليمها عند طلبها.
5. **قسم المراقبة والمحاسبة:** حيث يقوم قسم المراقبة بتسيير العمليات داخل الوكالة ومدى الالتزام بتطبيق القوانين الداخلية، أما قسم المحاسبة يقوم بمراجعة العمليات المحاسبية والأرصدة وثبات دقتها.
6. **قسم القروض:** يقوم هذا القسم باستلام طلبات وملفات التمويل ودراستها وتحليلها ومراقبتها ودراسة الزبون دراسة تقنية، والقيام بالمراقبة الدورية لاستعمال القرض وهذا لتفادي الاخطاء المحتملة.
7. **قسم الإدارة:** يتكون هذا القسم من قسم المستخدمين الذي يهتم بشؤون الموظفين في حالة التوظيف والترقية وتحديد الاجور والرواتب، والعلاوات والحوافز ومراقبتهم وتسجيل الغياب، أما قسم المنازعات القانونية يقوم بمتابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة الشكاوي وطلبات تحصيل الحقوق، واقتراح استدعاء المحامين في حالة الضرورة ومتابعتهم في تنفيذ الأحكام إذا لزم الأمر.

¹معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.

المطلب الثاني: أنواع القروض التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف

يقوم القرض الشعبي الجزائري بمنح انواع مختلفة من القروض وذلك حسب رغبة العميل وهي كما يلي:¹

الفرع الأول: قروض الاستثمار

ونجد في هذا النوع من القروض ما يلي :

1. قروض قصيرة المدى: تكون مدتها سنة واحدة بمعدل فائدة يتراوح بين 7% و 7.5% تمنح عادة لشراء السلع.
2. قروض متوسطة المدى: تمنح عادة لشراء المواد واللوازم ،ويمولها البنك بنسبة 70% وتتراوح مدة هذا القرض من سنة الى 7 سنوات ويفرض عليها معدل فائدة يتراوح بين 6% و 6.5% .
3. قروض طويلة المدى: تكون مدتها من 7 سنوات كحد أقصى ويمكن أن تمتد الى 15 سنة وهي موجهة لتمويل مشاريع البناء مثلا بمعدل فائدة يتراوح بين 7% و 7.5%.

الفرع الثاني: قروض الاستغلال

ونجد في هذا النوع من القروض ما يلي:

1. قروض الاستغلال العامة: وهي تسبيقات للحساب الجاري وتمنح لتمويل أموال متداولة وتلجأ اليها المؤسسة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة وتتمثل فيما يلي:
 - تسهيلات الصندوق: وهي قروض تمنح لمواجهة صعوبات في السيولة الناجمة عن تأخير الإيرادات عن النفقات ويتم اللجوء اليها في نهاية الشهر مثلا حيث تكثر النفقات مثل رواتب العمال.
 - السحب على المكشوف: أي ترك حساب العميل مفتوح حيث يكون مدينها بمبلغ معين لفترة محددة وهنا يفرض البنك على العميل فائدة وتطلبه في حالة عدم كفاية رأس المال.
2. قروض الاستغلال الخاصة: ونجد في هذا النوع :
 - تسبيقات على السلع: موجهة لتويل المخزون مقابل رهن السلع والبضائع.
 - تسبيقات على الصفقات: موجهة لفائدة المقاولين نتيجة إبرام صفقة قصد إنجاز مشروع.
3. الكفالة البنكية: وهي ضمان من قبل صاحب المشروع لنسبة من رأس مال المشروع توضع لدى البنك وتعطى لصاحب المشروع وثيقة خاصة يضع فيها البنك التزامه بتسديد هذا المبلغ في حالة طلب من صاحب المشروع ونجد منها:

¹ معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.

- الكفالة الجمركية: يتكفل البنك بتحمل أعباء الرسوم الجمركية في حالة استيراد المؤسسة لمواد أولية.
- الكفالة الضريبية: تعطى لصالح إدارة الضرائب لتأجيل دفع الضرائب الغير مباشرة المستحقة على العميل مقابل تحمل هذا الأخير فوائد التأخير لصالح مصلحة الضرائب وعمولة لصالح البنك.
- كفالة الدخول على مناقصة: يقدمها البنك لتفادي قيام المقاول الفائز بالمناقصة بتقديم نقود سالة الى الإدارة المعنية لتعويضها إذا ما انسحبت من المشروع.
- الضمان الاحتياطي: يقدمه البنك لصالح الزبون حيث تسحب عليه أوراق تجارية.

المطلب الثالث: تشخيص ظاهرة تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف

وكما تم الإشارة اليه سابقا فإن القرض الشعبي الجزائري وكغيره من البنوك يتعرض لمشكلة القروض المتعثرة وذلك نتيجة اعدة أسباب مخلفة بذلك عدة آثار وفي ما يلي سوف نتطرق الى حجم هذه الظاهرة أسبابها وآثارها.

الفرع الأول: حجم القروض المتعثرة في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة-الطارف

نظرا لحساسية الموضوع إختارنا عينة من القروض التي يمنحها القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة مقسمة الى قروض المدعمة من الدولة والقروض الكلاسيكية للبنك.

جدول رقم (3-5): نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض لبعض القروض الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة 2017.

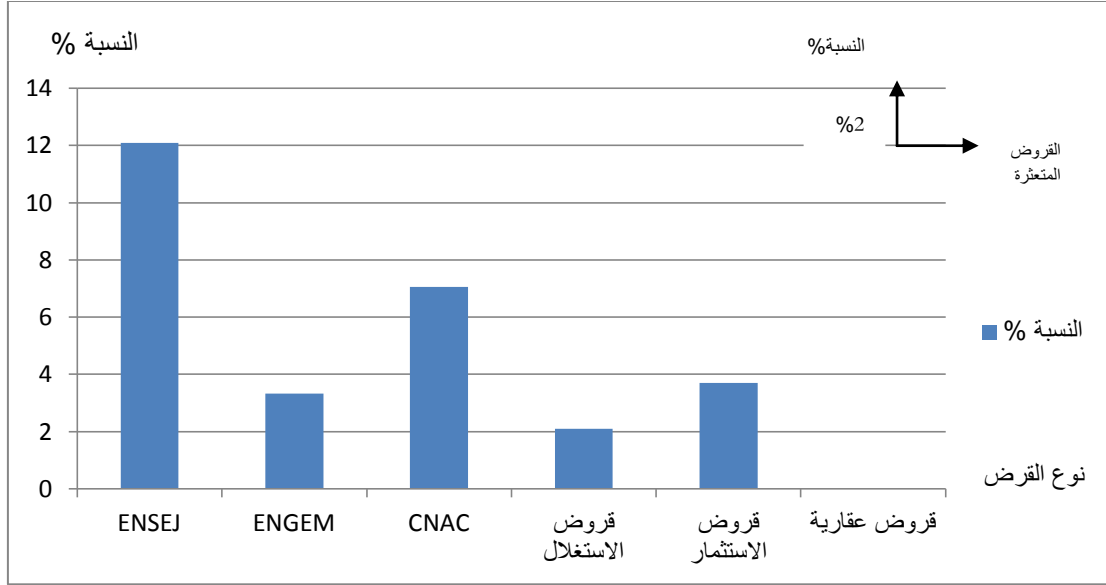
الوحدة :مليون دينار جزائري.

النسبة %	القروض المتعثرة		إجمالي القروض		أنواع القروض	
	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد		
12.1%	69	84	568.6	237	ANSEJ	القروض
3.33%	1	4	30	14	ANGEM	المدعمة
7.05%	6	8	85	35	CNAC	من الدولة
2.9%	1	1	43	18	قروض استغلال	القروض
3.7%	2	1	54	10	قروض استثمار	الكلاسيكية
0%	0	0	37	23	قروض عقارية	
9.66%	79	78	817.6	374	المجموع	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على :معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.

ومن خلال الجدول يمكن اعداد الشكل التالي:

شكل رقم (8-3): نسبة القروض المتعثرة بالنسبة الى إجمالي القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجدول السابق.

من الشكل نلاحظ أغلب القروض المتعثرة تلك المدعمة من طرف الدولة حيث نجد أن نسبة القروض المتعثرة بالنسبة لأجمالي قروض ANSEJ 12.1% الأكبر تليها CNAC بنسبة 7.5% في ما كانت نسبة ANGEM 3.3% وهذا راجع الى السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية لدعم وتشغيل الشباب ومنحها لقروض لانجاز مشاريع دون دراسات إئتمانية سليمة مما أدي بها الى التعثر، مما جعل بالدولة تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 يقضي بإعادة جدولة القروض المتعثرة لمشاريع ANSEJ ومسح غرامات التأخير للمشاريع الممولة سنة 2011 وهذا من أجل معالجة وتقليل نسبة القروض المتعثرة في الجزائر.

أما بالنسبة للقروض التي تدخل ضمن النشاط الكلاسيكي للقرض الشعبي الجزائري فنجد قروض الاستثمار لها النسبة الأكبر من حيث القروض المتعثرة 3.7% وهذا راجع الى طبيعة وحجم هذه القروض، فيما كانت نسبة قروض الاستغلال المتعثرة 2.1% أما القرض العقارية فلم تكن هناك قروض متعثرة وهذا ما يفسر أن القرض الشعبي الجزائري يتخذ سياسة صارمة مع مثل هذا النوع من القروض.

الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة وأثرها

من أجل إعطاء مصداقية للبحث تم الاستعانة باستبيان موجه إلى موظفي البنك والذي عددهم 12 موظف، هذا الاستبيان يتكون من ثلاث محاور، يحتوي المحور الاول على المعلومات الشخصية للموظفين أما المحور الثاني فهو مخصص لأسباب تعثر القروض بالوكالة في ما كان المحور الأخير يخص أثر القروض المتعثرة على الوكالة وكانت الاستجابة حسب الجدول التالي : ملحق رقم (2)

جدول رقم (6-3): الاحصائيات الخاصة بالاستبيان.

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبيانات الموزعة	12	%100
عدد الاستبيانات المسترجعة	0	%0
عدد الاستبيانات الصالحة	12	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : الاستبيان.

لم نقم بإلغاء أي استمارة وذلك لأن جميع الاستمارات تفي بغرض الدراسة كما لاحظنا أن موظفي البنك كانت لهم الرغبة في الاجابة لما يحمله موضوع الدراسة من أهمية.

أولاً: تحليل المعطيات الخاصة بالمعلومات العامة للعينة

1. فيما يخص الجنس كانت الإجابات حسب الجدول التالي :

جدول رقم(7-3): وضعية العينة الاستبائية حسب الجنس.

خصائص المستجوبين	العدد	النسبة %
الجنس	7	%58.3
ذكور	5	%41.6
أنثى		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : الاستبيان

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الذكور %58.3 أكثر من نسبة الاناث %41.7 في العينة المستجوبة في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة وهذا راجع ربما لصعوبة مهمة المسؤولين في البنك.

2. فيما يخص السن كانت الاجابات حسب الجدول التالي :

جدول رقم(8-3): وضعية العينة الاستيعابية حسب السن.

السن	أقل من 30	31-40	41-50	أكثر من 51
التكرار	3	1	7	1
النسبة%	25.1%	8.3%	58.3%	8.3%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الاستبيان

نلاحظ من الجدول أن أغلب افراد العينة تتراوح أعمارهم بين 41 و 50 سنة بنسبة 58.3% تليها من هم أقل من 30 سنة بنسبة 25.1% فيما تتساوى في النسبة من هم اعمارهم ما بين 31 و 40 سنة ومن هم أكثر من 51 سنة بنسبة 8.3% .

3. فيما يخص المستوى التعليمي كانت إجابات العينة حسب الجدول التالي :

جدول رقم (9-3): وضعية العينة الاستيعابية حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	مهني	جامعي	دراسات عليا
التكرار	0	0	3	0	7	2
النسبة%	0%	0%	25%	0%	58.3%	16.75%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الاستبيان.

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الجامعيين والدراسات العليا حيث نجد 58.3% هم جامعيين و 16.7% هم من فئة الدراسات العليا وهذا راجع الى طبيعة العمل في البنوك حيث انه يحتاج الى قدر كبير من الكفاءة والدراية والتعلم، في ما كانت 25% من العينة ذو مستوى تعليمي ثانوي وهم فئة العاملين فيما لا يوجد ذو المستوى التعليمي الابتدائي، والمتوسط، المهني.

4. في ما يخص الصفة العملية للعينة كانت الاجابات العينة حسب الجدول التالي :

جدول رقم(10-3): وضعية العينة حسب الاستيعابية الصفة العملية.

الصفة	دائم	متعاقد
التكرار	12	0
النسبة%	100%	0%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع العينة يعملون بصفة دائمة بنسبة 100% لأن البنوك التجارية في الجزائر لا تتعامل بالتعاقد.

5. في ما يخص الأقدمية أو الخبرة العملية كانت إجابات العينة حسب الجدول التالي :

جدول رقم (11-3): وضعية العينة الاستيعابية حسب الأقدمية.

الأقدمية	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	من 11-20 سنة	أكثر من 20 سنة
التكرار	3	4	5	0
النسبة %	25%	33.3%	41.7%	0%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الاستبيان.

من الجدول السابق يتضح لنا أن أغلب موظفي البنك لديهم خبرة تفوق 5 سنوات بنسبة 75% فيما كانت 25% لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وهذا ما يمكننا من تشخيص أسباب وأثار تعثر القروض في الوكالة حسب الحالات التي مرت عليهم على طول سنوات عملهم.

ثانيا: تحليل إجابات العينة لأسباب تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة

كانت إجابات الموظفين في ما يخص أسباب تعثر القروض في الوكالة حسب الجدول التالي :

جدول رقم(12-3): أسباب تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1	تقديم العميل معلومات غير صحيحة عن المشروع.	0	16.7%	75%	8.3%	0%
2	استخدام القرض في غير الغرض الممنوح له.	100%	0%	0%	0%	0%
3	التوسع الغير مدروس لعمليات العميل الاستثمارية.	91.7%	8.3%	0%	0%	0%
4	عدم رغبة العميل في التسديد.	100%	0%	0%	0%	0%
5	ضعف إدارة المشروع.	100%	0%	0%	0%	0%
6	عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم.	0%	0%	0%	0%	100%
7	اهتمام البنك بجانب الربح مع وجود عدة المخاطر تصاحب القرض الممنوح.	0%	0%	0%	16.7%	83.3%
8	الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل القرض.	0%	0%	0%	0%	100%
9	السماح للعميل باستعمال القرض قبل استكمال المستندات المطلوبة.	0%	0%	0%	8.3%	91.7%
10	السماح للعميل باستعمال أموال القرض دفعة واحدة.	0%	0%	58.3%	41.7%	0%
11	ضعف الرقابة على البنوك.	0%	0%	58.3%	33.4%	8.3%
12	التغييرات التي تطرأ على خطط التنمية في الدولة.	8.3%	91.7%	0%	0%	0%
13	ارتفاع المعدلات الضريبية.	0%	58.3%	41.7%	0%	0%
14	عدم الاستقرار الأمني والسياسي.	0%	91.7%	8.3%	0%	0%
15	نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير مسائية لمخططات التنمية.	16.7%	83.3%	0%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الاستبيان.

من الجدول السابق يتضح لنا أن أغلب حالات التعثر تحدث بسبب العميل المتعثر وذلك لعدم رغبة العميل في التسديد، واستخدامه للقرض في غير الغرض الممنوح له بالإضافة الى ضعف ادارته للمشروع المول وذلك لأن اجابات العينة كانت بنسبة 100% موافقون بشدة و 91.7% من العينة كذلك يوافقون بشدة حول توسع العميل الغير

مدرّوس لعملياته الاستثمارية، فيما كانت اجابات 75% من العينة محايدة حول تقديم العميل لمعلومات غير صحيحة عن المشروع الممول لأن هذه الحالة نادرة الحدوث.

أما في ما يخص الاسباب الخاصة بالبنك فكانت الإجابات أغلبها بين محايدين وغير موافقين بشة وهذا لأن الوكالة تقوم بكافة الاجراءات الوقائية أثناء منحها للقروض لتفادي الوقوع في مشكلة التعثر.

وفي ما يخص الاسباب الاخرى كذلك كانت الاجابات بين موافقين بشدة ومحايدين وذلك لأن البيئة الخارجية للتعثر تلعب دور كبير في ما يخص نجاحه إن كانت ظروف جيدة أما اذا كانت الظروف سيئة فهذا بالتأكيد سيؤثر على ربحية المشروع وبالتالي تعثره.

ثالثا: تأثير القروض المتعثرة على القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة

جدول رقم (13-3): تأثير القروض المتعثرة على أداء القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
1	عدم تحقيق الهدف الذي قدم من أجله القرض.	25%	75%	0%	0%	0%
2	فقدان البنك لجانب أو كل حقوقه لدى العميل المتعثر.	0%	0%	0%	50%	50%
3	ضياع الوقت والجهد أثناء تحصل القروض المتعثرة.	100%	0%	0%	0%	0%
4	زيادة تعثر القروض في البنك يضع البنك في أزمة سيولة.	16.7%	83.3%	0%	0%	0%
5	تحد من عمل البنك من خلال إعادة توظيف القروض المحصلة في قروض أخرى.	33.3%	66.7%	0%	0%	0%
6	فقدان المودعين الثقة في البنك لوجود أزمة سيولة ناتجة عن تعثر القروض.	0%	0%	0%	16.7%	83.3%
7	تؤدي القروض المتعثرة الى محدودية أعمال البنك.	0%	0%	0%	66.7%	33.3%
8	تحتاج القروض المتعثرة الى معالجة خاصة.	100%	0%	0%	0%	0%
9	تؤثر على الجو النفسي للموظفين في محاولة منهم لتحصيل القرض.	100%	0%	0%	0%	0%
10	تؤثر القروض المتعثرة سلبا على أداء البنك.	50%	50%	0%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الاستبيان.

في ما يخص تأثير القروض المتعثرة على أداء القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة كانت إجابات الموظفين بين موافقين وموافقين بشدة لعدم تحقيق البنك للهدف الذي منح من أجله القرض بنسبة 75% و 25% على التوالي، أما في ما يخص فقدان البنك لكافة او جزء من حقوقه فكانت الإجابات بنسبة 50% غير موافقين بشدة ونفس النسبة غير موافقين وهذا لان مختصين منح القروض بالوكالة يقومون بدراسة شاملة للعميل والمشروع الممول حتى يضمن حقوقه لديه، كذلك تؤدي القروض المتعثرة الى ضياع الوقت والجهد بنسبة 100% موافقين بشدة، وفي ما يخص فقدان العملاء الثقة في البنك لوجود أزمة سيولة فكانت اجابات الموظفين بين غير موافقين بشدة بنسبة 83.3% وغير موافقين بنسبة 16.7% وهذا راجع لان البنك يضع مخصصات واحتياطات لتجنب أزمة السيولة، وكانت اجابات الموظفين بنسبة 100% موافقين بشدة في ما أن القروض المتعثرة تحتاج لمعالجة خاصة وأن تؤثر على الجو النفسي للموظفين في محاولة منهم لتحصيل هذه القروض، ونسبة 50% موافقين وموافقين بشدة لتأثير القروض المتعثرة سلبيا على أداء البنك وتزداد درجة التأثير كلما زادت هذه الأخيرة عن حدها.

المبحث الثالث: دراسة حالة تعثر قرض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة كيفية معالجته

يقوم القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة عند منحه للقروض بعدة إجراءات حتى يضمن حقوقه لدى العميل لكن هذه القروض معرضة للتعثر نتيجة لأسباب عرضية ومفاجئة، مما تجعل القرض الشعبي الجزائري يقوم بإجراءات أخرى لتحصيل حقوقه، وفي ما يلي سوف نتطرق الى متابعة قرض متعثر بداية من مراحل تقديمه الى مراحل تحصيله.

المطلب الأول: مراحل تقديم القروض في الوكالة

حتى يتحصل العميل على القرض يجب عليه أن يمر بعدة مراحل حتى يتسنى للبنك جمع كافة المعلومات حول العميل الطالب للقرض والمشروع الممول وفي ما يلي سوف نتطرق الى هذه المراحل:¹

أولا: تقديم ملف طلب القرض من طرف البنك

عادة ما يكون طلب المعلومات حول العميل سواء كان شخص طبيعي أو معنوي وتتمثل في المعلومات التالية:

- الإسم الكامل.
- عقد ملكية الأرض، أو السكن، المحل أو عقد الكراء.

¹ معلومات مقدمة من طرق القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.

- شهادة الاختصاص في مجال اختصاص المشروع.
- مبلغ القرض ومدته.
- الضمانات (الرهن كالألات ، الارض ، العقار).

ثانيا: مرحلة مقابلة العميل

قد تتم في نفس يوم تقديم الطلب وتكمن أهميتها في التأكد من المعلومات الموجودة في الطلب وتشخيص أهلية العميل.

ثالثا: مرحلة دراسة ملف طلب القرض

في هذه المرحلة يقوم البنك بالخطوات التالية:

- الاستعلام عن الزبون للتحقق من المعلومات الواردة في الملف.
- التأكد من صحة الضمانات.
- الدراسة المالية والمحاسبية للمشروع.
- التأكد من المعدات هل هي موجودة أم لا والنظام المحاسبي والإنتاجي.
- الدراسة الاقتصادية للمشروع أي الجدوى الاقتصادية والربحية في المشروع.

رابعا: مرحلة اخاذ القرار

يتخذ قرار منح القرض أو لا من طرف الوكالة أو من المديرية الجهوية بناء على طبيعة وقيمة ومدة القرض وفي حالة القبول يتم التوقيع على خمس نسخ من اتفاقية القرض.

خامسا: مرحلة منح القرض

يفتح البنك حساب للعميل ويترك البنك فترة للعميل لا يقوم فيها هذا الأخير بدفع الأقساط ولا الفوائد ولكن بعد انتهاء هذه الفترة يتم دفع هذه الفوائد والأقساط.

سادسا: مرحلة متابعة القرض

يتم إرسال لجنة مختصة تابعة للبنك لمراقبة نسبة إنجاز المشروع.

سابعا: مرحلة تسديد القرض

وذلك بواسطة جدول استهلاك مباشرة بعد سريان القرض وحسب المدة ومعدلات الفائدة التي تكون متغيرة حسب الشروط المتفق عليها، وفي حالة عدم احترام الزبون لذلك يلجأ الى طرف آخر للتسوية.

المطلب الثاني: مراحل منح قرض متوسط المدى في إطار دعم وتشغيل الشباب ANSEJ

في هذا المطلب سوف يتم التطرق الى مراحل منح قرض متوسط المدى في إطار دعم وتشغيل الشباب ANSEJ مقدم من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف حيث تم منح القرض وفقا للمراحل التالية: ¹

أولا: تقديم العميل لطلب القرض

حيث يحتوي الملف على المعلومات التالية:

- العميل: X
- مبلغ القرض:
- القطاع:
- نوع القرض: متوسط المدى.
- موقع النشاط:
- المساهمة الشخصية: 1%
- مساهمة ANSEJ: 29%
- مساهمة البنك: 70%
- قيمة القرض المطلوب:
- الغرض: شراء معدات خاصة بمشروع معين.
- المدة: 8 سنوات.
- معدل الفائدة: متغيرة حسب الشروط المعمول بها في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.

ثانيا: طلب خطي

يتم فيه ذكر جميع المعلومات المتعلقة بطلب القرض والضمانات وغيرها

ثالثا: الوثائق المطلوبة

- طلب تمويل القرض.
- الفواتير الشكلية ،شهادة تثبت الوضعية تجاه الضرائب والضمان الاجتماعي CNAS ,CASNOS.

¹ وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة -الطارف.

- شهادة تأمين.

- شهادة تثبت عدم المديونية لجهة أخرى.

- بطاقة نظافة.

رابعاً: دراسة ملف القرض

يقوم قسم القروض بإرسال ملف القرض الى المدير وهو الذي يعطي الموافقة أو الرفض على إعطاء القرض وهذا بعد دراسة الملف على النحو التالي:

- معرفة نوع القرض وتتم مراقبة الوثائق هل هي كافية أم لا.

- يتم دراسة قيمة الدخل حيث يقسم قيمة القرض المطلوب على 12 ويلاحظ ما إذا كان العميل يستطيع إدخال القيمة المحصل عليها من القسمة.

- يتم تقسيم القرض الى ثلاث أقسام حسب قيمة المساهمة لكل طرف وهي كالتالي :

● مساهمة البنك 70%.

● مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بقيمة 29%.

● المساهمة الشخصية 1%.

- في حالة الموافقة يتم الامضاء على خمس نسخ من اتفاقية القرض من طرف مدير الوكالة والعميل طالب القرض بالإضافة الى طاب الوثائق التالية :

● رقم الحساب واسم العميل.

● رقم حساب استرجاع القرض.

● رقم الحساب الذي يستخرج منه القرض، ويعطى له مدة الإنجاز.

- بعد إتمام كافة المراحل السابقة يقوم البنك بإرسال الموظف المكلف لمعاينة العميل للتحقق من وجود العملية أو ما إذا كان نشاطه حقيقي أو وهمي.

خامساً: طريقة استرجاع القرض

يعطى للعميل مدة لا يدفع فيها الأقساط تسمى مرحلة التأجيل ومدتها 36 شهراً بعد ذلك يتم تسديد القرض على مدة 60 شهراً، حيث يقوم بدفع جزء من القرض كل 6 أشهر وحسب جدول استهلاك القرض.

حيث توجد جميع هذه المعلومات والشروط في اتفاقية القرض الممضية من طرف مدير الوكالة والعميل. ملحق

رقم: (3)

المطلب الثالث: معالجة ظاهرة تعثر قرض في القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة

بعد التطرق الى كافة الاجراءات التي قام بها القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة وموافقة العميل على الشروط الموجودة في اتفاقية القرض سوف نعرض حالة مخالفة العميل لهذه الشوط وعدم تسديده للقسط في الوقت المتفق عليه مما أدى الى تعثر القرض مع الإجراءات التي قام رئيس مصلحة القروض لتحصيل هذا القرض ومعالجة حالة التعثر.

الفرع الأول: تشخيص ظاهرة تعثر القرض من خلال جدول الاستهلاك

يمثل الجدول التالي جدول استهلاك القرض للعميل المتعثر. ملحق رقم: (4)

جدول رقم (14-3): جدول استهلاك قرض لأحد العملاء.

رقم الدفعة	تاريخ التسديد	قيمة الدفعة	القيمة المتبقية	حالة القرض
1	2016-02-30	59741048	537669431	سدد
2	2016-08-30	59741048	477928383	سدد
3	2017-02-30	59741048	418187335	سدد
4	2017-08-30	59741048	358446287	سدد
5	2018-02-30	59741048	298705239	—
6	2018-08-30	59741048	238964191	
7	2019-02-30	59741048	179223143	
8	2019-08-30	59741048	119482095	
9	2020-02-30	59741048	59741048	
10	2020-08-30	59741048	0	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان العميل قام بتسديد أربع دفعات متتالية في الوقت المحدد إلا انه لم يتم تسديد الدفعة المستحقة خلال التاريخ 2018-02-30 نتيجة لأسباب خاصة بالعميل رغم أن مدير مصلحة القروض قام بمراسلته هاتفيا لتذكيره بموعد الاستحقاق.

الفرع الثاني: مراحل تحصيل القرض المتعثر من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة

يقوم رئيس مصلحة القروض بعدة اجراءات في محاولة منه لتحصيل القرض المتعثر في حالة عدم تسديد العميل للقسط في الوقت المناسب نوجزها في المراحل التالية :

أولاً: المرحلة الودية

تكون هذه المرحلة قبل وأثناء وصول موعد استحقاق الدفعة، وتكون الاجراءات المتبعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (15-3): المرحلة الودية لتجنب تعثر القرض.

المرحلة	الإجراءات المتبعة
قبل أجل الاستحقاق	- المراقبة الدورية لجدول استهلاك القرض الخاص بالعميل عن طرق النظام الآلي الخاص بالبنك. - إعلام العميل بموعد التسديد ليأخذ الاحتياط اللازم وذلك باستخدام الهاتف أو عن طريق مراسلة تتضمن المبلغ وتاريخ الاستحقاق والمدة المتبقية للتسديد.
أثناء وصول أجل الاستحقاق	عند تسجيل النظام الآلي الخاص البنك لحالة عدم سداد العميل يقوم رئيس القروض بإرسال للعميل رسالة تذكير ثانية تتضمن تاريخ استحقاق القسط والمهلة الزمنية الممنوحة للسداد وهي 8 أيام من تاريخ الاستلام.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة

المراسلات: يقوم البنك بمراسلة العميل عن طريق الهاتف أو عن طريق البريد لتذكير بموعد استحقاق الدفعة.

ثانياً: مرحلة ما قبل النزاعات القانونية

في حالة عدم تجاوب العميل مع المراسلات يقوم رئيس مصلحة القروض باتخاذ إجراءات أخرى لتحصيل القرض المتعثر وهي مرحلة الإنذارات وهي حسب الجدول التالي:

جدول رقم (16-3): مرحلة ما قبل النزاعات القانونية لتحصيل القرض المتعثر.

المرحلة	الإجراءات المستخدمة
إرسال أول إنذار	قام رئيس مصلحة القروض بإرسال أول إنذار للعميل لعدم سدادده للقسط المستحق مضاف اليه غرامات التأخير وذلك لإجباره للسداد مع إعطائه مهلة 15 يوما ابتداء من تاريخ الاستلام.
إرسال ثاني إنذار	لم يتجاوب العميل مع الانذار الأول فقام رئيس مصلحة القروض بإرسال ثاني إنذار عن طريق محضر قضائي يطالب فيه بتسديد كافة القرض مع الفوائد مع إعطائه مهلة أخرى 15 يوما للتنفيذ الاختياري، وعند الامتناع عن التسديد سيحجر بكافة الطرق القانونية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.

الإنذارات: يتوجب إنذار المعني بالأمر أولاً برسالة عن طريق البريد يذكر فيها المعني بوجوب تسديد القرض العالق في ذمته، وتذكيره ببنود الاتفاقية المبرمة بينه وبين البنك. **ملحق رقم (5)**

وثانياً عن طريق محضر قضائي يطالب فيه العميل بتسديد كافة القرض مع الفوائد. **ملحق رقم (6)**

ثالثاً: مرحلة النزاعات القانونية¹

إن لم يتجاوب العميل مع كافة الإجراءات السابقة يلجأ مدير البنك للعدالة من أجل تحصيل القرض المستحق بكافة الطرق القانونية وذلك من خلال العمليات التالية :

- حجز ما للمدين لدى الغير (أمواله في البنوك الأخرى).
- تحويل القرض الى حساب التعثر وتخصيص احتياطات مالية.
- يقوم البنك بتحويل الملف الى القضاء لإصدار الاحكام لاسترداد الدين عن طريق بيع العتاد المرهون، أو الاستحواذ على الأموال المحجوزة لدى البنوك الأخرى، كل هذه العمليات يقوم بها مكلف يحدده البنك وهو محامي البنك مصحوباً بالوثائق التي تثبت بأن البنك قام بجميع المراحل الودية والإنذارات من اجل تحصيل مستحقاته وهي كالتالي:

● نسخة من اتفاقية القرض.

● نسخة عن جدول الاستهلاك.

¹ معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.

- نسخة عن السندات لأمر.
 - نسخة عن كشف الحسابات.
 - نسخة عن الإنذارات.
- تحويل الملف لتعويض الدين من طرف صندوق الضمان.
- لكن تبقي هذه المرحلة آخر الحلول التي يتطرق اليها القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة لتحصيل القرض المتعثر لأنه هناك عدة إجراءات تسبق هذه المرحلة وتكمن في البحث في الأسباب التي أدت بالعميل الى عدم تسديد القرض العالق في ذمته.
- حيث يمكن للعميل طلب إعادة جدولة القرض وذلك بتقديم الوثائق التالية:¹
- دراسة تقنية من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.
 - موافقة من صندوق ضمان الأخطار.
 - القوائم المالية للمشروع طيلة مدة القرض.
 - شهادة الاخضاع الضريبي.
 - شهادة الانخراط في CNAS و CASNOS.
 - شهادة تثبت عدم مديونيته الى أطراف أخرى.
- يبحث ملف العميل الى المديرية الجهوية بعناية لدراسته وإصدار القرار حيث :
- حيث إذا لوحظ أن حالة المقترض هي حالة مؤقتة تقوم بالموافقة على إعادة جدولة الدين وذلك بزيادة مدة القرض مع رفع في معدل الفائدة.
- أما في حالة ما تبين من خلال القوائم المالية أن حالة المقترض صعبة ولا يمكن معالجتها، يتطلب عليها هنا اتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية حقوق العميل وإعلان إفلاسه.

¹ معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة.

خلاصة الفصل :

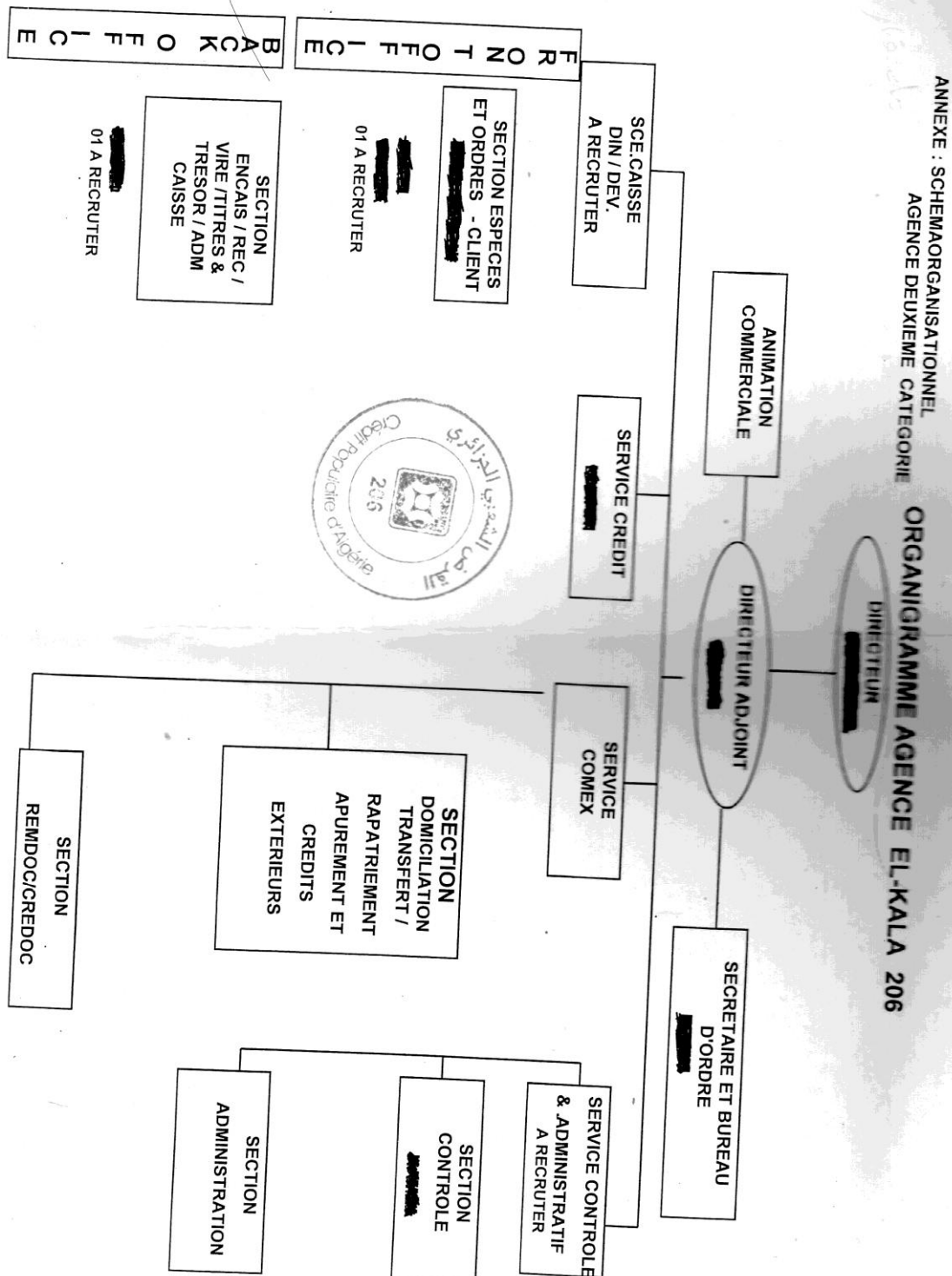
بالرغم من الإصلاحات المتعددة للنظام المصرفي الجزائري إلا أنه لا يزال يعاني من عدة مشاكل وصعوبات التي قد تعيق تطوره، حيث تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من بين أخطر هذه المشاكل والتي قد تهدد استقرار النظام المصرفي الجزائري والاقتصاد ككل.

إن أغلب الأسباب التي قد تؤدي إلى تعثر القروض البنكية في البنوك التجارية الجزائرية تعود بالدرجة الأولى إلى المقترضين سواء بسبب فشل المشاريع الممولة أو بسبب عدم رغبتهم في السداد، خاصة فيما يتعلق بالقروض الموجهة لفئة الشباب في إطار التمويل الثلاثي (ANSEJ, ANGEM, CNAC) والتي لا تراعى فيها الدراسة الائتمانية الدقيقة لملف القرض.

لكن رغم كثرة أسباب تعثر القروض البنكية إلا أنها تبقى ظاهرة ملازم لأي بنك، حيث يولي لها الأولوية والاهتمام والقيام بعدة إجراءات من أجل معالجة هذه المشكلة تبدأ بالطرق الودية لمحافظة البنك على عملائه، ويترك المنازعات القانونية كآخر مرحلة في حالة عدم نجاح كل الطرق الودية.

الملاحق

ملحق رقم 1:



الاستبيان

جامعة: الشاذلي بن جديد-الطارف.

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

قسم: العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

السنة: ثانية ماستير ،دفعة 2017-2018.

موضوع الدراسة :

إشكالية تعثر القروض في البنوك التجارية ،دراسة حالة :القرض الشعبي الجزائري-وكالة القالة -الطارف.

السادة الموظفين المحترمين

تحية طيبة وبعد ،

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 2 في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي وتحت عنوان إشكالية تعثر القروض في البنوك التجارية -دراسة ميدانية في القرض الشعبي الجزائري -وكالة القالة -الطارف.

ونظرا لأهمية الموضوع ولما تحمل هذه المشكلة من آثار على البنك بل وعلى الاقتصاد ككل قررنا دراسته من كافة الجوانب لمعرفة أسباب التعثر وعدم تسديد العملاء للقروض الممنوحة لهم من أجل اقتراح حلول لهذه المشكلة.

لذا نرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة على إتمام هذه الدراسة عن طريق الإجابة على الاسئلة الي يتضمنها الاستبيان المرفق مؤكداين لكم بأن جميع البيانات التي يتم الحصول عليها يتعامل معها بسرية تامة وأن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

الأستاذ المشرف :علوي إسماعيل

الطالبة :عماروش خديجة

إرشادات عامة لتعبئة الإستبيان :الرجاء وضع علامة (x) في المكان المناسب لإجاباتكم.

المحور الأول :معلومات عامة

1. الجنس :

☐ أنثى

☐ ذكر

2. السن :

☐ أكثر من 51

☐ 50-41

☐ 40-31

☐ أقل من 30

3. المستوى التعليمي :

☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ مهني ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

4. الصفة :

☐ متعاقد

☐ دائم

5. الأقدمية :

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ من 11-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

المحور الثاني: أسباب تعثر القروض في القرض الشعبي الجزائري -وكالة القالة -الطارف.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقديم العميل معلومات غير صحيحة عن المشروع.					
2	استخدام القرض في غير الغرض الممنوح له.					
3	التوسع الغير مدروس لعمليات العميل الاستثمارية.					
4	عدم رغبة العميل في التسديد.					
5	ضعف إدارة المشروع.					
6	عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم.					
7	اهتمام البنك بجانب الربح مع وجود عدة المخاطر تصاحب القرض الممنوح.					
8	الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل القرض.					
9	السماح للعميل باستعمال القرض قبل استكمال المستندات المطلوبة.					
10	السماح للعميل باستعمال أموال القرض دفعة واحدة.					
11	ضعف الرقابة على البنوك.					
12	التغيرات التي تطرأ على خطط التنمية في الدولة.					
13	ارتفاع المعدلات الضريبية.					
14	عدم الاستقرار الأمني والسياسي.					
15	نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير مسيطرة لمخططات التنمية.					

المحور الثالث: أثر القروض المتعثرة على أداء البنك

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم تحقيق الهدف الذي قدم من أجله القرض.					
2	فقدان البنك لجانب أو كل حقوقه لدى العميل المتعثر.					
3	ضياع الوقت والجهد أثناء تحصل القروض المتعثرة.					
4	زيادة تعثر القروض في البنك يضع البنك في أزمة سيولة.					
5	تحد من عمل البنك من خلال إعادة توظيف القروض المحصلة في قروض أخرى.					
6	فقدان المودعين الثقة في البنك لوجود أزمة سيولة ناتجة عن تعثر القروض.					
7	تؤدي القروض المتعثرة الى محدودية أعمال البنك.					
8	تحتاج القروض المتعثرة الى معالجة خاصة.					
9	تؤثر على الجو النفسي للعمال في محاولة منهم لتحصيل القرض.					
10	تؤثر القروض المتعثرة سلبا على أداء البنك.					

الخاتمة

الخاتمة:

يتكيف النشاط البنكي الجزائري العديد من المخاطر، وتعتبر القروض البنكية المتعثرة مشكلة خطيرة تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنوك التجارية الجزائرية نتيجة عدم قدرة عملائها على سداد التزاماتهم، ومن ثم تعرضا الى خسائر تتمثل في هلاك الدين وفوائده، خاصة إذا لم يكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها لسداد القرض المتعثر، إضافة إلى ذلك فإنه يؤدي إلى التقليل من معدل دوران الأموال في البنك ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره وقد يؤدي إلى تعثره ووقوعه في أزمة سيولة.

وعموما تنقسم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض إلى ثلاث مجموعات أولها تلك المرتبطة بالعميل المقترض كسوء نيته في عدم إرجاع القرض حتى ولو كان قادرا على ذلك، أو استخدامه القرض في غير الغرض الممنوح لأجله أو ضعف إدارة المشروع، وفي ما يخص المجموعة الثانية هي تلك الأسباب الخارجية والظروف المحيطة مثل الأزمات الاقتصادية، على مشاريع المقترضين، أو تدخل السلطات العليا في قرار منح القروض أو توجيهها، أما في ما يخص المجموعة الثالثة الأسباب المتعلقة بالبنك المانح للقرض تتمثل في سوء الدراسات الائتمانية والاعتماد على الضمانات أكثر من دراسة جدوى المشاريع.

لذا فإن القروض البنكية المتعثرة قضية تحتاج إلى حشد الجهود الفكرية والعملية لإنجاز مهمة يتعين إنهاؤها وهي عملية يتعدى نطاق البنوك والمقترضين، وتمتد إلى آفاق أبعد وأشمل وتحتاج إلى تكامل الأبعاد والجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة ومحقة لأهدافها.

1. إختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لمختلف نواحي مشكلة القروض المتعثرة وإسقاط عناصر الجانب النظري من هذه الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية بصفة عامة والقرض الشعبي الجزائري بصفة خاصة، تم التوصل إلى نتائج يمكن على أساسها إختبار الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

بالنسبة للفرضية الأولى: القروض البنكية المتعثرة هي ظاهرة مؤقتة في البنوك التجارية الجزائرية.

تزداد أهمية القطاع المصرفي في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ما يصاحبها من تحولات وإصلاحات هيكلية إضافة إلى التغيرات العالمية وتحرير الخدمات المالية، وتنوع الأنشطة المصرفية مع ظهور كيانات مصرفية عملاقة، وهذا ما جعل البنوك التجارية الجزائرية عرضة لمخاطر جمة من بينها مشكلة القروض البنكية المتعثرة والتي لا توجد لها أرقام

حقيقية وواضحة عن حجمها وفي القطاع المصرفي الجزائري، ولكن الظروف السالفة الذكر أدت الى تراجع نسبة القروض المتعثرة لكن ليست بالمستوى المطلوب وذلك راجع إلى ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية ساهم بشكل كبير في بقاء هذه الظاهرة بنسب تفوق أضعاف النسبة المسموح بها دوليا وهي 5% وفي الأخير توصلنا إلى: إثبات الفرضية الأولى.

بالنسبة للفرضية الثانية: تتعثر القروض في البنوك التجارية نتيجة لأسباب متعلقة بالمقترض، بالبنك، وبالبيئة الخارجية. حسب الدراسة الاستبائية التي أجريت على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف توصلنا إلى أن أغلب حالات تعثر القروض البنكية تحدث بسبب المقترضين بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى أسباب أخرى خارجية راجعة إلى السياسة الاقتصادية في الجزائر والتغيرات والتعديلات المستمرة في القوانين التي تحكم البنوك والمشاريع معا، لكن هذا لا يعني أن البنك ليس له علاقة بحالات تعثر القروض البنكية وذلك بسبب التركيز على الضمانات أكثر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة وفي الأخير توصلنا إلى: إثبات الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: يقوم القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بعدة إجراءات لمعالجة القروض البنكية المتعثرة تختلف حسب حالة العميل المقترض.

إن أولى الطرق التي يلجأ إليها القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة عن تعثر القروض البنكية هي طريقة المراسلات لتذكيره بموعد استحقاق الدين، كما قد يلجأ إلى طريقة الإنذارات في حالة عدم نجاح الخطوة الأولى، وفي حين كان العميل غير قادر على السداد فيمكن له طلب إعادة الجدولة فيقوم البنك بدراسة أسباب عدم السداد وإعطائه فرصة ثانية عن طريق زيادة مدة القرض مع رفع سعر الفائدة، ويبقى اللجوء إلى القضاء آخر خطوة يقوم بها البنك حتى لا يخسر عملاءه، وفي الأخير توصلنا إلى: إثبات الفرضية الثالثة.

بالنسبة للفرضية الرئيسية: تقوم البنوك التجارية بإجراءات مختلفة لمعالجة القروض المتعثرة وذلك حسب حالة العميل. بعدما يقوم البنك التجاري بكافة الطرق لتحصيل القرض المتعثر من العميل من مراسلات وإنذارات وطلب العميل المساعدة من البنك تنتقل إلى مرحلة دراسة القوائم المالية للمشروع حيث إذا ما اتضح أن حالة المشروع في عسر مؤقت يقوم البنك هنا بمساعدة العميل إما بطريقة إعادة لجدولة أو إعطائه تسهيلات ائتمانية أخرى، أما في حالة ما اتضح العكس يلجأ البنك التجاري إلى القانون وذلك بتصفية حقوق العميل وإعلان إفلاسه وفي الأخير توصلنا إلى: إثبات الفرضية الرئيسية.

2. نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي :

- يتمثل القرض المتعثر في إخلال العميل المقترض للشروط التعاقدية والمنصوص عليها في اتفاقية القرض مع البنك.
- القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائياً، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر للتخفيف من آثارها قدر الإمكان.
- قد تحدث تعثر القروض نتيجة لأسباب غير متوقعة عند منح الائتمان.
- إن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم بشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها.
- تحتاج عملية التعامل مع القروض البنكية المتعثرة الى خبرة واسعة ودراية كاملة بأصول المعالجات القانونية والاقتصادية والإدارية لهذه المشكلة.
- يحاول البنك قدر المستطاع تجنب المتابعات القانونية وهذا حتى لا يخسر عملائه من جهة، ومن جهة أخرى لأن المعاملات القانونية تحتاج الى كثير من الوقت والجهد و المصاريف مما قد يزيد العبء على البنك.
- القروض البنكية المتعثرة تبقى الخطر الأول التي يولي له البنك الأولوية في عمله.
- يمكن للدولة التدخل في معالجة وتقليل مشكلة القروض البنكية المتعثرة وذلك عن طريق التعديلات في القوانين التي تحكم البنوك.

3. مقترحات:

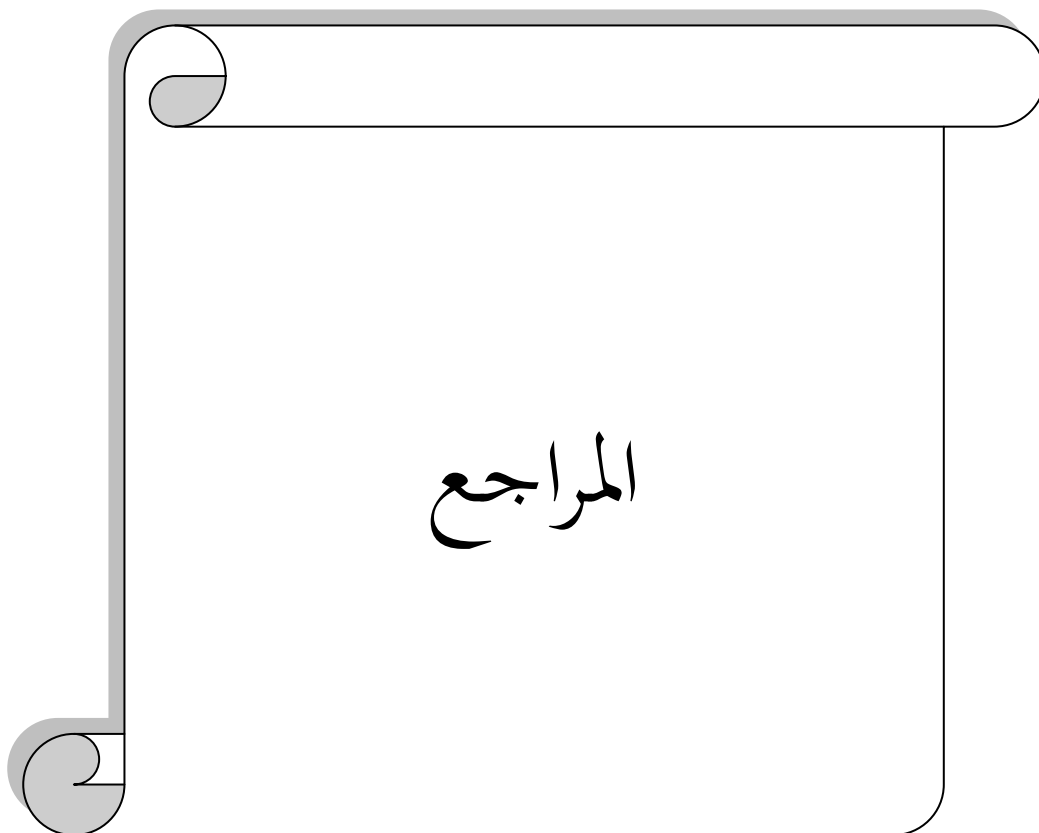
- على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن لنا أن نستخلص المقترحات التالية:
- توفير سياسة إقراض سليمة ومكتوبة تحكم طرق وأساليب اتخاذ القرارات الائتمانية وتنفذ داخل البنوك بنجاح.
 - توفر نظام تصنيف فعال للقروض يعمل آلياً وضمن معايير موحدة تلزم جميع البنوك العمل بموجبها وتنفذ تحت رقابة وإشراف باستمرار واتخاذ إجراءات عقابية فاعلة من قبل البنك المركزي في حالة مخالفة أي بنك لها.
 - توفير نظام تسعير دقيق للقروض يلتزم بتنفيذه متخذي القرارات من خلال تقديم معلومات عن تكاليف مصادر الأموال والتكاليف الإدارية الغير مباشرة والربحية المستهدفة بحيث يكون هذا النظام قادر على تحويل علاقات المخاطر الى علاقات سعرية.
 - تجنب المنافسة الغير مشروعة والدخول في مضاربات الاقراض الغير السليمة بهدف الزيادة في محفظة القروض للبنوك على حساب جودتها.
 - إنشاء نظام فعال يعمل على توصيل المعلومات الائتمانية السليمة عن السياسة الائتمانية والتأكد من سلامة التسعير، وأن يتم طبقاً للأسس الموضوعية ويسهم في تشخيص القروض المتعثرة في وقت مبكر.

- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض البنكية المتعثرة لتكفل بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط وكيفية استخدام القرض.
- ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند اتخاذ قرار منح القروض، وأن يكون القرار مستندا على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- مراعاة الدقة في اختيار العاملين في المجال المصرفي، وتحسين أوضاعهم ومنحهم مكافآت لتحفيزهم على العمل.
- إنشاء مؤسسات أو صناديق خاصة تمول بمشاركة كبار المستثمرين في المقابل استفادتهم من امتيازات ضريبية وجمركية، تنوب محل البنوك في مهمة الاشتراك في تمويل المشاريع الموجهة للدعم وتشغيل الشباب في إطار ANSEJ, ANGEM, CNAC, ويكون هذا التمويل بصيغة القرض الإيجاري الذي يكون أكثر أمانا لمثل هذا النوع من المشاريع.
- خلق مصالح على مستوى المديرية الجهوية توكل لها بالاشتراك مع مسيري الوكالات المحلية مهمة متابعة ومراقبة المشاريع الممولة بشكل دوري، على الأقل مرتين كل سنة وذلك عن طريق إجراء زيارات ميدانية للوقوف على حسن تنفيذ وسير المشاريع الممولة والتدخل إن اقتضت الحاجة، الأمر الذي سوف يؤثر إيجابا على سير المشاريع ويجعل من الصعب التفكير في التلاعب بالمشروع أو تحويل الأموال المقترضة لغايات أخرى.
- استعمال الصيغ الإسلامية في التمويل كالمراجحة، المشاركة، الإجارة... الخ، ويكون للعميل حرية الاختيار بين هذه الصيغ وبين صيغ التمويل التقليدي، وهذا يمكننا من جذب فئات أخرى من العملاء والتي ترفض التعامل بالربا.

4. آفاق الدراسة

تم من خلال هذه الدراسة التطرق الى أبعاد مشكلة القروض المتعثرة في البنوك التجارية من خلال أسباب حدوثها وأثرها بالإضافة الى كيفية معالجتها على مستوى البنوك التجارية الجزائرية حيث اخترنا القرض الشعبي الجزائري وكالة القالة بولاية الطارف للإلمام بكافة جوانب هذه الدراسة، في محاولة منا إيجاد بعض المقترحات للتقليل قدر الإمكان من هذه المشكلة، ويبقى الموضوع يحتاج إلى دراسات أخرى لمختلف المتغيرات المحيطة بالموضوع، حيث يمكننا أن نقترح المواضيع التالية:

- انعكاسات القروض البنكية المتعثرة على الاقتصاد الوطني.
- دراسة تحليلية لتعثر القروض البنكية الموجهة لدعم وتشغيل الشباب.
- تأثير القروض البنكية المتعثرة على الأداء البنكي.



قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. باللغة العربية:

- أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- أحمد غنيم، الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001، الإسكندرية، مصر، 2001.
- أسامة محمد القولي ومجدي محمد شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.
- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود و المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2010.
- أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 1997.
- جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، محاضرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2010.
- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الاسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- حسين بن هاني، اقتصاديات البنوك والنقود، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- رياض الحلبي ورشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2010.
- زياد سليم رمضان، البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2010.
- سامي السيد وباهر العتلم، المالية العامة، المطابع الجامعية، القاهرة، مصر، 2004.
- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود الجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة العربية، 2010.
- سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2007.
- سوسن مرسى، الإدارة المالية، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، مصر، 2006.

- السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية: نظرة معاصرة، دار الفكر العربي للتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
- شاكرك القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2011.
- شعبان فرج، دروس في مقياس: العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، تخصص النقود والمالية واقتصاديات النقود والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005.
- عادل أحمد رشيد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2004.
- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2002.
- عبد الحميد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- عبد الطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
- عبد الغفار حنفي وعبد السلام ابو قحاف، إدارة المصارف وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1999.
- فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمن النوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
- فلاح حسين ومؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003.
- كمال زيتوني، مطبوعات في مقياس: النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج)، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

- محمد الفاتح المغربي، إدارة القروض المصرفية الغير العاملة، محاضرة، الأكاديمية المغربية للعلوم المالية والمصرفية، المغرب، 2012.
- محمد الهلالي وعبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2003.
- محمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2003.
- محمد محمود شهاب، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، الطبعة الثالثة، 2008.
- محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2009.
- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.
- مصطفى النشري، السياسات النقدية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- مصطفى رشدي شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2010.
- منير إبراهيم هندي، ادارة المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2000.
- هوارى معراج، ادارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية، مطبعة عين شمس، القاهرة، 2003.
- هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

2. باللغة الأجنبية :

- Eric Lamarque ,Gestion Bancaire ,Pearson Education ,France ,Paris ,2002.

ثانيا :المجلات والدورات العلمية

- درسدي صالح، التعثر المصرفي الظاهرة والأسباب، مجلة المصارف، العدد 32، يناير 2000.
- عبد المحمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، العدد 20، 2002.
- عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرفية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02، المجلد 21، مصر، 2003.
- علي بدران، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 ،مجلة محاسب المجاز، الفصل الثالث، العدد 23، 2005.
- علي شاهين وجهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح والأبحاث، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- كمال أحمد يوسف محمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلاج، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 03، يناير 2013.
- معرض الصحافة، مجلة منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر العاصمة، الصادرة في 10 سبتمبر 2017 .

ثالثا :الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- إلهام طراد ومروى مذهبوري، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2015-2016.
- بعدادش الطاهر، المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2009.
- بلال أبيش، إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية، مذكرة ماستير أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015.
- زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009 .

- سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013.
- سفيان بلهادي، التمويل البنكي وأثره على ربحية المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
- شرياق رفيق، دور البنوك التجارية في تفعيل سوق راس المال، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005.
- محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- هبال عادل، اشكالية الديون المصرفية المتعثرة-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011-2012.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- صادق راشد، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009.
- خامساً: مواقع الانترنت الرسمية

- www.bank-d'algerie.dz .
- www.eco-algeria.com .

سادساً: القوانين التشريعية والتقارير

1. باللغة العربية

- الأمر 04/10 المؤرخ في 26-08-2010، المتعلق بالنقد والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 27-08-2010.

- الأمر 02/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 ،المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 17، الصادر في 06 مارس 2016.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي ، 2009.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي ، 2010.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي ، 2012.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي ، 2013.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2011.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي، 2014.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي، 2015
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي، 2016
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي، 2017
- صندوق النقد الدولي، المنافسة الاقتصادية العالمية، تقرير سنوي 2017 العدد 2.
- صندوق النقد العربي، المنافسة الاقتصادية العربية، تقرير سنوي 2017 العدد 4.